

الجمهوريّة الجزائريّة الديموقراطية الشعبيّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة المترادخ في القرآن الكريم

من خلال "الكتاف" للزمخشري

(دراسة نحوية بلاغية)

- رسالة ماجستير -

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد العيد رتيبة

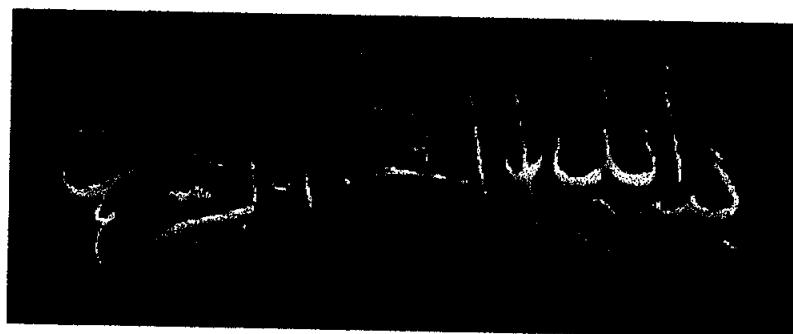
إعداد الطالب :

رaby الـعـربـي

السنة الجامعية:

1423/1422 م - 2001/2002 م

THIS NOV.



إِمْدَادٌ :

إِلَى روح أَمِيِّ .

إِذْ كَانَ يُحِبُّ أَنْ يَرَانِي سائِراً فِي طَرِيقِ الْعِلْمِ

إِلَى أَمِيِّ .

إِنَّهَا لَمْ تَبْغِلْ عَلَيِّ بِشَيْءٍ فِي سَبِيلِ تَعْلِيمِي

إِلَى رَفِيقَةِ الدَّرِّبِ .

نَعَمُ الْمُعِينُ وَنَعَمُ الْمُشَبِّعُ

إِلَى كُلِّ أَسَاطِقِيِّ .

الْمُتَرَاافَا لَهُ بِالْفَضْلِ

إِلَى كُلِّ مَنْ أَسْهَمَ

وَلَوْ بِكَلْمَةٍ

أَهْدَيْتِي هَذَا الْعَمَلُ الْمُتَوَاضِعُ .

شِكْرُ فَخَاصٍ :

أَتَوْجِهُ بِهِ إِلَيْيَ أَسْتَاذِي :

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الْعَيْدُ رَقِيمَة

عَلَيِّ قَبْولُ الْإِشْرَافِ عَلَيْ هَذَا الْبَعْثَةِ .

وَعَلَيِّ رِحَايَةُ صَدْرِهِ . وَنَمَ طَوْلُ الْمَدَةِ .

وَعَلَيِّ مَا أَسْدَاهُ إِلَيْيَ مِنْ رِحَايَةٍ وَنَصْعَدٍ .

فَشَكْرًا بِزِيلًا .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



مقدمة :

عني الدارسون - قديماً و حديثاً - بدراسة أساليب العربية و تصرف الناطقين بها في فنون القول على اختلاف حاجاتهم التعبيرية، و اختلاف أحوال المتكلم و المحاطب، و ما يقتضيه المقام من تقرير و تأكيد و تنبيه و تفسير ... إلى غير ذلك من مقاصد المتكلم.

و من بين تلك الأساليب التي حظيت بالدراسة أسلوب الاعتراض، فقد تناوله البلاغيون ما بين دارس له في علم المعاني و دارس له في علم البديع، و تناوله النحاة في دراستهم للجمل و تناوله المفسرون في سياق تفسير آيات القرآن الكريم، إلا أن الموضوع بقي شتاناً في كتب هؤلاء و هؤلاء، فكانت محاولة لـ شتاته من دواعي هذا البحث.

و من بين الدراسات الحديثة التي تعرضت للموضوع بعض الرسائل الجامعية أذكر منها :
 (الاعتراض تاريخاً و دراسة)، و (الاعتراض في القرآن الكريم - دراسة بلاغية تحليلية)
 و (ظاهرة الفصل في الجملة العربية)، و يؤسفني أن فرصة الاطلاع عليها كانت محدودة،
 و ذلك لكونها (أي الرسائل) ما تزال مخطوطة بالجامعات المصرية.

ولدراسة هذا الموضوع - موضوع الاعتراض - كان لا بدّ من مراجعة كُتب البلاغة بدءاً بـ "بديع ابن المعتز إلى مؤلفات السيوطي"، و كتب النحو من "كتاب" سيبويه إلى "معني" ابن هشام، و أما كتب التفسير فقد اعتمدت منها "كشاف" الزمخشري، و رجعت أحياناً إلى تفاسير أخرى كـ "روح المعاني" و كتب أخرى تناولت علوم القرآن و أساليبه و منها "البرهان" للزركشي ، و لم يُعن ذلك عن الاستعانة ببعض البحوث الحديثة المتعلقة بأساليب القرآن و معانيه، و الرجوع إلى الدواوين الشعرية.

و قد كان الطموح - أول العهد بالبحث في الموضوع - أن يتسع لدراسته في لغات أخرى إذ هو ظاهرة مشتركة بين اللغات، و أن يعمق في الدراسة الأسلوبية لا سيما في المباحث المتعلقة بالاعتراض في القرآن الكريم، و لكن اعترضت - في أثناء بحث الاعتراض - مصاعب حالت دون تحقيق هذا الطموح و لعل ذلك يتأتى في بحوث أخرى إن شاء الله.

و قد رأيت صياغة هذا العمل في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الاعتراض في مباحث البلاغيين و النحاة.

الفصل الثاني: الاعتراض في القرآن الكريم.

الفصل الثالث: موازنة بين الاعتراض في القرآن الكريم و الاعتراض في الكلام العربي.

- فأما الفصل الأول فقد صدرته بدخل تناولت فيه التعريف بالموضوع - لغة و اصطلاحا -

و حاولت تمييزه عن أساليب أخرى مقاربة له و كثيرة الالتباس به، و جعلت هذا الفصل

في مبحثين : الأول عرضت فيه لدراسة موجزة للاعتراض لدى أشهر البلاغيين وأشهر النحاة،

و في المبحث الثاني حاولت تحديد أقسام الاعتراض في مطلبين: الأول في أقسام الاعتراض

باعتبار موقعه، أي في الكلام المعترض فيه و هو ثلاثة أقسام، و الثاني في أقسام الاعتراض

باعتبار المعترض به و هو ثلاثة أقسام كذلك و ختمت الفصل بخلاصة.

و في الفصل الثاني عملت على ترتيب الاعتراض في القرآن الكريم وفق تلك الأقسام،

و هو في مبحثين على غرار الفصل الأول ، و في هذين الفصلين - و لا إنكار - طفت النظرة

النحوية على العمل، و ذلك مقتضى في تقسيم الاعتراض .

و في الفصل الثالث - وقد جعلته في مبحثين كذلك - حاولت أن أستفت بنظرة بلاغية،

إلى دلالات الاعتراض في الكلام العربي و في القرآن الكريم في مبحث، وخصصت المبحث

الثاني لعرض بعض ما استخلصته من دراستي للموضوع.

و قد اقتضت طبيعة الموضوع اختلاف منهج البحث بين وصف و تحليل و إحصاء ...

على اختلاف فصول البحث.

ولم يكن هذا العمل ليتم - بعد رعاية الله - دون رعاية الأستاذ المشرف، فإن من

الصعوبات المعترضة دونه كون مادته مبنية في كتب التراث و صعوبة الوصول إليها بسبب

فقر مكتباتنا، فضلا عن أن مثل هذا البحث يقتضي التفرغ له، و ذلك ما لم يُتح لي.

و أرجو - أخيرا - أن يشفع لي حسن النية في ما بسدا في هذا العمل من تقصير.

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا".

الفصل الأول

الامتناع

في مباحث البلاغيين

و النحاة

مـدـنـىـلـ :

تـعـرـيـفـاتـهـ

مدخل : تعاريفات

لما كان الرأي قد استقر على عبارة " أسلوب الاعتراض في القرآن الكريم " عنواناً لهذا البحث ، كان يحسن في تعريف "الأسلوب" و"الاعتراض" .

الأسلوب : إن مراجعة مادة (س ل ب) في معاجم اللغة تفيد عدة معانٍ، ومن معانٍ "الأسلوب": الطريق بين الأشجار، عنق الأسد، الوجه، الشموخ بالأنف، المذهب، الفن، طريقة المتكلم في كلامه⁽¹⁾ .

وفي "مناهل العرفان"⁽²⁾ يجد هذه التعريفات الاصطلاحية : "الطريقة التي يسلكها المتكلم في تأليف كلامه و اختيار ألفاظه" أو "هو المذهب الكلامي الذي انفرد به المتكلم في تأدیة معانٍه و مقاصده من كلامه" ، أو "هو طابع الكلام أو فنه الذي انفرد به المتكلم". وأسلوب القرآن الكريم "طريقته التي انفرد بها في تأليف كلامه و اختيار ألفاظه" . وبذلك يكون الأسلوب غير الألفاظ والتراتيب بل طريقة تأليفها ، وهو سر اختلاف الأساليب باختلاف المتكلمين رغم كون المفردات وقواعد صياغتها وتركيبها مشتركة بينهم، وهو سر عدم خروج القرآن عمّا عهده العرب في لغتهم.

أما الاعتراض المشتق من مادة (ع رض)، فعند تبعه في "لسان العرب"⁽³⁾ وجدت ابن منظور يستشهد بالحديث الشريف "لا جلب ولا جنب ولا اعتراض" ، ويشرحه بقوله: "أن يعترض رجل في السباق فيدخل مع الخيل، ومنه حديث سراقة أنه عرض لرسول الله وأبي بكر الفرس ، أي اعترض به الطريق يمنعهما من المسير"⁽⁴⁾ .

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، (د.ط) ، 1992 ، المجلد الأول ، مادة (س ل ب) ، ص 473 .

(2) محمد عبد العظيم الزرقاني ، مناهل العرفان في علوم القرآن ، دار الفكر (د.م) ، ط 3 ، المجلد 2 ، ص 302/303 .

(3) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد السابع ، مادة (ع رض) ، مؤسسة الكتب الثقافية ، دار صادر ، بيروت ، ط 1992 ،

ص 165 و ما بعدها.

(4) نفسه ، ص 167 .

ومنه أيضاً "عرض الشيء يعرض و اعترض :انتصب ومنع وصار عارضاً ، كالخشبة المعرضة في النهر والطريق و نحوها تمنع السالكين سلوكها" ، ويقال : اعترض الشيء دون الشيء : أي حال دونه⁽¹⁾ ، و العارض : "السحاب الذي يعترض في أفق السماء" و كذلك "ما سد الأفق من الحراد والنحل"⁽²⁾.

ويقل ابن منظور عن القراء والزجاج تفسير قوله تعالى: " ولا تجعلوا الله عرضة لأئمأنكم "⁽³⁾ ، أي لا يجعلوا اليمين مانعاً لكم من أن تبروا . و " كل مانع منعك ، من شغل و غيره من الأمراض فهو عارض ، وقد عرض عارض أي حال حائل"⁽⁴⁾.

و على ضوء هذه المعاني يتبيّن لنا سر وصفهم الكلام المعرض بهذا الوصف ، فسواء أشبه بالرجل يعترض في السباق أم بالخشبة تعرّض في النهر أو الطريق أم بالسحاب أم بالحراد والنحل يعترض أفق السماء أم بالشغل و المرض ، فهو كلام يحول بين أجزاء الكلام السابقة وبين اللاحقة ، فالصفة المشتركة بين الكلام المعرض وهذه الأشياء هي الحؤول و المنع ، و عسى أن يكون هذا المعنى اللغوي دليلاً يرشدنا إلى تعرّف معناه الاصطلاحي كما استقر في علمي البلاغة والنحو بعد أن عرف اضطراباً و التباساً غيره من الأساليب .

ويسمى الكلام المعرض به "اعتراضاً" على طريق الاتساع ، و إنما الاعتراض فعل المتكلم ، إذ يأتي بكلام معرض ، و ليس ذلك غريباً على أساليب العربية ، فقد تسأله الزمخشري عن سر إضافة اسم الفاعل إلى الظرف في "مالك يوم الدين" و أجاب بأنه مُجْرِي مَجْرِي المفعول به و المعنى على الظرفية أي: "مالك الأمر يوم الدين"⁽⁵⁾.

ومثله قوله تعالى : "بل مكر الليل والنهر"⁽⁶⁾ أي في الليل والنهر⁽⁷⁾.

(1) اللسان ، ص 168 . (2) نفسه ، ص 174 .

(3) البقرة ، 224 .

(4) اللسان ، ص 178 ، و "معجم مفردات ألفاظ القرآن" للعلامة الراغب الأصفهاني ، تحقيق نديم مرعشلي ، دار الكتاب العربي ، (د.ط) ، 1972 ، مادة (عرض) ، ص 341 - 342 .

(5) الزمخشري ، "الكشف عن حفائن التنزيل وعيون الأقوابل في وجوه التأويل" ، تحقيق وتعليق محمد مرسي عامر ، دار المصحف ، القاهرة ، ط 2 ، 1977 ، ج 1 ، ص 14 .

(6) سيا 33 .

(7) الزركشي ، "البرهان في علوم القرآن" ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط 3 ، 1980 ، ج 2 ، ص 282 .

ومثل ذلك وضع المصدر في موضع المفعول كقولهم : "درهم ضرب الأمير" ، والمعنى "مضروب الأمير"⁽¹⁾ ومنه كذلك ما شاع في لغتنا من مثل قولهم: "هذا إنتاج وطني" والقصد: **مُنْتَجٌ وطني** ، فقد وُضع المصدر مكان اسم المفعول و على هذا سمي الكلام المعارض به اعتراضا⁽²⁾ .

تعريف الاعتراض:

كثيراً ما يقع التباس المفاهيم المتقاربة بعضها البعض ، و ذلك شأن مفهوم الاعتراض و ما يقاربه من الاحتراس و الالتفات ... ، وقد بدا لي ضروريًا أن أحاول التمييز بين هذه المفاهيم و مصطلحاتها بالرجوع إلى ما جاء عن علماء البلاغة و النحو .

قال في معجم البلاغة العربية⁽³⁾ : "الاعتراض عند البلاغيين من ضروب الإطناب" وهو أن يُؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيمان ، كالتنزيه في قوله تعالى : "و يجعلون الله البنات - سبحانه - و لهم ما يشتهون" ⁽⁴⁾ .

و هو التعريف الذي استقر عليه الدرس البلاغي بعد أن اضطرب (أي التعريف) و تداخل مع تعاريفات مصطلحات أخرى كالالتفات و الاحتراس والإغال والتتميم والتكميل والتذليل والخشوع ، كما سيديو ذلك التداخل حين أتناول الاعتراض عند البلاغيين .
ولأعرض - فيما يأتي - تعاريفات هذه المصطلحات .

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط وتصحيح وعنونة موضوعات وتعليق حوش: محمد أحمد جاد الملوي و علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الخبل ، بيروت ، (د. ط) ، (د. ت)، ج 1، ص 417.

(2) ومن ذلك فصل عقده عبد القاهر الحرجاني في "دلائل الإعجاز" بعنوان "هذا فن من المجاز لم نذكره فيما تقدم" ، مورف للنشر ، الجزائر ، تقدّم على أبو زقيه ، 1991 ، (د. ط) ، ص 274 .

(3) د. بدوي طباعة ، معجم البلاغة العربية ، المصطلح رقم 489 ، ص 522 ، 522 ، وهو تعريف الخطيب الفزوبي في الإيضاح كما سألي في مبحث الاعتراض عند البلاغيين .

(4) سورة النحل الآية 57 .

الالتفات : " وهو نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر "⁽¹⁾ ، وينقل الزركشي قول حازم: "...وهم يكرهون الاستمرار على ضمير متكلم أو ضمير مخاطب فينتقلون من الخطاب إلى الغيبة " ⁽²⁾ .

وكذلك قال الزمخشري عند تفسيره " إياك نعبد " من سورة الفاتحة، فقد تسأله - كما هي طرفيته - عن سر العدول عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب، وأجاب بأن ذلك يسمى الالتفات في علم البيان ⁽³⁾ ، (ولعله يطلق لفظ البيان على البلاغة). وبذلك يتضح الفرق بين الاعتراض والالتفات.

الاحتراض: وهو " أن يكون الكلام محتملاً لشيء بعيد، فيؤتى بما يدفع ذلك الاحتمال " ⁽⁴⁾. كقول طرفة : فسقى ديارك - غير مفسدتها - *** صوب الريبع و ديمة همي ⁽⁵⁾.

فقوله "غير مفسدتها" ، مع أنه اعتراض بين المفعول به المقدم والفاعل المؤخر، إلا أنه ليس اعتراضاً لأن غرضه ههنا دفع الإيهام ، لأن من المطر وخاصة إذا دام (ولذلك سمى ديمة)، منه ما يفسد الديار فاحتدرس به من احتمال توهّم الدعاء على الديار بالفساد ، و أما الاعتراض فهو لغرض آخر غير دفع الإيهام .

وقد ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى : " اسلك يدك في حبك تخرج بيضاء من غير سوء " ⁽⁶⁾ .

فقوله تعالى : " من غير سوء " احتراس مما قد يتوهّم من الأمراض التي تصيب الإنسان ⁽⁷⁾ .

(1) الزركشي ، البرهان ، ج 3، ص 314.

(2) نفسه و الصفحة نفسها .

(3) الزمخشري ، الكشاف ، ج 1 ، ص 15.

(4) البرهان ، ج 3 ، ص 64.

(5) لم أعثر عليه في الديوان ، ينظر : ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعلم الشنيري ، تحقيق درية الخطيب و لطفي الصقال ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، (د.ط)، 1975.

(6) الفصوص 32.

(7) الزركشي ، البرهان ، ج 3 ، ص 65.

الخشوع:

هو "زيادة في الكلام لغير فائدة"⁽¹⁾ ، ومنه قول النابغة :

يقول رجال يجهلون خليقتي *** لعل زيادة — لا أبا لك — غافل⁽²⁾

و قول زهير : سئمت تكاليف الحياة و من يعش *** ثمانين حولا — لا أبا لك — يسأم⁽³⁾
فقول كل منهما (لا أبا لك) ليس فيه زيادة معنى — فيما أعلم - اللهم إلا إقامة الوزن⁽⁴⁾،
وبذلك يتضح الفرق بين الخشوع والاعتراض، فالأخير زيادة غير مفيدة ، أما الاعتراض فمفید.

التميم والتكميل والإيغال :

وهذه المصطلحات لم يكدر يتفق المصنفوون على تعريف لها، ولذلك أشير إلى قول الدكتور بدوي طباعة في التمييز بينها وبين الاعتراض⁽⁵⁾ ، فقد ذكر أن الفرق بين التميم والاعتراض أن التميم يكون بفضلة ، وهي مفرد ذو محل من الإعراب ، بخلاف الاعتراض الذي هو جملة لا محل لها من الإعراب ؛ وأن الفرق بينه وبين التكميل أن الثاني يقع لدفع إيهام خلاف المقصود وأما الاعتراض فغير ذلك ؛ والتكميل - بهذا التعريف - يطابق الاحتراس في مدلوله و لا يميز بينهما سوى المصطلح، وقد اعتبرهما بعض البلاغيين اسمين لسمى واحد⁽⁶⁾ .
وأن الفرق بينه وبين الإيغال، أن الإيغال لا يكون إلا في آخر الكلام ، أما الاعتراض فيكون في أثناءه أو بين كلامين متصلين .

(1) د. بدوي طباعة ، معجم البلاغة العربية ، المصطلح رقم 188 ، ص 201 .

(2) ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق وشرح كرم البستانى ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، (د.ط) ، 1982 ، ص 89 ،
و هو بلفظ (يتذكرون) بدل (يجهلون).

(3) الزورني ، شرح العلاقات السبع ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 2 ، 1985 ، ص 79 و ديوان زهير بن أبي
سلمى ، دار بيروت للطباعة والنشر ، (د.ط) ، 1982 ، ص 86 .

(4) د. بدوي طباعة معجم البلاغة العربية ، ص 524، 525 ، وقد ذكرهما في الاعتراض ، وأنا أذكرهما للتبيه
على عدم الفائدة في زيادة (لا أبا لك) وقد أشار إليها المؤلف .

(5) عادل محمد محمد الأكربت ، تحقيق المخطوط المسماى "الجريدة الجامعية للمعاني الرائعة" ، رسالة ماجستير مخطوطة
جامعة الأزهر ، 1987 ، ص 161 .

(6) الخطيب الفزوي ، الإيضاح ، ص 194 .

التذليل:

هو " تعقيب جملة أخرى تشتمل على معناها ، بعد إتمام الكلام " ⁽¹⁾ .

وقد يلتقي التذليل بالاعتراض الذي يكون بين كلامين متصلين معنى، فإن الاعتراض في هذه الحال يكون عقب جملة تامة و تتلوه جملة أخرى ، فإن كانت الجملة التالية مرتبطة بالأولى ارتباطاً معنويًا فهو اعتراض ، و إلا فهو تذليل⁽²⁾.
وسأعود لهذه المسألة في " أقسام الاعتراض " .

(1) د. بدوي طبابة ، معجم البلاغة العربية ص 525 ، و هو ينقل عن الإيضاح ص 194 و ما بعدها، و جعل الفزوبي التكميل والاحتراض يعني واحد، و جعل التكمل على ضربين، أحدهما يتوسط الكلام و الآخر يقع في آخره (الإيضاح في علوم البلاغة) ، تحقيق و تعليق و فهرسة د. عبد الحميد هنداوي ، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 1999 ، ص 195.

(2) الخطيب الفزوبي ، " تلخيص المفتاح " و هامشه شرح النفتازاني ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، (د.ط) 1965 ص 216 و الإيضاح ص 193.

وينظر بزحب محمد سالم رفاعي " سائل علم المعانى بين ابن الأثير والفزوبي ، رسالة ماجستير مخطوطة بجامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، 1993 ، ص 277 . و الفزوبي يجعل التذليل لغرض التأكيد ، إما لتأكيد المنطوق أو لتأكيد المفهوم . (الإيضاح ، ص 194) .

المبحث الأول :

الاعتراض بين

البلانكيين و الفرقة

المطلب الأول: الاعتراض عند أشهر البلاغيين

بدا لي ، من خلال استعراض أعمال البلاغيين، أن دراسة الاعتراض عندهم مرت بمرحلتين: مرحلة اختلاط المفهوم بغيره، و مرحلة استقلاله⁽¹⁾.

المرحلة الأولى: اختلاط المصطلح بغيره :

الاعتراض بالالتفاتات :

يمثلها عبد الله بن المعتز (ت 296) بكتابه "البديع" الذي ألفه سنة 274 هـ ، كما يقول فيه ، ولئن أراد أن يخلص كتابه لعلم البديع ، فقد ذكر فيه موضوعات أخرى ليست منه كالاستعارة . و يستخلص د. عبد العزيز عتيق أن " ابن المعتز يوضع كتاب البديع قد قام بالمحاولة الأولى في سبيل استقلال هذا العلم البلاغي و تحديد مباحثه التي كانت من قبل مختلطة بباحث علم المعاني و علم البيان " ⁽²⁾ .

و يعنيها من الكتاب بحث الاعتراض ، وقد سماه "الالتفاتات" وعرفه بأنه " اعتراض كلام في كلام لم يتم ، ثم يعود إليه فيتمه في بيت واحد "⁽³⁾ ؛ و مما مثل به قول كثير : لو أن الباحلين - وأنت منهم - *** رأوك تعلموا منك المطالا⁽⁴⁾ .

و من وافقه على هذه التسمية، قدامة بن جعفر (ت 337 هـ)، في كتابه "نقد الشعر" ، وذكره ضمن "أنواع نعوت المعاني" ، وعرفه بقوله " هو أن يكون الشاعر آخذًا في معنى فكأنه يعترضه إما شك فيه أو ظن بأن رادا يرد عليه قوله أو سائلا يسأله عن سببه، فيعود راجعا على ما قدمه ، فإذاً أن يؤكده أو أن يذكر سببه أو يجعل الشك فيه " ⁽⁵⁾ .

(1) يرى الباحث سلامة حمزة علي داود أن دراسة الاعتراض عند البلاغيين ، مرت بمراحل أربع : مرحلة ابن المعتز ، مرحلة عدم التنصيص عليه صراحة، مرحلة اختلاط المصطلح بغيره ، و مرحلة استقلاله بالدراسة . ينظر: الاعتراض في القرآن الكريم ، دراسة بلاغية تحليلية ، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، 1993 ، ص 12.

(2) د. عبد العزيز عتيق ، في تاريخ البلاغة العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د.ط)، (د.ت) ، ص 49 .

(3) ابن المعتز، "البديع" ، شرح و تعليق محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجليل ، بيروت ، ط 1، 1990، ص 154.

(4) نفسه ، و الصفحة نفسها .

(5) قدامة بن جعفر، نقد الشعر ، عني بتصحيحه س.أ. بونيناكر ، مطبعة بريل ، ليدن، (د.ط)، (د.ت) ، ص 81.

والملاحظ على هذا التعريف أنه لا يمنع بعض ما ذكر سابقاً، مثل الإيغال والتكميل، من الدخول فيه، ويتأكّد ذلك عند الاطلاع على ما استشهد به من آيات مثل قول حذير بن رباعان : معاذيل في المحيجاء ،ليسوا بذادة *** مجازيع عند اليأس ، والحر يصبر .
و يعلق على عبارة " والحر يصبر " بأنه التفات إلى أول كلامه ^(١) ، إلا أن استشهاده ببيت ابن ميادة: فلا صرمه يedo - وفي اليأس راحة- *** و لا وصله يصفو لنا فنكار منه ، يوافق الاعتراض ، إذ أن جملة " و في اليأس راحة " جملة اعتراضية .

و كذلك ، احتلّط الاعتراض بالالتفاتات بعض الاختلاط عند أبي هلال العسكري (ت 395 هـ) ، فرغم أنه أفرد له الفصل الحادي والعشرين من الباب التاسع الذي خصّه للبديع في " كتاب الصناعتين " ، إلا أنه، عند تعرّضه للالتفاتات ، (في الفصل العشرين من الباب نفسه) ذكر أنه على ضربين و عرف الثاني منه ، بل نقل تعريف قدامة المذكور آنفاً ومن بين ما استشهد به قول ابن ميادة السابق ^(٢) .
وكذلك فعل في كتابه " محسن النثر والنظم " ^(٣) ، إذ جعل الباب العشرين للالتفاتات وجعله على ضربين ، ونقل تعريف الضرب الثاني المذكور المطبق على الاعتراض ^(٤) و جعل الباب الحادي والعشرين للاعتراض ^(٥) ، ولا يكاد يختلف عمله في الكتاين ، و ربما كان قد ألف " محسن النثر والنظم " ثم ضمّه إلى " كتاب الصناعتين " .

والجديد في عمل أبي هلال هو أنه حاول فصل الاعتراض عن الالتفاتات حين ذكره مستقلاً عنه إلا أنه لم يوفق كل التوفيق حين وافق قدامة في تعريف الالتفاتات و تقسيمه فوقع الخلط .
أما ابن رشيق (ت 463 هـ) فيذكر أن " سائر الناس يجمع بينهما" (أي الاعتراض والالتفاتات) ^(٦) .

(١) المرجع السابق ، ص 83 .

(٢) أبو هلال العسكري ، كتاب الصناعتين ، تحقيق علي محمد البحاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ط)، (د.ت) ، 1986 ، ص 392 .

(٣) أبو هلال العسكري ، محسن النظم والنثر ، (د.ط)، (د.ت) ، اطلعت عليه بالمكتبة المركزية لجامعة الجزائر .

(٤) نفسه ، ص 110-112 .

(٥) نفسه ، ص 112 .

(٦) ابن رشيق القمياني ، العمدة في محسن الشعر و آدابه ونقده ، تقاديم و شرح وفهرسة د. صلاح الدين الهواري و د. هدى عودة ، دار و مكتبة الهلال ، ط 1، 1996 ، ج 2، ص 71 . وينظر : محمد حسين أبو موسى ، "البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري " ، دار الفكر العربي ، (د.ط)، (د.ت) ، ص 129 .

ومن شواهده قول كثير السابق وقول النابغة :

ألا زعمت بنو عبس بائني *** - ألا كذبوا - كبير السن فاني⁽¹⁾.

كما لم يفرق ابن أبي الإصبع المصري (ت 654 هـ) في كتابه: "تحرير التحبير" بينه وبين التتميم وقد سماه التمام⁽²⁾.

اختلاطه بالخشو :

من خلط الاعتراض بالخشو ، الشاعري (أبو منصور ت. 429 هـ) ، فقد جعله (أبي الحشو) على أضرب : رديء مذموم ، وأوسط ، وحسن لطيف ، ومثل له بقول طرفة السابق وبقول المتنبي: وتحقر الدنيا احتقار مجرب*** يرى كل ما فيها - وحاشاك - فانيا⁽³⁾ ، وعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) ، وإن لم يصرح بتسمية الاعتراض ، ولكننا نفهم أنه يعنيه فيما يعنيه من كلامه على الخشو ، وهو يبين سرّ كثرة الخشو و ذمه وهو خلوه من الفائدة ويضيف : " وقد تراه مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعا من القبول أحسن موقع و مدركا من الرضى أجزل حظ ، ذاك لإفادته إياك على مجئه بحيء ما لا يُعول في الإفادة عليه ولا طائل للسامع لديه، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لم ترتقبها"⁽⁴⁾.

فكلامه هنا يبرز قيمة هذا الأسلوب الذي يبدو أنه يشمل الاعتراض و ذلك في مجئه على غير توقع ، وما أحسن تشبيهه بالحسنة غير المرتقبة! و ما أعجب تشبيهه إياه بعد ذلك بالطيفلي الطريف يجد له مكانا بين الأضياف⁽⁵⁾ .

وأما السكاكي (ت 626 هـ) فلم يخالف سابقيه ، عند الحديث عن الاعتراض ، في تسميته حشو ، وقد عرفه بقوله " أن تدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه " ⁽⁶⁾ و مثل له بقول طرفة المذكور في الاحتراس .

(1) ديوان النابغة الديياني، ص 125.

(2) ابن أبي الإصبع المصري ، تحرير التحبير في صناعة الشعر و النثر و بيان إعجاز القرآن ، تحقيق د . حفي محمد شرف ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، 1995 ، ص 127 .

(3) أبو منصور الشاعري ، فقه اللغة و أسرار العربية، شرحه و قدم له و وضع فهارسه د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط 2، 2000، ص 240 - 243. والبيت في ديوان المتنبي: يشرح الشيخ ناصيف اليازجي المسمى : العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ، تقديم د. ياسين الأيوبي ، دار ومكتبة الهلال، بيروت ، ط 1 ، 1995.

(4) و(5) عبد القاهر الجرجاني، "أسرار البلاغة" ، تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1999، 2، ص 19.

(6) السكاكي ، مفتاح العلوم ، طبعة البابي الحلبي بمصر ، ط 2 ، 1990 ، ص 234 .

وبقول النابغة: لعمري - وما عمري على بهين-⁽¹⁾ لقد سقطت بُطلاً على الأقارب⁽¹⁾. و بقول ابن العتز: إن يحيى - لا زال يحيى - صديقي⁽²⁾ و خليلي من دون هذا الأنام⁽²⁾. واللاحظ على تعريفه أنه لا يمنع دخول الحشو فيه إذ أن قوله "ما يتم المعنى بدونه" ينطبق على الاعتراض والخشو ، إلا أن الفرق إفاده معنى زائد في الاعتراض بخلاف الحشو . كما يلاحظ على السكاكي إيراده الاعتراض ضمن المحسنات البدعية المعنوية ، وقد سبق له أن فصل علم المعاني عن علمي البيان والبدع⁽³⁾ ، وقد تعرض للإطناب في علم المعاني إلا أنه لم يشر فيه إلى الاعتراض⁽⁴⁾. وقد استدرك ذلك ملخص الكتاب،أعني الخطيب القزويني ،في "تلخيص المفتاح" كما سيأتي.

ولم يخرج ابن الأثير (ضياء الدين ت 637 هـ) عن نهج من سبقوه في الجمع بين الاعتراض والخشو ، وذلك في كتابه "المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر"⁽⁵⁾ وقد قسمه، حرفاً على طريقة السابقين ، إلى مفید وغير مفید ، و أرى أن الأول هو الاعتراض و الثاني الحشو، كما يتضح من خلال ما أورده من أمثلة لكل منهما قرآنًا و شعراً ، إلا أنه قصر الشواهد القرآنية على الاعتراض ، إذ لا يعتقد أن في القرآن حشو⁽⁶⁾ . وكذلك عماد الدين بن الأثير صاحب "جوهر الكنز"⁽⁷⁾ وضع الاعتراض ضمن فنون البدع و ميزة عن الحشو لكنه خلطه بالتميم و الاحتراس .

(1) ديوان النابغة الذهبياني، ص 73.

(2) كذا في الطبعة المذكورة، و لعله يقصد الفعل (يحيى) إذ الغرض الدعاء له بالحياة . و لم أعثر على البيت في ديوانه، مطبعة المحرروسة بمصر، (د.ط)، 1891.

(3) أشار إلى هذا المخاطب أحد مصطفى المراغي عند تعريفه بالسكاكيني في "تاريخ علوم البلاغة و التعريف برحابها" ، ط. البالي الخلبي ، ط 1، 1950 ، ص 110 وما بعدها خاصة ص 117 .

(4) مفتاح العلوم ، ص 158.

(5) ابن الأثير (ضياء الدين)، المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، تحقيقين أحمد الخوفي و بدوي طيانة، مكتبة نهضة مصر، (د.ط)، 1962.

(6) ينظر: نفسه، ج 3، الصفحات من 40 إلى 49 .

(7) اطلعت عليه من خلال دراسة بعنوان " عماد الدين بن الأثير و جهوده البلاغية و النقدية من خلال كتاب "جوهر الكنز" ، رسالة دكتوراه من إعداد ربيع محمد عبد العزيز ، بقسم الميكروفيلم بالمكتبة المركزية بجامعة عين شمس و رقم الفيلم : 6 / 816/1 .

ويحيى بن حمزة العلوى (ت 749 هـ) وقد ذكره صاحب "الاعتراض في القرآن الكريم"⁽¹⁾ ضمن مرحلة (استقلال المصطلح بالدراسة)، وأنا أستدرك عليه ذلك إذ أني وجدت العلوى صاحب "كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة" يعقد الفصل الثامن من الجزء الثاني للاعتراض⁽²⁾ ويدرك تسمية بعضهم إياه بالخشوع.

وقد عرّفه وقسمه إلى ضربين : أحدهما (ما يكون لفائدة) و الآخر غير مفيد وهو على وجهين : الأول وهو - برأيي - الخشوع ، فقد مثل له بقول النابغة الأنف الذكر :

يقول رجال يجهلون خليقتي *** لعل زيادا - لا أبا لك - غافل

والوجه الثاني : وقد وصفه بالقبع ، وهو ما نتج عن تقدم وتأخير مراعاة للوزن ، وقد مثل له بقول الشاعر : فقد والشكُ بين لي عناء *** بوشكِ فراقهم صردٌ يصبح .

و الترتيب الأصلي للألفاظ البيت: فقد بين لي صرد يصبح بوشك فراقهم، والشك عناء ؛ فقد اضطر الشاعر للفصل بين أجزاء الكلام لأجل إقامة الوزن حتى أفسد المعنى⁽³⁾.

و مثل العلوى خلط ابن قيم الجوزية (ت 751 هـ) الاعتراض بالخشوع في كتابه "الفوائد المشوق لعلوم القرآن و علوم البيان"⁽⁴⁾ ، وقسمه تقسيمه المشار إليه أعلاه ، وقد علق على بيت المتنبي، بعد أن قدّمه على أنه من بديع الاعتراض:

وتتحقر الدنيا احتقار مجرب *** يرى كل ما فيها — وحاشاك — فانيا.

قال: "و هذا البيت يصلح أن يكون من باب الخشو، ويصلح أن يكون من باب الاحتراض"⁽⁵⁾.

(1) سلامه جمعة علي داود، الاعتراض في القرآن الكريم، ص 23 إلى 27.

(2) العلوى (يجيى بن حمزة) كتاب الطراز، (د.ط)، (د.ت)، ج 2، ص 167 وما بعدها.

(3) البيت في أكثر من مرجع، ينظر مثلاً: الخصائص 2/393.

و أستدرك - كذلك - على الباحث محمد عبد المطلب مصطفى، صاحب: "العلوى، صاحب الطراز و مكانته بين علماء البلاغة" ، رسالة ماجستير مخطوطة بدار العلوم بمجموعة القاهرة، 1973، ص 193. إذ أخذ على العلوى وضعه الاعتراض في المعانى لا في البدىء، وهذا الاستدرك لأن الاعتراض قد استقر في علم المعانى.

(4) ابن قيم الجوزية ، كتاب الفوائد المشوق لعلوم القرآن و علوم البيان" ، دار الكتب العلمية، بيروت ، (د.ط)، (د.ت)، ص 94.

(5) نفسه، ص 97، و ينظر: عبد الرزاق عبد العليم ريان الشريف، "ابن القيم من الناحية البلاغية" ، رسالة ماجستير مخطوطة، بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، 1985، ص 95.

غير أنه عند تعرّضه للقسم في قوله تعالى: "فلا أقسام ممّا في السموات السبع" ، في كتابه : "التبیان في أقسام القرآن" ⁽¹⁾ ، بعد أن شرح الاعتراض المتضمن اعتراضًا ، ذكر فوائد و مثّل لها بآيات ، ومن الفوائد "الاحتراز" و يقصد به : "رفع استفهام يتوجه إليه على سبيل الإنكار" ⁽²⁾ وذلك عند استشهاده بقول (نصيب) :

فكدت — ولم أخلق من الطير إِنْ يَدَا *** سَنَا بَارِقَ نَحْوَ الْجَازِ أَطْسِر ⁽³⁾ .

إِلَّا أَنَّهُ أَضَافَ أَنَّ الاعتراض هُنَا يَفِيدُ "شدة نزوعه و شوقه إلى جهة محبوبه" ⁽⁴⁾ .

وكذلك فعل عند تناوله الاعتراض في قوله تعالى : "وَإِذَا يَدَلُّنَا آيَةً — وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ — قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٌ" ⁽⁵⁾ ، ذكر من فوائد هذا الاعتراض الجواب عن سؤال سائل عن حكمة التبديل ، و ذلك هو الاحتراز الذي قال به ، إِلَّا أَنَّهُ يضيف معنى آخر يستفاد من الاعتراض في هذه الآية ، هو كون الأمراء صادرين عن علم الله تعالى ⁽⁶⁾ .

فهو يجمع بين الاعتراض و ما سمّاه احترازاً وهو الاحتراز .

و من أشار إليه ولم يسمّه ، الخطابي (ت 388 هـ) في رسالته : "بيان إعجاز القرآن" ⁽⁷⁾ .

ويحسن في هنا أن أنقل كلامه ، قال: "... وكل مالا يتم الكلام إلا به من صفة و صلة فهو كنفس الكلام ، فإن قيل: فما معنى قوله (لا تحرك به لسانك لتعجل به) ⁽⁸⁾ الآية ، وقد اكتشفه من جانبيه قوله سبحانه: "(بل الإنسان على نفسه بصيرة و لو ألقى معاذيره) و قوله (كلا بل تحبون العاجلة و تذرون الآخرة) و لا مناسبة بين الكلامين اللذين اعتبراه؟

(1) ابن قيم الجوزية ، "التبیان في أقسام القرآن" ، مكتبة المتنى ، القاهرة ، (د.ط)، (د.ت) ، ص 145 .

(2) نفسه ، ص 148 .

(3) وهو في العمدة لابن رشيق ، ج 2 ص 75 ، برواية أخرى:
و ددت - ولم أخلق من الطير - - أَنِّي *** أَعْسَارَ حَنَاحِي طَائِرٌ فَاطِيرٌ.

(4) ابن القسم الجوزية ، "التبیان في أقسام القرآن" ، ص 148 .

(5) النحل 101 .

(6) التبیان ، ص 149 .

(7) الخطابي ، بيان إعجاز القرآن الكريم ، ضمن "ثلاث رسائل في إعجاز القرآن" ، تحقيق و تعليق محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام ، دار المعارف مصر ، ط 4 ، 1991 .

(8) القيامة 16 .

قيل: هذا عارض من حال دعت الحاجة إلى ذكره، لم يجز تركه ولا تأخيره عن وقته⁽¹⁾.
ويمثل لذلك بقولك لحدثك إذا انشغل عنك : أقبلْ علىَ و اسْمِع ، ثم تواصل كلامك .
فالمفهوم من كلامه أنه يقصد الاعتراض وإن لم يسمه.

وأُنوه - هنا - برأي أحمد بن فارس (ت. 395 هـ) في الاعتراض رغم كونه من المتقدمين
فإنه تَبَّأَ إِلَى فائدته فقال "إنه لا يكون إلا مفيدا"⁽²⁾.

وفي هذا المقام أستدرك على صاحب "الاعتراض في القرآن الكريم" ذكره الكرماني (عاش
في القرن السادس الهجري) مع البلاغيين الذين تطربوا للاعتراض ولم يسموه ، فقد وجده
يصرح به في أكثر من موضع من كتابه "أسرار التكرار في القرآن"⁽³⁾.
فمنها توضيحه سر إعادة قوله تعالى : " كذلك يضرب الله ... " في قوله تعالى : " كذلك
يضرب الله الحق و الباطل فاما النزيل فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ،
كذلك يضرب الله الأمثال "⁽⁴⁾.

قال الكرماني: " ليس بتكرار لأن التقدير : كذلك يضرب الله الحق و الباطل الأمثال .
فلما اعرض بينهما (فأمّا .. وأمّا) وأطال الكلام أعاد فقال: (كذلك يضرب الله الأمثال)⁽⁵⁾.
و منها عند تعرضه للآلية السادسة والثلاثين من سورة الحج ، قال : " كرر لأن الأول متصل
بكلام إبراهيم وهو اعتراض "⁽⁶⁾ .

و منها عند تناوله قوله تعالى : " وَصَنَّا لِلنَّاسِ " من الآية الثامنة من سورة
العنكبوت ، قال " إنما في سورة لقمان اعتراض بين كلام لقمان لابنه "⁽⁷⁾.

فالكرماني، في هذه الموضع ، يصرح بتسمية الاعتراض، وإن لم يكن المقام لدراسته،
بل يذكره في سياق تعليل تشابه الآيات وتكرارها ، وذلك هو قصده من تأليف الكتاب
وعليه يتذرع علينا دراسة الاعتراض فيه أو تحديد تعريفه له من خلال هذا الكتاب ،
وإنما ذكرته بقصد الاستدراك كما أشرت آنفا.

(1) "بيان إعجاز القرآن" للخطابي، ص 51 .

(2) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها، حققه و ضبط نصوصه و قدم له
د. عمر فاروق الطباع، دار المعارف، بيروت، ط 1، 1993، ص 245.

(3) محمود بن حمزة الكرماني، "البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة و البيان" المعروف بـ"أسرار التكرار
في القرآن" ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام ، القاهرة، 1977.

(4) سورة الرعد 17. (5) المرجع السابق ، ص 115. (6) نفسه ، ص 146 . (7) نفسه ، ص 142.

المراحلة الثانية : استقلال المصطلح و تميذه.

يمثل هذه المراحلة في المقام الأول الزمخشري (محمود بن عمر ت 538 هـ) . إن مراجعة ما توفر من مؤلفات الزمخشري البلاغية ، أعني " أساس البلاغة " ، لا تسuff بشيء فيما يتعلق بموضوع الاعتراض ، فلئن كان عنوان الكتاب يوحى بأنه في " التنظير البلاغي " إلا أن حقيقته خلاف ذلك ، فهو معجم لغوي كسائر معاجم اللغة ، غير أنه يعني فيه بذكر الاستعمال المحازي للألفاظ التي يشرحها .

ولكن آراءه البلاغية في موضوع الاعتراض توجد مثبتة بين صفحات تفسيره " الكشاف " ، و تلك إحدى الصعوبات ، و صعوبة أخرى هي كون تلك الآراء غير مقصودة بل يوردها في سياق تفسير الآيات ، فهي شرح أو تعقيب ، صريحة أحياناً وغير صريحة أحياناً أخرى ، وكلامه يوحى بها .

وقد أحصيت أكثر من مئة موضع في " الكشاف " ⁽¹⁾ ، صرخ فيها بالاعتراض ، ولكنني لم أعن في أي منها على تعريف للاعتراض .

و الملاحظ عليه أنه يجمع بين النظرتين النحوية والبلاغية ، فكثيراً ما يتوقف عند الآيات لإعرابها أو لإعراب بعض أجزائها ، أو لبيان الغرض البلاغي منها ، كل ذلك في سياق التفسير ، وأكثر ما يورد ذلك على طريقة الجواب عن سؤال محتمل من القارئ ، فيسبق إلى طرجمه والإجابة عنه .

و هو ، في " الكشاف " ، يصدر عن نظرية النظم محاولاً استكشاف أسرار المعاني القرآنية ، ولا أدل على ذلك من عنوان التفسير : " الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاؤيل في وجوه التأويل " ، ومن صدوره عن نظرية النظم قوله في التعقيب على الاعتراض في قوله تعالى: " إِنْ فَرَעُونَ وَهَامَانَ وَجَنُودُهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ " ⁽²⁾ ، قال: " وما أحسن نظم هذا الكلام عند السمرتاض بعلم محسن النظم " ⁽³⁾ و قال إن الاعتراض أسلوب مأثور في الشعر واستشهد بقول الشاعر (و الحوادث جمة) ⁽⁴⁾ .

(1) سأذكرها جميعاً في ملحق .

(2) القصص 8 .

(3) " الكشاف " ، ج 4 ، ص 116 .

(4) نفسه ، ج 1 ، ص 274 .

والجملة انتراضية وردت في كلام غير واحد من الشعراء ، منهم أمرؤ القيس و رجل من بني دارم .

و رأي الزمخشري في فائدة أسلوب الاعتراض هو أنه للتوكيد ، قال في تعليل وقوع الاعتراض بين بعض المعدود و بعض في قوله تعالى: "قل آللذكرين حرم أم الأنثيين..." الآية⁽¹⁾ ، قال : " قد وقع الفاصل بينهما اعتراضًا غير أجنبي من المعدود ... فاعتراض بالاحتياج على من حرمتها ، و الاحتياج على من حرمتها فيه تأكيد وتسديد للتحليل، والاعتراضات في الكلام لاتساق إلا للتوكيد " ⁽²⁾ .

فعبارة تقتصر غرض الاعتراض على التأكيد، إلا أنه يذكر له أغراضًا أخرى غير بعيدة عنه، فمنها التقرير، فقد جعله غرضاً للاعتراض بقوله تعالى: "وَأَتُوا بِهِ مِنْ شَاءُوا" ⁽³⁾ وقوله: "وَجَعَلُوا أَعْزَةَ أَهْلَهَا أَذْلَةً وَكَذَّلَكَ يَفْعَلُونَ" ⁽⁴⁾ ، قال: "... وما أشبه ذلك من الجمل التي تساق معتبرة في الكلام للتقرير" ⁽⁵⁾ .

و من أغراضه كذلك التنزيه ، قال في "سبحانك" ⁽⁶⁾ : " و (سبحانك) اعتراض للتنزيه من العبث وأن يخلق شيئاً بغير حكمة" ⁽⁷⁾ .

و منها كذلك الدعاء كقوله تعالى: "عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ" ⁽⁸⁾ إذ اعتبرها الزمخشري دعاء معتبراً ⁽⁹⁾ كقوله تعالى: "غَلَتْ أَيْدِيهِمْ" ⁽¹⁰⁾ ؛ ومنها الوعيد ⁽¹¹⁾ والوعد والتسلية ⁽¹²⁾ والتهكم ⁽¹³⁾ ، وسأعود لآراء الزمخشري التحوية في الاعتراض في البحث الآتي .

(1) الأنعام 143.

(2) "الكاف الشاف" 2/92 . وكذلك قال في الآية 11 من النساء ، "الكاف الشاف" 1/233 .

(3) البقرة 25 .

(4) النمل 34 .

(5) "الكاف الشاف" 1/55 .

(6) آل عمران 191 .

(7) "الكاف الشاف" 1/221 .

(8) التوبة 98 .

(9) "الكاف الشاف" 2/210 .

(10) المائدة 64 .

(11) هود 20 ، والآيات 46 - 47 - 48 من الزمر ، و "الكاف الشاف" ج 34 ، و 5/166 .

(12) البلد 2 ، و "الكاف الشاف" 6/234 .

(13) النساء 73 ، و "الكاف الشاف" 1/256 .

وأما صفي الدين الحلبي (ت 677 هـ) في "شرح الكافية البدعية" في علوم البلاغة ومحاسن البدع "، فقد ذكر تسمية بعضهم إياه بالخشوع وخطأه، يقول: "وليس بصحيح لفرق الواضح بينهما ، وهو أن الاعتراض يفيد زيادة معنى في غرض الشاعر، والخشوع لإقامة الوزن فقط"⁽¹⁾. و مثل للخشوع بقول ابن دريد :

فاعترضتْ دون الذي رام — وقد *** جدّ به الحِدَّ — اللَّهُمَّ اأرْسِّي .

ويميز الاعتراض بأن فيه محاسن متممة للمعنى المقصود ويمثل له الآية "فإن لم تفعلوا — و لن تفعلوا — فاتقوا النار"⁽²⁾.

ولم يخلط الاعتراض بالالتفات بل نقل تعريفات السكاكي و البدعيين للثاني (الالتفات) وقال : "فيه نظر" ، ولكنه لم ينظر فيه.

وأما الخطيب القزويني (محمد بن عبد الرحمن، ت. 739 هـ) فقد أرسى قاعدة الاعتراض بعد اضطراب، وقد تقدم⁽³⁾ تعريفه للاعتراض الوارد في كتابه "الإيضاح"⁽⁴⁾ ، وهو - برأيي - أحسن ما اطلع عليه من تعريف الاعتراض ، إذ جمع في تعريفه أموراً تلمس شتات الموضوع وهي :

- أن الاعتراض يقع في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى .
- أنه يكون بجملة ، أو أكثر ، لا محل لها من الإعراب .
- وأنه يكون "لنكتة" سوى دفع الإيهام .

وقد ذكر من تلك النكت ، أي الفوائد أو الأغراض ، التسزيه و التنبيه و الدعاء ... كما ذكر أنه يكون بالواو أو بالفاء أو بغيرهما من الحروف⁽⁵⁾ .

(1) صفي الدين الحلبي، شرح الكافية البدعية ، تحقيق د. نسيب نشاوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، (د.ط)، (د.ت)، ص 320 .

(2) سورة البقرة ، الآية 24.

(3) ينظر تعريف الاعتراض في (المدخل) ص 3 من هذا المخطوط .

(4) "الإيضاح" ، ص 197 .

و قد تواافق كلامه على الاعتراض في "تلخيص المفتاح" ⁽¹⁾ و ما قاله في "الإيضاح" ، و كما أشرت آنفاً، فإنه في "تلخيص المفتاح" ، "مفتاح العلوم" ، لم يتبع السكاكي إذ أورد الاعتراض ضمن المحسنات البدعية المعنوية ، بل أورده في علم المعانٰي كأحد ضروب الإطناب .

و قد وافقه سعد الدين التفتازاني (مسعود بن عمر ت 791 هـ) في شرحة للتلخيص الذي أسماه "مختصر المعانٰي" ⁽²⁾ و لم يجد رأياً مخالفًا لما ذكر القزويني ، و إن كان المقام مقام شرح "التلخيص" ، فإنه لا يمنع من إبداء رأي مخالف إن وجد؛ و عليه أرى أنه يقول برأيه و يوافقه .

و من المعاصرين للتفتازاني ، الزركشي (بدر الدين بن محمد ت 794 هـ) ، تناول الاعتراض في كتابه "البرهان في علوم القرآن" في مبحث التأكيد و جعل الاعتراض القسم الثاني والعشرين منه ، فهو يجعله ضرباً من التوكيد - وهو كذلك - لكنه عند التعريف أقصر عن تعريف القزويني، إذ قال : "هو أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه و لا يفوت بفوائط ، فيكون فاصلاً بين الكلام و الكلامين لنكتة" ⁽³⁾ . و وجه القصور أمران :

— أنه عبر عن الكلام المعارض بـ "شيء" ، وهو بهم ينطبق على المفرد والجملة وعلى أكثر من ذلك .

— و أنه جعله فاصلاً لنكتة على الإطلاق دون تقييدها بمعايرة (دفع الإيهام) ، فلا يمنع ذلك من دخول أساليب أخرى في التعريف .

إلا أنه عند التمثيل له ، لم يخلطه بغيره ، و جمِيع أمثلته من القرآن الكريم إلا واحداً، إذ كان يدرس أساليب القرآن، و عند التعرض لـ "أسبابه" ، و يقصد الفوائد أو الأغراض أو ما سمي (نكتة الاعتراض)، ذكر التقرير والتزكية والتنبيه والتبرك والتأكيد والتخصيص والإدلاء باللحجة... ⁽⁴⁾ كما أنه تعرض لاعتراض الشرط على الشرط في الجزء الثاني من الكتاب ⁽⁵⁾ .

(1) تلخيص المفتاح ، مطبعة البابي الحلبي بمصر ، 1965 ، ص 214.

(2) التفتازاني ، مختصر المعانٰي ، هما ملخص "تلخيص المفتاح" ، ص 214.

(3) الزركشي ، "البرهان" ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط 3 ، ج 3 ص 56.

(4) نفسه ، ص 56 و ما بعدها .

(5) نفسه ، ج 2 ، ص 369 و ما بعدها.

و من المتأخرین السیوطی (عبد الرحمن جلال الدين .ت. 911 هـ) ، ويعنینا في هذا المقام الجائب البلاغی من بحثه . لقد تعرض في كتابه " معرک الأقران " إلى الإطناب وجعله واحداً وعشرين نوعاً، وجعل الاعتراض النوع العشرين ، ولم يخالف تعريفه تعريف القزوینی ⁽¹⁾ إلا أنه ذكر تعدد الجمل المعرضة و نقل قول الطبی (شرف الدين .ت. 743 هـ) في فائدة الاعتراض: " وجہ حسن الاعتراض حسن الإفادۃ مع مجیئه مجیء ما لا يتقرب كالحسنة تأتیك من حيث لا تحسب " ⁽²⁾ .

و أما في " شرح عقود الحمان في علمي البديع و البيان "، فقد ذكر أسباب الإطناب، ومنها الاعتراض، قال في منظومته: بجملة أو فوق، ما لها محلٌ بين كلام أو كلامين اتصل لنكتة تقصد كالتنزية لا دفع الإيهام ، وكالتبيه و كالدعاء في قوله " بلغتها " بعد " الشمانيين " وما أشبهها وبعضهم حوزه في الطرف وقال قوم: غير جملة يفی ⁽³⁾ ويعرفه شارحاً الأبيات بقوله: " هو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب في أثناء الكلام أو بين كلامين اتصلاً معنىً لنكتة غير دفع الإيهام " . و من النكت التنزية والتبيه الدعاء والتسلی و الاستعطاف ⁽⁴⁾ .

و السیوطی هنا ناقل لا يبني رأياً خاصاً، ولا أرى في عمله المتعلق بهذا الموضوع جديداً . وما سبق أخلص إلى أن الاعتراض عند البلاغيين اتضحت مفهومه و تميز على يد الزمخشري في القرن السادس الهجري على اعتبار ابن جنی من النحاة ؛ كما أن تعريفه استقر على يد الخطيب القزوینی ، مع ملاحظة أن كثیراً من المتأخرین عنهم وقعوا في الخلط ، كما بینتُ سابقاً ، وأن بعض من ذکر كالزمخشري و السیوطی ، وإن تعرضت لذكرهم مع البلاغيين، وهم نحاة ، فذلك من خلال كتبهم المصنفة في البلاغة و ساعود لعرض آرائهم عند تناول الاعتراض لدى النحاة في البحث الآتى .

(1) السیوطی، " معرک الأقران " ، تحقيق محمد علي البحاوى ، دار الفكر العربي ، القسم الأول ، ص 371 .

(2) نفسه ، ص 371 و ما بعدها ؛ وهذه العبارة ، وإن نسبها السیوطی إلى الطبی ، فإنها من كلام عبد القاهر الجرجاني عند كلامه على الخشو ، في " أسرار البلاغة " ، ص 19 ، وقد نقلها الخطيب القزوینی كذلك في الإيضاح ، ص 199 .

(3) السیوطی ، " شرح عقود الحمان .. " ، طبعة الباي الحلبي بصیر ، (د.ط) 1939 ، ص 75 .

(4) نفسه والصفحة نفسها .

المطلب الثاني : الاعتراض عند أشهر النحاة

سيبوه:

لعل أول من تطرق للموضوع — فيما علمت — سيبويه (أبو شر عمرو بن عثمان، ت 180 هـ) وقد أحالنا ابن حني في كتابه "الخصائص"⁽¹⁾ عند حديثه عن الاعتراض ، على مسائلتين عَدَّهما منه ، وهما : مسألة "إنه — المسكين أحق" و مسألة "لا أحد — فاعلم — لك".

و بالرجوع إلى "الكتاب"⁽²⁾ وجدت سيبويه يذكر المسألة الأولى في باب (المنصب على الشتم) ومنه (المنصب على الترحم). و يورد فيها وجهين : وجْه برفع (المسكين) و وجْه بنصبه .

— الأول : على تقديره خبرا للضمير المذوق (هو) ، فتكون جملة اسمية معترضة بين اسم (إن) و خبرها ، وهو رأي ابن حني⁽³⁾ .

— الثاني: بحسب (المسكين) ، وهو رأي سيبويه ، فتكون جملة فعلية على تقدير فعل(أخص)، و لا مانع — برأيي — من اعتبارها معترضة ، كما اعتبرها عباس حسن معترضة في مثل: "نحن — الحكام — خُدَّاءُ الوطن" ، وكذلك الحديث الشريف : "إِنَّا — مَعَاشِيَ الأَنْبِيَاءِ — لَا نُورَثُ"⁽⁴⁾ .

و قد ذكر سيبويه أن يونس (أستاذه) يرى الرفع في هذه المسألة . ومما مثل به: "بنا — ثمِّينا — يُكَشِّفُ الضباب"⁽⁵⁾ وهو أسلوب اختصاص أيضاً ما يؤيد اعتبار جملة الاختصاص اعتراضية .

و أما المسألة الثانية التي أشار إليها ابن حني ، وهي (لا أحد — فاعلم — لك) ، فقد ذكرها سيبويه في الجزء الثاني نفسه عند الحديث عن "قبح الفصل بين المتضاديين"⁽⁶⁾ .

(1) ابن حني ، "الخصائص" تحقيق محمد علي التجار ، المكتبة العلمية (د.ط)، (د.ت)، ج 1 ، ص 338 .

(2) سيبويه ، "الكتاب" ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الحيل ، بيروت ط 1، 1991 ، (د.ت)، 2 .75 / 2

(3) نفسه ، 76/2 .

(4) عباس حسن ، "ال نحو الراقي" ، دار المعارف مصر ، (د.ت)، 4 / 125 .

(5) هو شطر من بيت لرؤبة وليس في ديوان أراجيزه وهو في حرثة الأدب 413/2 .

(6) سيبويه ، "الكتاب" ، 280 / 2 .

ابن جني : (أبو الفتح عثمان ، ت 392 هـ) .

إن ابن جني في كتابه "الخصائص" ، وإن لم يكن الكتاب نحويا خالصا، يُعد من النحاة الأوائل الذين فصلوا القول في الاعتراض ، و نظروا إليه بـ"عينين" : عين نحوية و عين بلاغية .

لقد عقد ابن جني بابا للاعتراض في الجزء الأول من "الخصائص" ، إلا أنه أشار إليه في أكثر من موضع من الكتاب .

ففي "باب الاعتراض"⁽¹⁾ لم يعرّفه ، بل ذكر فائدته فقال إنه حار مجرّى التأكيد و أنه كثير في القرآن الكريم وفي فصيح الشعر والنشر ، وأنه غير مستنكر أن يُفصل به بين بعض أجزاء الجملة، كال فعل و الفاعل، و المبتدأ و الخبر، و المضاف و المضاف إليه، والموصول و صلته، والفعل و المفعول ، واسم "إن" وخبرها ... و استشهد لذلك من القرآن الكريم بآيات الواقعية ، و بين فيها الاعتراض ، كما استشهد بأحد عشر شاهدا شعريا .

و ما أثاره في هذا الموضع من الكتاب :

— أنه ذكرَ فائدة الاعتراض و حسنه فقال : " الاعتراض في شعر العرب و منتشرها كثير و حسن و دالٌ على فصاحة المتكلم و قوة نفسه و امتداد نفسه "⁽²⁾ .

— أنه بين بعض مواقعه في الكلام (بين أجزاء الجملة الواحدة) .

— أنه أجاز الاعتراض بأكثر من جملة كما يتجلّى ذلك في تعليقه على البيت :

أرأي — و لا كُفرانَ اللَّهِ، أَيَّهَا لِنفْسِي — *** لَقَدْ طَالَتْ غَيْرَ مُنْبِلٍ⁽³⁾ .

— أنه نفى الاعتراض بالجملة الحالية كما يفهم ذلك من كلامه عند التعليق على البيت الثاني من هذين : أَتَنْسِي — لَا هَدَاكَ اللَّهُ — لِيلِي *** وَعَهْدُ شَابَهَا الْحَسَنُ الْجَمِيلُ
كَأَنْ — وَقَدْ أَتَى حَوْلَ جَدِيدٍ — *** أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُشْوِلٌ

فقال إن (وقد أتى حول جديد) ذات موضع من الإعراب و هو النصب⁽⁴⁾ ، و معلوم أن الاعتراضية لا محل لها .

(1) "الخصائص" ، 1 / 335 .

(2) نفسه ، 1 / 341 .

(3) نفسه ، 1 / 338-337 .

(4) نفسه ، 1 / 337 .

- وقد أحال على مسألتي "الكتاب" "(إنه - المسكين - أحمق)"، و "(لا أخا - فاعلم - لك)"، كما سبق ، و اعتبرهما من الاعتراض .

و رأيه في الأولى : رفع (المسكين) وهو اعتراض بين اسم "إن" و خبرها ، وفي الثانية جواز وجهين بعد عرض رأي أستاذة أبي علي الفارسي :

فالأول : أنها اعتراض بين المضاف (أخًا) و المضاف إليه (الكاف).

و الثاني : أنها اعتراض بين (أخًا) والخبر (لك) ، وهو رأي الفارسي ⁽¹⁾ .

- ولقد أجاز الاعتراض بجملة القسم كما يتبيّن من كلامه على قول كثير :

و إني - وَتَهِيامي بِعَزَّةٍ بَعْدَمَا *** تَحْلَيْتُ مَا يَبْتَدِئُ وَتَخْلَيْتُ -

لَكَالْمُتَسْجِي ظِلَّ الْغَمَامَةَ كَلَمَا *** تَبَرُّوا مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَتِ .

فقال إن أبا علي جواز فيها القسم ، أعني قوله (وَتَهِيامي ...) ، وكذلك عند استشهاده

بالبيت : إني - وَأَسْطَارِ سُطْرَنَ سَطْرًا - *** لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا

فقال إنه قسم معترض بين اسم "إن" و خبرها ⁽²⁾ .

و من الموضع الآخرى التي أشار فيها إلى الاعتراض في غير هذا الباب ، "باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أؤ لا؟" ⁽³⁾ .

فبعد أن عرض بعض الضرورات الشعرية ، أشار إلى الاعتراض عند كلامه على قبح الفصل

بين بعض أجزاء الكلام ⁽⁴⁾ .

وقال إنه للتسديد ، و منه ما كان بين الفعل و الفاعل ، و المبتدأ و الخبر ، و الموصول

و الصلة ⁽⁵⁾ ... وهو هنا لم يوضح ما يعنيه بـ (التسديد). كما أشار إلى الاعتراض في

موضع آخر ، و ذلك في الجزء الثاني في فصل "التقدير و التأثير" ⁽⁶⁾ و عندما عرض

للفصول و الفروق ⁽⁷⁾ .

(1) "الخصائص" ، 338/1 - 339.

(2) نفسه ، 1 / 340 . والبيت لرؤبة بن العجاج ، وليس في ديوان أرجوزه ، وهو في حرثة الأدب 219/2.

(3) نفسه ، 1 / 323 .

(4) نفسه ، 1 / 331.

(5) ابن حي ، "الخصائص" ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، المحقق نفسه ، ط 3 ، 1987 ، 384/2 .

(6) نفسه ، ج 2 ، ص 392

و بعده عرَض بعض الشواهد القرآنية ، و بَيَّنَ ما فيها من تقدُّم و تأْخِير ، وقال إنها من الاعتراض، ومنها آية المحادلة " وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَبْقَةٍ " ⁽¹⁾ . فقدَرَ فيها: (وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ فَتَحْرِيرُ رَبْقَةٍ ، ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) ⁽²⁾ .

وما تقدُّم يتبيَّن اهتمام ابن حني بموضوع الاعتراض إذ بَيَّنَ كثُرَتَهُ في القرآن والشعر والنشر، كما بَيَّنَ حُسْنَ إِفَادَتِهِ ، وَمَوَاقِعَهُ بَيْنَ أَحْزَاءِ الْحَمْلَةِ ، وَبَعْضَ أَنْوَاعِ الْجَمْلِ الْاعْتَرَاضِيَّةِ، كما أشار إلى أنه قد يكون ناتجاً عن تقدُّم ما حَقُّهُ التأْخِيرِ ، كما مرَّ في آية المحادلة .

الزمخشري :

ما يستفاد من "الكشاف" فيما يتعلَّق بموضوعنا، تحديده لموضع الاعتراض، فمنها بين الفعل ومفعوله ⁽³⁾ و البَدْلُ و المُبَدِّلُ مِنْهُ، و المَعْطُوفُ و المَعْطُوفُ عَلَيْهِ، و البِيَانُ و المَبِيَّنُ، و التفسير والمفسر، وغير ذلك أكفي بالإشارة إليه كي لا أثقل المتن بما هو معروف مكرر .

وقد اضطرب رأيه — فيما يبدو — في الاعتراض بين الحال و صاحبها ، ففي الآية الأولى من سورة الكهف يرفض جعل قوله تعالى: (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَوْجَاجاً) اعتراضًا بين الحال : " قِيمًا " و صاحبها " الكتاب " ⁽⁴⁾ بينما أقرَّهُ في الآية التاسعة والتسعين من سورة يوسف، إذ جعل (إن شاء الله) معتبرة بين الحال " آمِنَّ " و صاحبها (الضمير في " ادْخُلُوا ") ⁽⁵⁾ .

كما يستفاد من "الكشاف" إقرارُ الزمخشري بالاعتراض بأكثَرِ مِنْ جملة ، وذلك في موضع كثيرة . فمنها الاعتراض بجملتين في آل عمران ، وهو قوله تعالى : " وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأَنْثَى " ⁽⁶⁾ ، فهو يعتبر الجملتين من كلام الله لا من كلام مريم ، وهما جملتان معتبرتان بين كلامها ؛ و الزمخشري يقول إنَّهما مثل آيات الواقعَة " فَلَا أَفْسُمُ بِمَوْاقِعِ النَّجُومِ .. " ⁽⁷⁾ ، وقد استدرك عليه ذلك ابن هشام في " المغنى " بأَنَّهما اعتراضان لا اعتراض واحد بجملتين ، كما سيأتي ⁽⁸⁾ .

(1) المحادلة 7 . (2) "الخصائص" ، 2/ 412 .

(3) النساء 73 .

(4) الكشاف 1/ 256 . (5) نفسه ، 3/ 95 .

(6) آل عمران 36 .

(7) "الكشاف" ، 1/ 171 .

(8) ينظر عمل ابن هشام في هذا المبحث ، ص 27 .

ومن الاعتراض بأكثر من ذلك آية الأعراف (ولو أن أهل القرى ...)⁽¹⁾ ، وقد فهم ابن مالك — على ما ذَكَر ابن هشام في "المغني" — بأن الزمخنثري يقول بالاعتراض بسبع جُمل في هذه الآية. و الحق أنه لا يصرح في "الكساف" بعدد الجُمل المعتبرة في هذه الآية وقد حَقَّ ابن هشام القول فيها ، وقال إنما ثلث جمل .

وما هو اعتراض بأكثر من ذلك ، الآيات الثامنة والثمانون والتاسعة والثمانون من سورة الحِجْر ، فصاحب "الكساف" يجعل قوله تعالى : " كما أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ " متعلقا بقوله تعالى : " وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ " ، ويجعل ما بينهما اعتراضا وهو قوله تعالى : " لَا تَمْدُنْ عَيْنِيكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ، وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ، وَاحْفَظْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ " .
فهي أربع جمل و إن لم يصرح بعدها⁽²⁾ .

ومن آراء الزمخنثري المتصلة بالموضوع تمييزه بين حملة الاعتراض وحملة الحال ، وإن حوز الوجهين في الجملة الواحدة ، فهي إما حالية أو اعتراضية ، لا حالية معتبرة ، فذلك ممتنع لأن الحالية ذات محل من الإعراب بخلاف الاعتراضية . ومن ذلك قوله تعالى : " وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ "⁽³⁾ ، فقد حوز كونها حالية من فاعل (نعبد) أو معطوفة على حملة (نعبد) أو اعتراضية مؤكدة ، قال : " أي : ومن حالتنا أنا له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون " ⁽⁴⁾ .

و كلامه في اعتبارها اعتراضية مما نبه عليه ابن هشام (كما سيأتي) . وهو اعتراض في ذيل الكلام وهذه الآية مثاله ؛ وعليه فالزمخنثري يخالف النحاة حين يجعلون الاعتراض بين متطالبين .

ولم أجده — في "الكساف" — يقول بالاعتراض بأقل من حملة ، و إن اعتبر لفظا دون الجملة معتبرا فقد تأول له فجعله حملة ، ومن ذلك جعله (ذكرى) معتبرة في قوله تعالى : " وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مَنْذُرُونَ — ذَكْرِي — وَمَا كَنَا ظَالِمِينَ "⁽⁵⁾ .

(1) الأعراف 96 ، وينظر: "الكساف" 3 / 139 .

(2) نفسه، 3 / 139 .

(3) البقرة 133 .

(4) "الكساف" ، 1 / 95 .

(5) الشعراة 209 .

وقد اعتبرها خبراً لمبتدأ محنوف تقديره (هذه) على أحد وجوه ذكرها⁽¹⁾، وكذلك قدر الفعل (حق) في قوله تعالى : "حقاً علينا" ⁽²⁾ مما يوهم بأنه لا يرى الاعتراض بأقل من جملة .

ويمكّني أن ألاحظ ، بعد هذا العرض ، الأثر الذي تركته آراء الزمخشري النحوية والبلاغية فيما جاء بعده ، وما أثارته من تصانيف في النحو والبلاغة ، إلى جانب ما صنف في علوم أخرى أكفي هنا بالإحالة على دراسة بعنوان "منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه" ⁽³⁾ .

ابن هشام : (ت 671 هـ) .

أما ابن هشام فقد فصل القول في الاعتراض عند تعرضه ، في "معنى الليب" للجمل غير ذات محل من الإعراب ، في الباب الثاني الذي خصصه للجملة وأحكامها وأقسامها ... ⁽⁴⁾ فعند تناوله الجمل التي لا محل لها — وقد بدأ بها لأن الأصل في الجملة أن لا يكون لها محل بخلاف المفرد — ذكر المعتبرة بعدهما ذكر الابتدائية .

وقال في تعريفها إنها "المعتبرة بين شيئين لإفاده الكلام تقوية وتسديداً وتحسيناً" ⁽⁵⁾ . وقال في تنبئه على اختلاف اصطلاحات النحوين والبيانيين (و لعله يقصد البلاغيين عموماً)؛ ومنهم الزمخشري ، بعد أن نقل كلامه في تفسير قوله تعالى : (ونحن له مسلمون) ⁽⁶⁾ ، قال ابن هشام : "ويرد عليه ... مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأي حيان تَوَهَّمَا منه بأنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين مطالبين" ⁽⁷⁾ . و المفهوم من " تنبئه " أنه يوسع مفهوم الاعتراض إلى ما عُرِف بالاعتراض التذيلي الذي أشار إليه الزمخشري في الآية المذكورة .

(1) "الكاف الشاف" ، 185/4 .

(2) يونس 103 ، و"الكاف الشاف" ، 27/3 .

(3) د. مصطفى الصاوي الجوهري ، منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ، دار المعارف بمصر ، ط 3، 1984.

(4) ابن هشام الأنباري ، "معنى الليب عن كتاب الأعراب" ، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله و راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط 5 ، 1979 ، ج 2 ، الباب الثاني ، ص 490 .

(5) نفسه ، 507/2 .

(6) البقرة 133 .

(7) "معنى الليب" 2 / 521 .

وما يدعم فهمنا هذا ، أنه لم يذكر هذا القيد (كون الاعتراض بين متطلبين) في التعريف ؛ وأنه ذكر أن من مواضع الاعتراض ما يكون بين جملتين مستقلتين أي: " غير متطلبين " ، و ذلك هو الموضع السابع عشر من الموضع التي ذكرها لوقوع الاعتراض ⁽¹⁾ . واستشهد لذلك بقوله تعالى : " فَأُتُوهُنَّ مِنْ حِيثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ ... نَساؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ " ⁽²⁾ ، وما بينهما " إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ " اعتراض بين جملتين مستقلتين ، ولكنهما هنا متصلتان اتصالاً معنوياً ، و ذلك لأن الثانية تفسير للأولى .

و هو — إلى ذلك — يرى إمكان الاعتراض بأكثر من جملة ، ففي هاتين الآيتين جملتان معتبرتان هما : " إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ " و " يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ " ؛ ومثلها في الآية الرابعة عشرة من سورة لقمان ، و كذلك في الآية السادسة والثلاثين من آل عمران ، اعتراض في كل منهما . و عند إيراده كلام الزمخشري على الآية السادسة والسبعين من الواقعه ، لم يفته أن يستدرك عليه أن في الآية اعتراضين لا اعتراض واحداً بجملتين ، و ذلك لأن أحدهما وقع في أنساء الآخر ، أي أنه اعتراض في اعتراض ⁽³⁾ .

كما رأى ابن هشام حواز تعدد الجمل المعتبرة إلى أكثر من اثنتين ، و شاهد على ذلك الآيات الرابعة والأربعون والخامسة والأربعون والسادسة والأربعون من سورة النساء و بذلك قال الزمخشري أيضا ⁽⁴⁾ ؛ ولم يحدد — فيما اطلعنا عليه — حدًا أقصى لعدد الجمل المعتبرة في الكلام ، إلا أنه يذكر برأي الزمخشري في الاعتراض بسبع حمل في آيات الأعراف الخامسة والتسعين والسادسة والتسعين والسابعة والتسعين ، على ما أورده ابن مالك ؛ وقد تقدم تعقيب ابن هشام على ذلك في كتابه " المغني " عند كلامه على التمييز بين الجملة و الكلام ⁽⁵⁾ .

والمفهوم من تعقيبه أن عدد الجمل المعتبر من ثلا

— الأولى (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا) على تقدير الفعل " ثبت " أو الاسم " ثابتان " أي : لو (ثبت) أن أهل القرى .. أو : لو أن إيمانهم و تقوتهم ثابتان .
— والثانية (ولكن كذبوا) .

— والثالثة (فأخذناهم بما كانوا يكسبون) كلها جملة .

(1) المرجع السابق، 2/ 514 . (2) البقرة 222 - 223 .

(3) مغني الليب ، 2/ 514 . كما استدرك على ابن عطية قوله باعتراض واحد في هذه الآية ، ص 511 .

(4) الكشاف ، 1/ 249 . وانظر في الملحق الآيات المشار إليها في المتن بالأرقام ، وأرقامها على الترتيب: 85-15-103-29.

(5) " المغني " ، 2/ 491 .

وقد قال بعد هذا : "وهذا هو التحقيق" ⁽¹⁾ ، قوله هذا يختص برأيه في عدد الجمل المعتبرة في هذه الآية لا بعد الجمل المعتبرة في الكلام مطلقاً .
و مما يؤخذ من التعريف السابق الذكر ، أن ابن هشام يذكر فوائد الاعتراض وهي : تقوية الكلام أي تأكيده ، كما فهم ذلك أحد الدارسين لـ "المغني" ⁽²⁾ ويدرك التسديد و التحسين ، وربما جعل التسديد مرادفاً للتقوية ، وأما التحسين أي مجرد تزيين اللفظ ⁽³⁾ فلا أحده يمثل للاعتراض المفيد له في هذا الموضوع من الكتاب (أعني كلامه على الجملة الاعتراضية) ، وهذا ما يدعو للتساؤل عن قصد ابن هشام منه ، فهل هو الحشو الذي يذكره البلاغيون ؟ وهو غير مفيدٍ زيادةً معنى ، أم تنحصر إفادته — إن وُجِدت — في تحسين اللفظ ، أو الوزن في الشعر .

ومما جاء في مبحث "الجملة المعتبرة" في "المغني" مسألة أوردها ابن هشام للتمييز بين الجملتين الاعتراضية والخالية، وقد تناقلها من بعده مثل السيوطي في غير واحد من مؤلفاته ⁽⁴⁾
و خلاصتها:

- أن الاعتراضية غير خبرية ، فتكون دعائية أو أمرية أو قَسْمية أو تنزيلية أو استفهامية .
- أنها تكون مُصدّرة بدليل استقبال كحرف التنفيس .
- حواز اقتراها بالفاء و بالواو ⁽⁵⁾ .

كما أنه صرّح باعتبار جملة الاختصاص اعتراضية ⁽⁶⁾ و كذلك جملة فعل الظن الملغى لتوسيطه ⁽⁷⁾ .

(1) نفسه ، ج 2 ، ص 492 .

(2) و (3) قاسم اسماعيل علي خليفة ، "السائل البلاغية في مغني الليب" ، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الدراسات العربية والإسلامية بجامعة الأزهر ، 1989 ، ص 147 . وينظر: فخر الدين قباوة ، إعراب الجمل و أشباه الجمل ، دار الأصممي للنشر والتوزيع ، حلب ، ط 1 ، 1972 ، ص 70 .

(4) ينظر مثلاً : السيوطي ، "الأشباه و النظائر في النحو" ، مراجعة وتقديم فايز ترجيhi ، دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 234 / 2 ، 1984 .

(5) "المغني" 2 / 516 – 521 .

(6) نفسه ، 2 / 507 ، وينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام أيضاً ، تقديم و تمهيد و فهرسة إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1996 ، ص 202 وما بعدها .

(7) نفسه ، 500 / 2 ، 507 .

- ويمكنني بعد هذا العرض لعمل ابن هشام في موضوع الاعتراض أن أُلْخَصَه في هذه النقاط:
- أنه يجمع بين نظرة النحاة ونظرة البلاغيين ، من خلال توسيع مفهوم الاعتراض من الاعتراض بين المطالبين إلى الاعتراض بين مستقلين إلى الاعتراض التذليلي .
 - أنه يذكر فوائد الاعتراض و أهمها التأكيد .
 - أنه يرى تعدد الجمل المعتبرة دون تحديد حد أقصى .
 - أنه يحدد مواضع الاعتراض وهي سبعة عشر موضعًا و ربما لم يقصد الخصر بل التمثيل، و منها الاعتراض في الاعتراض .
 - أنه يميز بين المعتبرة والحالية للتباينها بما .
 - وأنه يضم موضوع الاختصاص وموضوع فعل الظن اللغوي للتوضيح إلى الاعتراض .
 - وأن المعتبر به جملة أو أكثر، ولكن كلامه على الاعتراض بـ (كان) الزائدة يُسوِّهم بقبوله الاعتراض بالفرد ، قال : " و أما الاعتراض بـ (كان) الزائدة في نحو قوله : " أو نبي كان - موسى" فالصحيح أنها لا فاعل لها، فلا جملة " .
 - فكلامه هنا يفهم منه نَفْيُ كونها جملة لا نفي اعتراضها.

خلاصة في الموازنة بين نظرية البلاغيين ونظرية النحاة

إلى الاعتراض

أولاً : يمكنني أن أخلص مما سبق عرضه في هذا الفصل إلى ما يمكن اعتباره نقاط تقاطع بين نظرية كل من البلاغيين والنحاة إلى أسلوب الاعتراض ،

- فمن ذلك توسط الكلام المعرض به في الكلام أي بين أجزائه .
- ومنه — كذلك — اتفاقهم على ارتباطه دلالياً بالمعرض فيه .
- ومن المتفق عليه جواز تعدد الجمل المعرضة في الكلام المعرض .
- كما اتفق الفريقان على اعتبار الاعتراض غير ذي محل من الإعراب .

ثانياً : ولين وجدت هذه النقاط المشتركة بين البلاغيين و النحاة، فإن نقاط الافتراق كثيرة، منها:

- اشتراط النحاة كون الاعتراض بين مطالبين ، بينما قال البلاغيون بالاعتراض بين الكلامين المتصلين معنى ، وبالاعتراض التذيلي .
- تقيد البلاغيين غرض الاعتراض بقيد (مغايرة دفع الإيمان) ، بخلاف النحاة .
- انصباب اهتمام البلاغيين على التمييز بين الاعتراض وغيره من ضروب الإطناب الملائمة له كالتكامل والتذليل والالتفات والحسو والاحتراس .. وعلى التمييز بين أنواع من الاعتراض : حيد و رديء و وسط ... ، بينما انصب اهتمام النحاة على موقع الاعتراض ونوع المعرض به ، والتمييز بين الجملة المعرضة والجملة الحالية وبيان الأحرف الاعتراضية .

ثالثاً : أشير هنا — على سبيل التذكير بما هو معلوم — إلى اختلاف بعض البلاغيين أنفسهم في دراسة الاعتراض ، وخاصة في مرحلة اختلاط مفهومه بغيره ، فمما اختلفوا فيه تعريفه ودراسته في علم البديع بينما درسه آخرون آخرون في علم المعاني .

رابعاً :

وكذلك أشير إلى اختلاف النحاة أنفسهم في نقاط بحثوها في موضوع الاعتراض منها : نوع الاعتراض من حيث لفظه ، فقد أجاز بعضهم الاعتراض بالفرد و منعه آخرون ، إذ اشترطوا فيه كونه جملة فأكثر .

ومن ذلك اختلافهم في تحديد عدد الجمل الاعtrapضية في بعض النصوص القرآنية والشعرية و ذلك إما تبعاً لاختلافهم في تحديد الكلام والجملة ، وإما لاختلافهم في تأويل الكلام المعtrapض فيه.

خامساً: إن بعض الدارسين للموضوع بلاغيون نحاة ، أعني أنهم جمعوا بين النظرتين : البلاغية و النحوية كابن جني الذي أشار إليه في (الفصول و الفروق) و (التقديم والتأخير) ، الزمخشري في تفسيره إذ يتناول الاعتراض مبينا فائدته البلاغية وإعرابه وكابن هشام في " مغني الليب " عند دراسة الجملة الاعtrapضية ...

المرجع الثاني:

أقسام الاعتراض.

المطالبة الأولى: أقسام الاعتراض بالاعتبار موقعه

المطلب الثاني : أقسام الامتحان بالكتاب المعتدش به.

المطلب الأول : أقسام الاعتراض باعتبار موقعه .

القسم الأول : الاعتراض بين أجزاء الكلام :

اختلف في اعتبار الكلام و الجملة متاردين كما بين ذلك ابن هشام في "المغني" ،
وعنده فالكلام: " هو القول المفيد بالقصد" أي "ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"⁽¹⁾ ،
أما الجملة فهي "عبارة عن الفعل و فاعله ... والمبتدأ وخبره وما كان منزلة أحدهما"⁽²⁾ .
وهو بذلك يجعل الجملة أعم منه ، إذ أنها قد تكون مفيدة أو غير مفيدة ، بخلاف الكلام إذ
أن شرطه الإفادة ، كما نقل عن الزمخشري ⁽³⁾ .

و حين نذكر أجزاء الكلام فإن ذلك يعني الأجزاء الأساسية منه ، أي عناصر الجملة مثل
الفعل و الفاعل في الجملة الفعلية ، والمبتدأ و الخبر في الجملة الاسمية ، كما يعني الفضلات
و التوابع والحرروف ، حروف الربط كحروف الجر و حروف العطف ، والأدوات الخازمة
والناصبة ...

1— الاعتراض بين أجزاء الجملة الاسمية :

1.1— الاعتراض بين المبتدأ و الخبر :

هذا موقع من أكثر مواقع الاعتراض ، ومن أمثلته قول الشاعر معن بن أوس :
و فيهن — والأيام يغشن بالفتى — *** نوادب لا يملنه و نواائح⁽⁴⁾ .
فقد اعترض بـ(و الأيام يغشن بالفتى) بين المبتدأ المؤخر (نوادب) و الخبر المقدم
(فيهن) ، ومنه كذلك الحديث الشريف : " نحن — معاشر الأنبياء — لا نورث "⁽⁵⁾ .
ومنه كذلك قول عمرو بن كلثوم في الفخر :
و نحن — إذا عمد الحي حررت *** عن الأحفاض - نمنع من يلينا⁽⁶⁾

(1) "المغني" ج 2 ، ص 490 .

(2) و (3) نفسه ، والصفحة نفسها .

(4) نفسه ، ص 507 ، و "الخصائص" ج 1 ، ص 339 .

(5) "المغني" ج 2 ، ص 507 . وينظر كذلك عباس حسن ، "ال نحو الواقي " ، ج 4 ، ص 125 .

(6) الروزني ، شرح المعلقات ، ص 116 .

فإن قوله (إذا عmad الحي خرت عن الأحفاض)، و فيه كناية عن حالة التعرض للهجوم، معتبرض بين الضمير (نحن) الواقع مبتدأ و بين الخبر و هو الجملة الفعلية (منع من يلينا).

وكذلك منه قول جميل :

و أول ما قاد الحبة بيننا *** بوادي بغرض - يا بشين - سباب

وقلنا لها قولًا فجاءت بمثله *** لكل كلام - يا بشين - حواب⁽¹⁾.

وفيه تذكر لبدء قصة الحبة بينهما ، و من عجب أنها بدأت بكلمات السباب، إذ كان يتغزل بأختها، و انقلب كلام السباب إلى غزل لن يزال الدارسون و المتذوقون هذا الأدب يتربون به، و لئن دل السباب على تنافر المتسابين، جميل و بشينة، فإن الاعتراض هنا بالنداء، يدل على تقارب أي تقارب، إنه ليذكرها - مناديا - في أكثر الأبيات، إنه ليفصل بين المتلازمين: المبتدأ و الخبر و لا ينفصل عنها!

2.1 — الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر :

و هو الجملة الاسمية بعد دخول أحد الحروف الناسخة عليها ، ومن أمثلته هذا البيت لأبي المنھال عوف بن مسلم :

إن الثمانين — و بلغتها — *** قد أحوجت سمعي إلى ترجمان.

وقد استشهد به ابن هشام في "المغني"⁽²⁾ ، واستشهد به غيره . و المعنى فيه الشكوى من ضعف السمع بفعل السنين الثمانين التي عاشها ، و الجملة الدعائية المعتبرضة (وبلغتها) غرضها الدعاء للمخاطب بطول العمر و بلوغ الثمانين ، ولو أخرها بعد قوله : (قد أحوجت سمعي إلى ترجمان) لأوهم ذلك الدعاء عليه بالصمم ، ولذلك وجوب الاعتراض بالجملة الدعائية في أثناء الكلام و " لم يجز تأثيرها عن وقتها " كما قال الخطابي⁽³⁾ .

ولئن كان الغرض العام للاعتراض هو التأكيد، فإنه هنا سلامة المعنى ، وهو أولى وأدل.

(1) ديوان جمیل بشینة، شرح ومراجعة وتقديم د. عبد الحميد زراقط، دار ومكتبة الملال، بيروت، ط1، 1989، ص 36.

(2) "المغني" ، 2/ 508. ومن احتاج به العسكري في "محاسن النشر ونظم" ص 112.

و البيت للشاعر عوف بن مسلم (تـ 220 هـ) من قصيدة يمدح فيها عبد الله بن طاهر. ينظر: عمر فروخ، تاريخ الأدب العربي ، ج 2 ، ص 226 - 228.

(3) ينظر: ص 16 من هذا المخطوط.

ومن شواهد هذا الموضع قول كثير عزة (و قد مرّ):

و إني — و تهامي بعزة بعدها *** تخليت مما بيننا و تخلت —
لكلمرتبجي ظل الغمامه كلما ** تبوا منها للمقيل اضمحلت.

فقوله : (و تهامي ...) إلى آخر البيت اعتراض بين اسم (إن) : الياء في (إني) و خبرها (لكلمرتبجي) . وقد جوز الفارسي كونه قسما ، كما نقل ذلك ابن حني ⁽¹⁾ وأشار إليه ابن هشام . و في هذين البيتين تصوير لنفسه المنكسرة و آماله الخائبة فحظه من الوصل كحظر القائل (من قال يقيل) في ظل الغمامه و هو لا يثبت في مكان.

و يضاف إلى هذا الموضوع مسألة " الكتاب " : (إنه — المسكين — أحمق) ⁽²⁾
وفي هذه الشواهد جميعها وقع الاعتراض بين معنوي (إن) : اسمها و خبرها .

وقد يقع بين معنوي أنحوات (إن) : لكن ، لعل وغيرهما ، ومثاله قول جمبل:
و لكنني — أهلي فداوك — أتقى *** عليك عيون الكاشحين و أحذر ⁽³⁾ .

وقوله : ألا ليت ريعان الشباب حديد *** و دهرا تولى — يا بشين — يعود ⁽⁴⁾

و قد اعترض قوله على لسانها (أهلي فداوك) بين معنوي (لكن) و هما الياء المتصلة بما و جملة (أتقى) كما اعترض النداء بين معنوي (ليت) و هما (دهرا) و (يعود) ، إذا قدر (ليت) في الشرط الثاني أي : و ليت دهرا يعود ، فالأول اسمها منصوب و الثاني في محل رفع خبرها .
وأما قول الطهوي: كأن — و قد أتى حول حديد — *** أثافيه حمامات مثلول .
فقد منع ابن حني اعتبار (وقد أتى حول حديد) اعتراضًا ، وكلامه يشعر باعتبارها حالية ،
فقد قال إن " موضعها النصب بما في (كأن) من معنى التشبيه " ⁽⁵⁾ .

(1) ينظر : ص 24 من هذا المخطوط .

(2) ينظر : ص 22 من هذا المخطوط .

(3) ديوان جمبل بشينة ، ص 61.

(4) نفسه ، ص 43.

(5) " الخصائص " ، 1/337. و أما ابن هشام فذكر احتمال الحالية فيه و نقل قوله باعتراضه ، (المغني / 2 513) .
و ينظر : ص 23 من هذا المخطوط .

2 – الاعتراض بين أجزاء الجملة الفعلية :1.2 – الاعتراض بين الفعل و الفاعل :

بعد منه قول امرئ القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة *** كفاني - ولم أطلب - قليل من المال⁽¹⁾.

ففي البيت وقعت جملة (ولم أطلب) معتبرضة بين الفعل (كفني) وفاعله (قليل...).

و في هذا البيت يرد ابن هشام على الكوفيين إذ يجعلونه من التنازع ، أعني تنازع الفعلين (كفاني) و (أطلب) على المعمول(قليل) ويبطل قولهم، فهو من الاعتراض لا من التنازع، و كذلك جعل السيرافي (قليل) معمولاً لـ (كفني) ، و استدل عليه بالمعنى و هو أنه يطلب الملك لا يطلب القليل من المال⁽²⁾.

و كذلك منه قول جميل :

يغور - إذا غارت - فوادي و إن تكون *** بندجَيْهُمْ مني الفواد إلى نجد⁽³⁾.

فإنه اعتراض فيه بين الفعل (يغور) و فاعله (فوادي) بالشرط (إذا غارت)، و كأنما ينفصل عنه فواده هياماً بها كما ينفصل الفاعل عن الفعل !

و كذلك قول عترة: فستقتك يا أرض الشّربة - مزنة *** منهلة يروي ثراك هموعها⁽⁴⁾. و الغرض منه الدعاء للأرض التي أقامت بها صاحبته و هي المنادي المعترض به، دعاء لها بالسقيا، على طريقة الجاهليين، و أي شيء أعز من الماء يتمناه المرء من أحباب؟ في أرض يموت فيها الإنسان من الظماء أو خشية الظماء فيقتل الناس لأجل السيطرة على منابع الماء.

و شواهد هذا الموضوع كثيرة ، أكتفي بما ذكرت⁽⁵⁾.

(1) ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 4، (د.ت.)، ص 39.

(2) ينظر : المغني 2/284. (ط المكتبة العصرية)، و ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق و تقدم د. محمد علي سلطاني، دار المؤمن للتراث، دمشق ، بيروت، (د.ط)، 1979، ج 1، ص 38-39. و مخزانة الأدب 1/327.

(3) ديوان جميل بشينة، ص 49.

(4) ديوان عترة و معلقته، تحقيق خليل شرف الدين، دار و مكتبة الملال ، بيروت، (د.ط)، 1997، ص 139.

(5) منه قول الشاعر: وقد أدركني - والحوادث جمة - *** أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل.

و هو في "الخصائص" 1/331 . و "المغني" 2/506. و يروى البيت بلفظ (هزل) بدل (عزل) ، وهو لرجل من بني دارم ، ينظر ص 14 من هذا المخطوط .

2.2 — الاعتراض بين الفعل والمفعول به :

أمثل له بقول عنترة: سلي—يا عبل—عمرا عن فعالي *** بأعداك الألى طلروا قتالي⁽¹⁾ وفيه اعتراض النداء (يا عبل) بين الفعل (سلي) والمفعول (عمرا)، وإن تحرينا التدقيق، فالاعتراض وقع بين الفعل وفاعله (وهو ضمير مستتر) وبين المفعول به. و كذلك منه قول حميل :

فأحبيي—هذاك الله—نفسا مريضة ** طويلا بكم تهياها و عناؤها⁽²⁾. ففيه اعتراض بجملة الدعاء (هذاك الله) بين الفعل (أحبيي) والمفعول (نفسا مريضة) وهو يدل على حالة من الضعف والانكسار إذ يترجى بجملة الدعاء و يتسلل كما يفعل المغلوب مترجميا، وهو شأن الشاعر و نفسه «المريضة» تهياها و عناء.

3.2 — الاعتراض بين المفعولين :

مثل ابن جني للاعتراض في هذا الموضوع يقول أبي النحم : و بدللت — والدهر ذو تبدل — *** هيفا دبورا بالصبا و الشمائل⁽³⁾ ولم يصرح بإعرابه ، ولعله يقصد بالمفعولين : الأول: الضمير المستتر الذي ناب عن الفاعل الذي لم يسم (لم يذكر) ، وهو المفعول الأول في الأصل ؛ والمفعول الثاني : (هيفا ...). كما مثل بيت آخر ولكن في سياق التمثيل للاعتراض بأكثر من جملة ، وأراه يناسب هذا الموضع ، وذلك قول الشاعر:

أرأي — ولا كفران الله، أية *** لنفسي — لقد طالبت غير منيل⁽⁴⁾ . فإن الجملتين : (ولا كفران الله) و (أية لنفسي) يستقدر : "أويت" ، اعترضتا بين مفعولي (رأى) ، وأوحلهما : الياء في (رأى) والثاني : حملة (طالبت) فيما يبدو ، إذ أن (رأى) هنا من أفعال القلوب الناصبة مفعولين، لا من أفعال الحواس.

(1) ديوان عنترة و معلقته، ص 229.

(2) ديوان حميل بشير، ص 130.

(3) الخصائص، 1/331، ولم يذكر قاتله.

(4) الخصائص 1/336.

و بالإضافة إلى هذا البيت ، الذي ذكره ابن هشام في "المغني" ⁽¹⁾ فقد أورد في "أوضح المسالك" ⁽²⁾ في الأفعال الغالب كونها للرجحان، هذا البيت : ما ظنتك — إن شبت لظى الحرب - صالحًا *** فعرّدتَ فِيمَنْ كَانَ فِيهَا مَعْرِدًا . و الاعتراض فيه وقع بالشرط بين مفعولي (ظن) و هما : الكاف ، و (صالحا).

4.2 - الاعتراض بين المتبوع و التابع :

١ - الاعتراض بين الموصوف و الصفة :

ولعل منه قول جميل: حلفتُ يمينا - يا بثينة - صادقا *** فإنْ كُنْتُ فِيهَا كَاذِبًا فَعَمِيتُ ⁽³⁾. على تقدير (صادقا) صفة لـ(يمينا)، وبرأيي يمكن تقديره حالاً من الضمير في (حلفت)، أي : حلفت صادقا .. يمينا، أو حلفت و أنا صادق ... ، وقد يرجح ذلك أن لفظ (اليمين) مؤنث ، و عليه فلو أراد استخدام الصفة لقال : (... يمينا صادقة) ، ويمكن حمله على معنى : (قسماً) على الرأي الأول . وعلى الرأي الثاني فالاعتراض وقع بالجملة الندائية بين الحال و صاحبها . أقول الجملة الندائية على تقدير الفعل (أنادي) .

ب - الاعتراض بين المؤكّد و التوكيد:

ما جاء في توكيده الحروف قول رؤبة بن العجاج:

ليت — وهل ينفع شيئاً "ليت" — *** ليت شباباً بوع فاشترىت ⁽⁴⁾ . فالاعتراض وقع بالاستفهام بين حرف التميي في أول صدر البيت ، وهو المؤكّد ، وبين توكيده باللفظ نفسه في أول العجز . وكذلك منه قول عمرو بن كلثوم:

إليكم - يا بني بكر - إليكم *** ألمَا تَعْرَفُوا مَنْ يَقِينَا؟ ⁽⁵⁾

فإن فيه اعتراضات بالنداء بين اسم الفعل (إليكم) ، الثاني منها توكيده للأول ، وربما كان النداء المعارض هنا مفيداً لتحقيق الخصوم ، إذ يطلب منهم التسحي و الابتعاد ، و هو في مقام الافتخار بقوة البطش.

(1) "المغني" 1 / 515.

(2) ابن هشام ، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1982 ، (د.ط) ص 73.

(3) ديوان جميل بثينة ، ص 39.

(4) "المغني" ، 2 / 513.

والالأصل في (بوع) هو (بع) وسبب مجئه على هذه الصورة نطق لحسبي خاص بقبيلة الشاعر ، إذ تميل إلى الضمة بدل الكسرة . و الشاعر أموي (تـ 145 أو 147 هـ) ، ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ ، ج 2 ص 61-62.

(5) الروزني ، شرح المعلقات السبع ، ص 120.

ج — بين المعطوف عليه والمعطوف :

ويعد منه قول حميل عن نفسه :

و لكن عصتني و استبدت بأمرها *** فأنت هوها - يابثين - و شاؤها⁽¹⁾

وهنا اعتراض بجملة النداء (يابثين) بين المعطوفين و هما (هوها) و (شاوتها).

و كذلك منه قول الخطيبة :

تلك الرزية لا رزية مثلها ** فاقني حياءك - لا أبا لك - و اصبرى⁽²⁾.

و فيه تُعد جملة (لا أبا لك) معتبرة بين الفعلين (اقني) و (اصبرى).

5.2 — بين الموصول و صلته :

و منه قول جرير: ذاك الذي — وأبيك — يعرف مالكا** والحق يدفع ترهات الباطل⁽³⁾.

فإن الجملة الفعلية (يعرف مالكا) صلة الموصول (الذي) و اعتراض بينهما بالقسم

(و أبيك) ، وكذلك من الاعتراض بين الموصول والصلة قول الفرزدق :

تعيش ، فإن واثقتي لا تخونني *** نكن مثل من — يا ذئب — يصطحبان⁽⁴⁾.

فاعترض بالنداء (يا ذئب) بين الموصول (من) و صلته الجملة الفعلية (يصطحبان)

و ذلك في سياق حواره المتضمن في قصته مع الذئب وقد وردت في قصيدة في غرض

الفارخ.

(1) ديوان حميل بشارة ص 130. ومعنى (شاوتها): قدرها.

(2) ديوان الخطيبة، شرح يوسف عيد، دار الحيل، بيروت، ط 1، 1992، ص 97.

(3) الخصائص 1/336، و المغني 2/511.

(4) شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه و شروحه و أكمالها إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، مكتبة

المدرسة، بيروت، ط 1، 1983، ج 2، ص 590.

6.2 – الاعتراض بين الحروف وما تدخل عليه :

1.6.2 – الاعتراض بين (قد) و الفعل :

وما مثل له به ابن هشام في "المغني" قول الشاعر :

أحالد قد – والله – أوطأت عشوة*** وما العاشق المظلوم فينا بسارق⁽¹⁾.

و الاعتراض فيه وقع بالقسم بين (قد) و الفعل (أوطأت) ، ويبدو جليا هنا فائدة الاعتراض، فإن (قد) حرف يفيد تحقيق حدوث الفعل ، واعتراض بينهما القسم وهو توكييد ، فأفاد توكييد تحقيق حدوث الفعل .

و اعتبر ابن حني الفصل بين (قد) و الفعل قبيحا في البيت :

فقد – والشك – بين لي – عناء*** بوشك فراقهم صرد يصبح .

قال : "لأنما كالجزء من الفعل"⁽²⁾ ، وقال ابن الأثير مثل ذلك ، ولكنه أضاف أن الفصل بينهما بالقسم لا بأس به⁽³⁾.

2.6.2 – بين حرف التفيس و الفعل :

و منه قول زهير :

فما أدرىي – وسوف – إحال – أدرىي- *** أقوم آل حصن أم نساء؟⁽⁴⁾
فاعتراض بفعل (إحال) وهو من أفعال الظن ، بين (سوف) و الفعل (ادرىي) ولشن
أفاد الاعتراض في البيت السابق تأكيد تحقيق الماضي ، فإنه هنا يفيد تأكيد الفعل و لا
يخرجه عن دائرة الظن و الترجيح ، إذ أن الفعل مسبوق بدليل استقبال (سوف) مما يخصمه
للدلالة على المستقبل وهو غيب مجهول ، وهو متواافق مع قوله في المعلقة :
وأعلم ما في اليوم و الأمس قبله*** ولكنني عن علم ما في غدِّ عم⁽⁵⁾ .

(1) أورده ابن هشام في المغني 2/513.

(2) "الخصائص" ، ج 2 ، ص 393 و هو كذلك في ج 1/330. و "حضرائر الشعر" لابن عصفور، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط 1 ، 1999 ص 158
و ما بعدها، فقد عقد مبحثا للتقديم و التأخير .

(3) ابن الأثير ، "المثل المسائر" ، ص 47/48 .

(4) ديوان زهير بن أبي سلمي، دار بيروت للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت)، ص 12.

(5) نفسه، ص 86 ، و الزروزني ، شرح المعلقات السبع، ص 79.

3.6.2 – بين حرف النفي و منفيه :

ومثاله قول ابن هرمة: ولا — أراها — تزال ظلمة *** تحدث لي نكبة و تسنوكها⁽¹⁾ فاعتراض بجملة (أراها) بين حرف النفي (لا) و الفعل المنفي (تزال); و ينبغي تقدير (أراها) معتبرة ليستقيم المعنى إذ الغرض العتاب والشكوى من الإعراض والجفاء ، فإذا جعلت منفيه انقلب المعنى إلى تبرئتها من الاستمرار في الظلم.

و كذلك قول الشاعر:

لن — ما رأيت أبا زيد مقاتلا — أدع القتال وأشهد الهيجاء⁽²⁾.

وقد فصل فيه بين (لن) والمضارع (أدع) بالمصدر المؤول (ما رأيت أبا زيد مقاتلا)، وذلك قبيح عند أكثر النحاة وهو معدود ضمن الضرورات الشعرية⁽³⁾.

7.2 – الاعتراض بين المتضادين :

مثل له ابن هشام بقولهم : " هذا غلام — والله — زيد "⁽⁴⁾ و الاعتراض فيه وقع بالقسم بين المضاف (غلام) و المضاف إليه (زيد)، وكذلك قولهم : " لا أخا — فاعلم — لك ". وهذه مسألة أوردها سيبويه في قبح الفصل بين المتضادين⁽⁵⁾، وبذلك قال ابن جي وعده الفصل بين المتضادين قبيحا، فقال إنه كلما ازداد الجرآن اتصالا قوي قبح الفصل بينهما⁽⁶⁾ واعتبر الفصل بينهما في الشعر ضرورة⁽⁷⁾.

(1) ينظر : " المغني " 2 / 513 ، وهو لابن هرمة (الرماح بن أبىد ، تـ 149هـ) .

بنظر: كذلك عمر فروخ ، تاريخ الأدب العربي ، ج 2 ، ص 67-68 .

(2) ابن عصفور ، " ضرائر الشعر " ، ص 158 .

(3) ينظر : د. أحمد الزين علي العزاوي ، " الفصول و الفروق عند النحاة " ، ط 1 ، 1993 ، ص 115-116 .

(4) " المغني " .512/2

(5) " الكتاب " 280/2 وقد ذكرت ذلك في ص 22 من هذا المخطوط.

(6) " المخصاص " .392/2

(7) ابن عييش ، " شرح المفصل " ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د.ت) ، (د.ت) ، 19/3 - 20 .
وبذلك رد أبو البركات بن الأنباري على ما حكاه الكسائي من قولهم (هذا غلام — والله — زيد) بأنه جاء في اليمين لأن غرضها توكيث الخبر ، وهو الاستثناء الذي خالف قاعدة منع الفصل بين المضاف و المضاف إليه في الاختيار. ينظر المسألة⁽⁶⁰⁾ في : الإنصال في مسائل الخلاف بين التحويتين البصرية والكافوية لابن الأنباري ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، (د.ط) ، 1987 ، ج 2 ، ص 435 .

8.2 - الاعتراض بين الجار و المحور :

مثل له ابن هشام بـ(اشترىته بـ- أرى - ألف درهم) ⁽¹⁾ و عده ابن عصفور (أقبح من الفصل بين المضاف و المضاف إليه) ⁽²⁾.

و تعليل ذلك - برأيي - أن الاعتراض بين الجار و المحور ينافي الغرض من وجود الجار في الكلام، فهو حرف ربط يربط (المحور)، (و هو مفعول به في الأصل) بالفعل الذي هو العامل فلما لم يتعد بنفسه إلى المفعول تعدى بحرف الجر، فإن كان الجار للربط، فالاعتراض فصل بينه و بين المحور، و لذلك كان من القبيح قبحا شديدا الفصل بينهما.

3 - الاعتراض بين المتلازمين :

أعني بالمتلازمين جملتين غير مستقلتين لا يُستغنِي بالأولى عن الأخرى و من ذلك الجملتان في أسلوبي الشرط و القسم.

1.3 - الاعتراض بين الشرط و جوابه:

مثاله قول طرفة: ولو لا ثلاث هن من عيشة الفتى*** و حدرك - لم أحفل متى قام عودي ⁽³⁾. فقد اعترض بالقسم (و حدرك) و هو الحظ، بين جملة الشرط (لو لا ثلاث...) و جملة الجواب (لم أحفل...). وكذلك منه قول الشاعر :

و لو تلتقي أصداؤنا بعد مستوى *** و من دون رسينا من الأرض سبب -

لظل صدى صوتي - و إن كنت رمة- *** لصوت صدى ليلى يهش و يطرب ⁽⁴⁾

ومثله قوله: و لو أن ليلى الأخيلية سلمت *** علي - و دوي حندل و صفائح -

لسلمت تسليم البشاشة أو زقا *** إليها صدى من جانب القبر صائح ⁽⁵⁾

و قد فصل في القول بين الشرط (لو تلتقي أصداؤنا) وبين جوابه في البيت الثاني (لظل صدى صوتي يهش و يطرب) و الفاصل بينهما (ومن دون رسينا من الأرض سبب) جملة اسمية.

(1) "المغى" 512/2 .

(2) "ضرائر الشعر" ص 151 .

(3) الروزي، شرح المعلقات السبع، ص 56. و الثلاث: الخمر، إغاثة الخائف، و التمنع النساء.

(4) من شواهد "المغى" (ط 1 ، 1999 المكتبة العصرية، بيروت) برقم 456 ، و هو لنبة المفاجي، و ليلى المذكورة هي ليلى الأخيلية، ينظر: ديوان الباكيين: الخنساء و ليلى الأخيلية، شرح د. يوسف عيد، دار الحيل، بيروت ، ط 1، 1992، ينظر : المقدمة، ص 204، و قوله الثاني بلفظ (ترية) بدلا (حندل).

(5) "المغى" برقم 417 (ط 1 المكتبة العصرية) .

و كذلك في القول الثاني اعتراض بالجملة الاسمية (و دوني حندل و صفائح) بين جملة الشرط (لو أن ليلي الأحيلية سلمت علي) و بين جملة الجواب (لسلمت ...).

2.3 - الاعتراض بين القسم و جوابه :

يستشهد له بقول النابغة :

لعمري - و ما عمري علي هين - *** لقد نطقت بطلا على الأقارب⁽¹⁾.

و الاعتراض فيه بجملة (و ما عمري علي هين) بين القسم (لعمري) و جوابه (لقد نطقت بطلا...). و الشاعر هنا في مقام درء التهمة التي نسبها له بنو قريع و وشوا بها لدى النعمان، فهو يقسم على بطلاها و يعترض بين القسم - و هو توكيـد - و المقسم عليه، بما هو توكيـد و هو تعظيم المقسم به، و في ذلك توكيـد للتوكيـد، شأن كل متهم يريد تبرئة نفسه بكل وسيلة و لا سيما إذا كان مهددا بالقتل كما هي حال الشاعر.

و منه قول زهير :

لعمرك - و الخطوب مغيرات *** و في طول المعاشرة التقالي -

لقد باليت مظعن أم أوفي *** ولكن أم أوفي لا تبالي⁽²⁾

و الاعتراض فيه وقع بحملتين و هما (و الخطوب مغيرات ، و في طول المعاشرة التقالي) و أما المعترض فيه فهو جملة القسم (لعمرك) و جوابها (لقد باليت ...). و قوله " جملة القسم " على تقدير " قسمي " خبراً مخدوفاً و (لعمرك) مبتدأ فتكون جملة القسم اسمية.

و لا ريب أن هناك مواضع أخرى للاعتراض بين أجزاء الكلام سواءً أكان جملة واحدة، أم كان حملتين متلازمتين، و أرى ما ذكر كافياً، إذ الغرض التمثيل لا الحصر. و الملاحظ أن هذا القسم يعني الاعتراض في أجزاء الكلام هو الأكثر شيوعاً في الكلام إذا ما قورن بما سأذكره و هو قسمان آخران: الاعتراض بين كلامين متصلين، و الاعتراض في ذيل الكلام.

(1) ديوان النابغة ، ص 73.

(2) ديوان زهير، ص 57 ، هو في "المغني" ج 2/516، برقم 737 و برواية (لعمري)، وقد ذكره حين نقل رد ابن مالك على الفارسي في حواز الاعتراض بأكثر من جملة.

القسم الثاني : الاعتراض بين كلامين متصلين:

مفهوم الاتصال المعنوي:

لقد بحث هذا المفهوم في الدرس البلاغي العربي في مبحث " الفصل و الوصل " و لقى اهتماما من الدارسين حتى جعل محور البلاغة، قال عبد القاهر: " وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أئم جعلوه حدا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سُئل عنها فقال : معرفة الفصل من الوصل ... " ⁽¹⁾ و قد عرفهما بأن " الوصل عطف بعض الجمل على بعض و الفصل تركه" ⁽²⁾ و عليه فالوصل : اتصال معنوي لفظي بين جملتين تتحققه حروف العطف - إلى جانب المعنى المشترك - و أما الفصل فعدم عطف الجمل بحروف العطف و الرابط هو المعنى. و الاعتراض يقع في الحالتين .

١- الاعتراض بين كلامين متصلين معنى و لفظاً :

أعني أن الاعتراض يقع بين جملتين متعاطفتين ، يجمعهما معنى مشترك و يربط بينهما حرف عطف ، و مثال ذلك قول حميل :

و إن صبّاتي بكم لكثيرة *** - بثن - و نسيانكم لقليل ⁽³⁾
فإذا قدرت (إن) في (و نسيانكم لقليل) كانت الجملة معطوفة بالواو على جملة (إن
صبّاتي بكم لكثيرة) و النداء المخوف الأداة معرض بينهما، و التقدير إن صبّاتي بكم لكثيرة
و إن نسيانكم لقليل. و اعتراض بين الجملتين ، و كل منهما مستقلة بنفسها، بنداء بثنية، و ذلك
دائما، لا يفتأ يذكرها و يقطع كلامه ليستشعر حضورها دوما.

(1) عبد القاهر الحر جان : " دلائل الإعجاز " ، ص 215.

(2) الخطيب الفروي - " تلخيص المفتاح " ، ص 167.

(3) ديوان حميل بثنية ص 93.

2 - الاعتراض بين كلامين متصلين معنى :

ذكر البلاغيون للاتصال المعنوي بين الجملتين أربع حالات:⁽¹⁾

- 1 - الحالة الأولى : أن تكون الجملة الثانية توكيدا للأولى.
- 2 - الحالة الثانية : أن تكون الجملة الثانية بيانا للأولى.
- 3 - الحالة الثالثة: أن تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى.
- 4 - الحالة الرابعة: أن تكون الجملة الثانية استثنافية.

- ففي الحالة الأولى: تكون الجملة الثانية لدفع توهם أو غلط، كقوله تعالى: " لا ريب فيه " بعد " ذلك الكتاب " ⁽²⁾.

- و في الحالة الثانية تكون الجملة مبينة لغموض في الجملة السابقة فتفسرها، و مثاله قوله تعالى: " فوسوس إليه الشيطان قال هل أذلك على شجرة الخلد و ملك لا يلي " ⁽³⁾ ، فجملة القول تفسير و بيان لجملة الوسوسة ⁽⁴⁾.

- و في الثالثة مثل السكاكي بقول الشاعر :

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا *** و إلا فكن في السر و الجهر مسلما ⁽⁵⁾ .

فجملة (لا تقيمن عندنا) بمثابة بدل اشتتمال من جملة (ارحل) المبدل منها.

- وفي الرابعة : تكون الجملة الاستثنافية جوابا لسؤال محتمل أثارته الجملة الأولى ، و مثاله قول الشاعر : و تظن سلمى أني أبغي ها بدلا *** أراها في الضلال تهيم ⁽⁶⁾ .

فجملة (أراها) مستأنفة و هي جواب لسؤال محتمل بعد جملة (تظن سلمى) و هو : ما حقيقة ظنها ؟ و لذلك سميت هذه الحالة شبه كمال الاتصال، أما الثلاث الآخر فقد سميت كمال الاتصال ؟ و في جميعها لا تستخدم حروف العطف للربط بينها و إنما الرابط المعنى و الاعتراض في هذه الحالات قليل.

(1) السكاكي، مفتاح العلوم ، 142 ، وتلخيص المفتاح للفزوري، ص 172 ، ودلائل الإعجاز ، ص 215 وما بعدها.

و ينظر: د. عفت الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن الكريم ، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، د. ط)، ص 124.

و ينظر كذلك : البرهان في علوم القرآن ، 104/4-107.

(2) البقرة 2-1 .

(3) طه 120، و ينظر: تلخيص المفتاح ، ص 172.

(4) نفسه ص 175.

(5) السكاكي ، مفتاح العلوم، ص 150 و تلخيص المفتاح ، ص 174.

(6) نفسه ص 176.

القسم الثالث : الاعتراض في ذيل الكلام و علاقته بالتقديم و التأخير :

قد وعدت في المدخل بالعودة إلى الحديث عن التدليل و قد ذكرت تعريف الخطيب له، و هو " تعقيب جملة بأخرى تشتمل على معناها بعد إتمام الكلام"⁽¹⁾ و هو يجعله لتأكيد منطوق الكلام أو مفهومه⁽²⁾.

و موقعه هو ذيل الكلام، و لذلك سمى " تذيلاً " و قد يكون بين كلامين متصلين معنى أو غير متصلين و بذلك يتبع بالاعتراض⁽³⁾ و من أمثلة التدليل عند الخطيب قول النابغة: و لست بمستيقِنَّا لَا تلمِنْ ** على شعث، أَيِ الرَّجَالُ الْمَهْذَبُ؟⁽⁴⁾ فجملة الاستفهام (أَيِ الرَّجَالُ الْمَهْذَبُ؟) تدليل.

و قد أشار الخطيب في " الإيضاح " إلى أن كلام الزمخشري في مواضع من " الكشاف " يشعر بجواز وقوع الاعتراض " في آخر كلام لا يليه كلام، أو يليه كلام غير متصل به معنى " ⁽⁵⁾ و من تلك الموضع (و لم يذكرها الخطيب) : قوله تعالى " و أتوا به متشابهاً "⁽⁶⁾ . و مثله قوله تعالى " و جعلوا أعزه أهلها أذلة، و كذلك يفعلون " ⁽⁷⁾ ، قال الزمخشري إنها من " الجمل التي تساق في الكلام معتبرة للتقرير "⁽⁸⁾ .

و قال في موضع آخر إن جملة " و نحن له مسلمون " ⁽⁹⁾ يجوز كونها اعتراضية مؤكدة، أي : و من حالنا أنا له مسلمون مخلصون للتوحيد أو مذعنون " ، فكلام الزمخشري في هذين الموضعين يفهم منه قوله بالاعتراض في آخر الكلام و هو ما يسمى اعتراضًا تذيلياً، و كذلك قال الألوسي في " روح المعانى " عند تفسير " لا تبدل لكلمات الله " ⁽¹⁰⁾ إنها مع التي قبلها اعتراض بناء على جواز تعدد الاعتراض، وعلى أنه يجوز أن يكون في آخر الكلام⁽¹¹⁾ .

(1) ص 8 من هذا المخطوط.

(2) " الإيضاح "، ص 194.

(3) نفسه. 198.

(4) نفسه ص 194 و البيت في ديوانه ص 18.

(5) نفسه ص 199.

(6) البقرة 25.

(7) التمل (34).

(8) " الكشاف " ج 1/55.

(9) البقرة 133 و " الكشاف " ج 1/95.

(10) يونس 63-64.

(11) " روح المعانى " 11/152.

و هذا رأي يصعب حسمه، فإن الاعتراض إن تأخر لم يكن "اعتراضًا" فقد سمي بذلك لأنه كلام أقحم بين أجزاء كلام تام أو كلامين متصلين كأنه يعترض بينها، كما أنه لا ينبغي التعجل في تحضيرته إذ الأصل في موقع الاعتراض كما قال بعضهم، هو آخر الكلام. وقد افترض أحد الدارسين⁽¹⁾ افتراضين لموقع الجملة المعتبرضة، فإن وقوعها في أثناء الكلام خروج عن الأصل الذي هو تتابع أجزاء الكلام و تلاحمها دون فاصل. و الموقان المفترضان هما:

أولاً : صدر الكلام، و ذلك لا يكون، لأنها جملة تأكيدية و التأكيد لا يتقدم على المؤكدة. و أنها قد تتضمن ضميراً يعود على بعض أجزاء الجملة السابقة الذكر، و الضمير يعود على متقدم لا على متأخر.

ثانياً : ذيل الكلام: بناء على ما سبق يرجح كون المعتبرضة جملة ذيلية، "ثم حضع التركيب لإجراء تحويلي أدى إلى نقل الجملة الاعتراضية من موقعها و إفحامها بين أجزاء الجملة السابقة عليها"⁽²⁾.

و على ذلك اعتبر بعضهم الاعتراض "مقدماً على نية التأخير" و منهم الزمخشري، قال في قوله تعالى: "و الصابئون"⁽³⁾ إنه مبدأ حذف الخبر و تقديره (كذلك) و قدم على نية التأخير و هو جملة معطوفة على جملة (الذين آمنوا...) و يصرح بكلوحاً معتبرضة، قال: "و مجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام"⁽⁴⁾.

و سأعود لهذه المسألة في فصل "الاعتراض في القرآن الكريم".

(1) مأمون عبد الخليل محمد وجيه ، "ظاهر الفصل في الجملة العربية" ، رسالة دكتوراه مخطوطة بدار العلوم، جامعة القاهرة، 1996 .

(2) نفسه ص 37.

(3) من المائدة 69.

(4) الكشف" ج 2/39 ، وينظر "شرح الفصل" ج 3/21 ، حيث نقل رأي سيبويه في التقاديم على نية التأخير. وينظر: السيرافي ، ضرورة الشعر، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ط 1، 1985، ص 173 وما بعدها .

المطلب الثاني: أقسام الاعتراض باعتبار المعرض به .

القسم الأول: الاعتراض بالفرد.

أكثر الدارسين، بلاغيين و نحاة، منعوا الاعتراض بالفرد ، فالمعرض به عندهم ليس أقل من جملة.

و من القائلين به ضياء الدين بن الأثير ، ذكر ذلك في التعريف ، فقال : " حده كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب ، لو سقط لبقي الأول "⁽¹⁾ ، ولكنه لم يمثل له ، بل إن جميع أمثلته التي أوردها ، المعرض به فيها جملة أو أكثر .

ومن القائلين به كذلك يحيى بن حمزة العلوى، قاله في تعريف الكلام المعرض فيه، قال: " هو كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب بحيث لو أسقط لبقي الكلام على حاله في الإفادة ⁽²⁾ و لم يمثل للاعتراض بالفرد.

1 - الاعتراض بـ (كان) الزائدة:

أثارت عند النحاة مسألة "كان" الزائدة، و اختلف فيها إن كانت ذات إسناد أم لا ؟ فمن القائلين بالإسناد إلى فاعل السيرافي ⁽³⁾ و أكثر النحاة على أنها في مثل قوله :

"ما - كان - أحسن زيدا" لا فاعل لها و هي ملغاة العمل يؤتى بها لإفاده التوكيد ⁽⁴⁾ . قال ابن هشام في "المغني" - كما مر - " و أما الاعتراض بـ (كان) الزائدة فالصحيح أنها لا فاعل لها فلا جملة "⁽⁵⁾ و كان، قبل ذلك في سياق التمييز بين الكلام و الجملة ، قد ذكر أن جملة الاعتراض لا تكون إلا تامة ⁽⁶⁾.

وفي أوضح "المسالك" قال إن "كان" تزداد بشرطين :

- الأولى: أن تزداد بلفظ الماضي.

(1) "المثل السائر" ، ج 3/40-41.

(2) "الطراز" ، ج 2/172.

(3) "شرح المفصل" ، ج 7/150 ، ولم أعثر على قول له بهذا الرأي في ما اطلعت عليه من مؤلفات السيرافي : "ضرورة الشعر" و "شرح أبيات سيبويه" .

(4) "المغني" ، ج 2/507 و "أوضح المسالك" ، ص 47.

(5) "المغني" ، ج 2/507.

(6) نفسه ، ج 2/492.

- الثاني: أن تزداد بين شيئين، ليسا جار و مجرور⁽¹⁾.
و عبارته الأولى ليست صريحة بما يكفي لمعرفة رأيه في اعتبارها اعتراضاً أو لا.

2- الاعتراض بضمير الفصل :

و من المفردات التي يفصل بها بين أجزاء الكلام ضمير الفصل و يسمى عماداً⁽²⁾ و قد ذكر له ابن هشام ستة شروط⁽³⁾ :

- كون ما قبله مبتدأ .
- كونه (ضمير) معرفة .
- كونه بصيغة المرفوع(ضمير رفع) . - مطابقاً لما قبله .
- كون ما بعده معرفة أو كالمعرفة لا يقبل (الـ) .

كما ذكر دلالاته (أي: ضمير الفصل) ، وهي ثلاثة:

- أن ما بعده خبر لا تابع . - وأنه يفيد التوكيد . - وأنه يدل على الاختصاص⁽⁴⁾ .

ثم عرض اختلاف النحاة في إعرابه:

- فقال البصريون إنه لا محل له و أكثرهم قال بحرفيته بينما قال الخليل باسميته .
- وقال الكوفيون : إن له محل ، ثم اختلفوا في محله فمن قائل بإعرابه حسب ما بعده و من قائل بإعرابه حسب ما قبله ...⁽⁵⁾

و على اختلاف النحاة فيه، و اعتبار بعضهم إياه غير ذي محل من الإعراب، ولم أر من صرح بكلونه اعتراضاً رغم تسميته ضمير فصل و على آية حال فإن هذا يتواافق مع حد الاعتراض السابق و هو كونه جملة لا مفرداً.

(1) "أوضح المسالك" ص 47.

(2) "المغي" ، المكتبة العصرية ، ط 1/ 1999 ، ج 2 / ص 586-571.

(3) الفصل تسمية البصريين و "العماد" تسمية الكوفيين - شرح المفصل ، ج 3/ 109 ، و الإنصاف 2/ 706.

(4) و ابن هشام يجعل على كلام الزمخشري في الكشاف 1/ 81.

(5) قال البصريون إنه لا محل له، يقتضي به للفصل أي التمييز بين الخبر والنعت حين يتبع الخبر بالنعت في مثل قولهم (زيد هو العاقل)، وهو مثل كاف الخطاب ثني و تجمع ولا محل لها. و أما الكوفيون فقال بعضهم إنه يعرب إعراب ما بعده ، وقال بعضهم إنه يعرب توكيداً لما قبله .

و أما ابن الأباري فرجم رأي البصريين، ونقض رأي الكوفيين القائل بأنه توكيد، وحججه أن ضمير الفصل (مكى) و المكى لا يؤكّد المظاهر. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (100)، ج 2، ص 706-707.

القسم الثاني : الاعتراض بالجملة:

هذا أكثر أقسام الاعتراض وهو على الأرجح - أقل ما يعترض به ولا خلاف في الاعتراض به وقد سبق في التعريف أن الجملة المعتبرضة لا محل لها، وقد نسب إلى بعض المفسرين المحدثين كابن عاشور، والألوسي القول باعتراض الحالية وهو قول قد يدعوه إليه التباس الحالية بالمعترضة ، وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن هشام ميز بينهما⁽¹⁾، ولا يأس من التذكير بالفروق بينهما:

- فالاعتراضية لا محل لها لأنها لا تؤول بمفرد بخلاف الحالية.

- وأنها إنشائية (دعائية قسمية ، تنزيهية، ...) بخلاف الحالية فهي خبرية.

- وأنها يمكن تصديرها بدليل استقبال كحرف التنفيس.

- وأنها يجوز اقتراها بالفاء ، وبالواو إذا كان فعلها مضارعاً مثباً.

ولكن اقتراها بالواو مما يجعلها ملتبسة بالحالية، إذ أن الواو قد تكون اعتراضية وقد تكون حالية.

وقد عقد عبد القاهر الجرجاني، في دلائل الإعجاز، فصلاً مفيداً تعرّض فيه للحالية ومجيئها بالواو أو بدوتها و أقر بصعوبة التمييز بين الحالتين، وقد حاول وضع بعض الضوابط لها، و منها:

في الحالية الاسمية:

- أن الجملة الحالية الاسمية تصدر بالواو غالباً مثل (أتاني و سيفه على كتفه).

- وأنه يجب مجئها مع الواو إن كان المبتدأ منها ضميراً لصاحب الحال مثل: (جاءني زيد و هو راكب).

- أما إذا كان الخبر منها شبه جملة مقدماً على المبتدأ فالغالب مجئها دون الواو نحو (جاءني زيد عليه سيف)⁽²⁾.

(1) ينظر ص 29 من هذا المخطوط.

(2) "دلائل الإعجاز" ، ص 199.

في الحالية الفعلية:

- أما الحالية الفعلية فإذا كان فعلها مضارعاً مثبتاً فلا يكون معها الواو نحو قوله تعالى:

(و لا تمن تستكثر) ⁽¹⁾.

- أما إذا كان فعلها مضارعاً منفياً أو ماضياً مسبوقاً بـ(قد) فإنه يجوز مجئها مع الواو ⁽²⁾.
ويكفي الاستعانة بهذه الضوابط للتمييز بين الاعتراضية والuality عند الاشتباه فجملة
(أحسبني ..) في قول النبي: يا حادبي عيرها - وأحسبني *** أو جد ميتا قبيل فقدتها
قفا قليلاً بها على فـلا *** أقل من نظرة أزوتها ⁽³⁾

جملة معتبرة لا حالية لأنها فعلية فعلها مضارع و الحالية الفعلية ذات المضارع المثبت لا
يكون معها الواو الحال كما مر.

و إلى تلك الضوابط يضاف أن الجملة المعتبرة مستقلة عن السياق الذي تتعرض فيه،
ولذلك قيل إنها لو أسقطت لبقي المعنى سليماً، أما حالية غير مستقلة عن السياق.
و مما يميز الاعتراضية كذلك مجئها مصدرة ببعض الحروف بالإضافة إلى الواو - كما سبق
- وهي في الأصل حروف للاستئناف أو العطف، فمن تلك الحروف الفاء، و (إذ)
التعليلية و (حتى) الابتدائية و اللام الموطئة للقسم الداخلة على أدلة شرط ⁽⁴⁾.

(1) المدثر 6.

(2) "دلائل الإعجاز" ، ص 203/200/200.

(3) ديوان النبي ، دار الحيل ، بيروت ، (د.ط)، (د.ت)، ص 8 وهو من شواهد "المعنى" ج 2/ 521.

(4) فخر الدين قباوة، "إعراب الجمل و أشباه الجمل" ، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت ، ط 3 1981،

ص 80/83.

1 - الاعتراض بالجملة:**1.1 - الاعتراض بالجملة الاسمية :**

شواهد كثيرة ، منها قول المتنى في الرثاء:

إني لأعلم - و الليب خبر - *** أن الحياة وإن حرست غرور⁽¹⁾.

فإن قوله (والليب خبر) جملة اسمية من مبتدأ و خبر، وقد اعترض بما بين الفعل (أعلم) و بين المفعول و هو المصدر المؤول في (أن الحياة...).

و الاعتراض فيه بجملة كبرى خبرها جملة اسمية، والاعتراض فيه بالجملة الاسمية يفيد زيادة تأكيد الكلام المعارض فيه، فإن كان الاعتراض لأجل التأكيد، فإنه في حال الاعتراض بالجملة الاسمية، أشد تأكيداً إذ الجملة الاسمية أو كد من الفعلية لتجزدها من الدلالة على الزمان غالباً، بخلاف الفعلية، ولذلك جاءت عبارة المتنى المعرضة اسمية مؤكدة لمعنى كلامه، وهي كالحكمة - بل حقيقة مسلمة - يوردها كما يورد المتكلم الحكم في كلامه قصد التوكيد، و من تحصيل الحاصل أن أقول إن المتنى من شعراء الحكمة فلا غرو أن يوردها معرضة في أثناء أشعاره.

1-2 الاعتراض بالجملة الفعلية:

و ليست شواهد هذا الاعتراض بأقل من شواهد الاعتراض بالجملة الاسمية، فهي كثيرة كذلك على اختلاف الجمل الفعلية و من تلك الشواهد قول النابغة في الاعتذار:

أتاني - أبيت اللعن - أنك لمتنى *** و تلك التي أهتم منها و أنصب⁽²⁾

فقوله (أبيت اللعن) جملة فعلية ، للتتحية أو للمجاملة ، وقد تكون - في أصل استعمالها مفيدة للدعاء بالصون من موجبات اللعن و هي تحية معروفة في الجاهلية.

و منها قول عنترة : و لقد نزلت - فلا تظني غيره - *** مني بمنزلة المحب المكرم⁽³⁾.

فإن قوله (فلا تظني غيره) جملة فعلية من (ظن) و معموليهما، وهي مصدرة بنهي اعترض بها للمسارعة بإبعاد الظنون السيئة عن خاطرها، كحال الأسير في يد آسره ، و هذا الاعتراض إثبات للحكم الوارد في الجملة و هو (نزو لها منه بمنزلة المحب المكرم).

(1) ديوان المتنى، ص 71.

(2) ديوان النابغة الذبياني ، ص 17.

(3) الزروزني، شرح المعلقات، ص 130.

١ - ٣ : الاعتراض بجملة الاختصاص:

بعد من الاعتراض بالجملة الفعلية أسلوب الاختصاص كما سبق ، فمنه قوله (ص) : "إنا معاشر الأنبياء - لا نورث) بتقدير الفعل "أخص" أي أخص معاشر الأنبياء. و فائدة الاعتراض بجملة الاختصاص التوضيح، فإنها معتبرة بين الضمير و الخبر عنه، و الضمير - و إن كان معرفة - فإنه مبهم، فمن شأن السامع إذا سمع قوله (ص) من غير اختصاص أن يسأل : من تعني ؟ فيأتي الجواب ، قبل أن يلقى السؤال: أعني (أو أخص) معاشر الأنبياء.

وقول الضي: نحن - بيضه - أصحاب الحمل*** نتعى ابن عفان بأطراف الأسل^(١). و يقدر فيه الفعل "أخص" و فاعله مستتر تقديره (أنا) و الاسم المنصوب على الاختصاص مفعول به للفعل (أخص)، و الجملة معتبرة بين أجزاء الكلام بين الضمير (و هو مبتدأ) في البيت و اسم (إن) في الحديث الشريف، و بين الخبر (لا نورث) في الحديث، و (أصحاب الحمل) في البيت.

١ - ٤ : الاعتراض بجملة فعل الظن الملغى:

و من الاعتراض بالجملة الفعلية كذلك، جملة فعل الظن المتوسط بين معموليه و الملغى عمله لذلك، و قد مثل له ابن هشام بقول الشاعر:

شجاك - أظن - ربع الظاعنين*** و لم تعبأ بعدل العاذلين^(٢).

و هو برفع (ربع) على أنه فاعل لـ (شجاك) و (أظن) جملة من فعل و فاعل معتبرة بين الفعل و الفاعل، و قد ألغى عمله لوقوعه متوسطا بينهما، و لو جاء غير معتبر لقال: أظن ربع الظاعنين شجاك.

فيكون (ربع) مفعوله الأول، و جملة (شجاك) الفعلية من الفعل و الفاعل المستتر و المفعول به (الكاف)، في محل نصب مفعوله الثاني.

(١) البيت مختلف في اسم قائله و قد مثل به ابن هشام في "المغني" ج 2/507، و "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب" ، تقديم و تمهيد و فهرسة باميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1996.

ص 205 - 202.

(٢) "المغني" ج 2/506.

وقد وجدت صاحب دراسة "ظاهرة الفصل في الجملة العربية"⁽¹⁾ يرى أن جملة الظن الملغاة ليست اعتراضية لكون الجملة المقصولة معمولة لفعل الظن خلافاً لما أوردت من رأي ابن هشام.

و الذي يبدو لي أن الجملة (المعرض فيها) ليست معمولة لفعل الظن الملغى عمله، وأي عمل لفعل الظن، وقد أعرب (شجاك) فعلاً، و (ربع) فاعلاً له لا مفعولاً لفعل الظن؟ فلو كانت الجملة المقصولة معمولة له لكان (ربع) منصوباً ولقدر النصب في جملة (شجاك) مقدراً فيها ضمير الغائب فاعلاً لـ (شجاك).

و قد قال ابن هشام في الفروق بين العامل الملغى و المعلق: "أن العامل الملغى لا عمل له البة"⁽²⁾ ، وليس هذا رأياً احتضن به بل هو الرأي الذي رأاه النحاة ، و منهم الزمخشري في "الفصل" و كذلك شارحة ابن عيش⁽³⁾.

2 - الاعتراض بجملة الشرط :

منه قول عترة :

لو كان يدرى ما المخواورة اشتكتي *** و لكان - لو علم الكلام - مكلمي⁽⁴⁾
و جملة الشرط فيه (لو علم الكلام) معتبرة و يقدر جواها مخدوفاً يدل عليه السياق، قال ابن هشام إنّ حذف حواب الشرط واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الحواب⁽⁵⁾
و هي - هنا - معتبرة بين أجزاء جملة حواب الشرط الأول (لو كان يدرى).

و منه كذلك قول الشاعر :

باتت فؤادي ذات الحال سالبة *** فالعيش - إن حم لي عيش - من العجب⁽⁶⁾.
و فيه جملة الشرط (إن حم لي عيش) معتبرة بين المبتدأ (العيش) و خبره (من العجب) .

(1) مأمون عبد الحليم و جيه، ظاهرة الفصل، رسالة دكتوراه بدار العلوم، ص 62.

(2) "أوضح المسالك"، ص 76.

(3) "شرح الفصل" ج 7 / 84-85.

(4) الروزني، شرح العلاقات السبع، ص 140.

(5) "المغني" ج 744/2.

(6) ذكره ابن هشام في (أوضح المسالك) في باب الأفعال الداللة على المبتدأ و الخبر، ص 47.

3 - الاعتراض بجملة القسم:

و اعتبار القسم هنا جملة على تقدير فعل (أقسم) أو ما في معناه فتكون الجملة فعلية، أو على تقدير (قسمي) أو ما في معناه فتكون جملة اسمية، قال ابن القيم : "و القسم لما كان يكثر في الكلام اختصر فصار فعل القسم يحذف و يكتفى بالباء ثم عوض من الباء السوا في الأسماء الظاهرة و التاء في أسماء الله⁽¹⁾ .

و منه قول الشاعر قيس بن الملوح:

خليبي لا - و الله - لا أملك الذي *** قضى الله في ليلي و لا ما قضى لي.

أي : أقسم (و الله)، أو قسمي (و الله).

ومثله قول الشاعر: فلا - والله - لا يلفي لما بي *** و لا للّمـا هـم أبدا دـوـاء⁽²⁾ .

و أذكر هنا بما مر من شواهد الاعتراض بالقسم كقول كثير (إني - و تحيامي بعزة) و قول حرير: (ذاك الذي - و أينك - يعرف مالكا *** و الحق يدفع ترهات الباطل).

و الاعتراض بالقسم متافق و غرض الاعتراض الذي هو التوكيد غالبا، و القسم أسلوب من أساليب التوكيد.

وأما جواب القسم فلننحاة فيه تقديرات مختلفة، ومنها كونه مخدوفا يدل عليه ما بعده⁽³⁾ و ذلك لأن الاعتراض ، ولو كان مستقلأ لفظا عن المفترض فيه، فإنه مرتبط به دلائلا، و جملة القسم تحتاج إلى جملة الجواب كاحتياج جملة الشرط إلى جواب، فكلتاهم تميزت عن الحمل من جهة أنها لا تفيد حتى يتضمن إليها الجزاء⁽⁴⁾.

(1) "البيان في أقسام القرآن" مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص 8.

(2) البيت لمسلم بن محمد الوالي ، وهو في "خزانة الأدب" ، 308/2.

(3) نفسه ص 12-13-14 و المعني (ط المكتبة العصرية)، 1990، 2/ص 742.

(4) شرح المفصل ج 9/ص 90-91.

4- الاعتراض بالنداء :

و هو جملة على تقدير الفعل (أنادي) مخدوفا و ذكرت الأداة بدلا منه وقد تمحذف كذلك، وهو كثير في الكلام وفي الشعر و ما أكثره في شعر الغزل.

و منه قول حميل :

و يقلن : إنك - يا بشين - بخيالة *** نفسي فداوك من ضئيل باخل⁽¹⁾.

و قول عترة:

وليس خيالا - يا عبل - طارقا *** يرى فيض حفني بالدموع السواكب⁽²⁾.

وقول زهير:

أقيمي - أم كعب - واطمئني *** فإنك ما أقمت بخير دار⁽³⁾.

وقول الفرزدق:

هجرنا بيotta أن تزار و أهلها *** عزيز علينا - يا نوار - اجتنابها⁽⁴⁾.

وفي هذه الشواهد جميعها اعترض بجملة النداء إلا أن كلاما من الشعراء دعا صاحبة الشأن.

ولعل كثرة الاعتراض بالنداء تعود إلى حاجة المتكلم إلى تذكير المخاطب بحضوره و حرصه على إبلاغه مضمون كلامه، أو لاستشارة عاطفته كما في الأبيات السابقة، و كل ذلك متافق و غرض الاعتراض.

(1) ديوان حميل بشينة ، ص 102 .

(2) ديوان عترة ومعلقته ، ص 252 .

(3) ديوان زهير ، ص 35 .

(4) شرح ديوان الفرزدق ، ج 1/ 624 .

القسم الثالث : الاعتراض بأكثر من جملة .

ذكر ابن حني في "الخصائص"⁽¹⁾ : أن أبا علي الفارسي يقول بعدم جواز الاعتراض بأكثر من جملة و رأى في قول الشاعر :

أراني - و لا كفران الله ، آية *** لنفسي - قد طالبت غير منيل.

رأى أن (آية) مفعول لأجله منصوب باسم (لا) الذي هو (كفران) و ذلك حتى لا يعده مفعولا مطلقا للفعل المذوق (أويت)، فتكون جملة ثانية بالإضافة إلى جملة (لا كفران الله).

و قد نقل ذلك ابن هشام في "المغني"⁽²⁾ و قال إن ابن مالك اعتبر على الفارسي بالآيتين الثالثة والأربعين و الرابعة و الأربعين من سورة التحل ، و المعترض به فيما هو قوله تعالى : "فاسألو أهل الذكر، إن كنتم لا تعلمون" ، و بما جملتان : جملة الأمر و جملة الشرط. و احتج ابن مالك كذلك بقول زهير:

لعمرك - و الخطوب مغيرات *** و في طول المعاشرة التقالي -

لقد باليت مظعن أم أوف *** ولكن أم أوف لا تبالي .

و المعترض به فيه جملتان كذلك : و بما (و الخطوب مغيرات) و (في طول المعاشرة التقالي) ، و قد اعتبر بما بين القسم (لعمرك) و حوابه (لقد باليت ...). و من شواهد الاعتراض بجملتين قول الشاعر .

معاوي لم ترْعَ الأمانة- فارِعَهَا *** وكن حافظا الله و الدين - شاكر⁽³⁾ .

و (شاكر) اسم قبيلة، و هو فاعل: أي لم ترع الأمانة شاكر، فالاعتراض وقع بين الفعل والفاعل بجملتين بما جملة: (فارعها) و جملة (كن حافظا الله و الدين).

(1) "الخصائص" ، ج 1، ص 338.

(2) "المغني" ، ج 2، ص 515 / 516.

(3) "الخصائص" ، ج 1، ص 330، و ج 2، ص 396.

و ما هو اعتراض بحملتين قول النابغة:

مهلا - فداء لك الأقوام كلهم *** و ما أثمر من مال و من ولد-

لا تقدفي بركن لا كفاء له *** و إن تألفت الأعداء بالرفد. ⁽¹⁾

فالشاعر - و هو في مقام الاعتذار - يستمehل النعمان و يستبطئه الحكم عليه حتى يعرفه حقيقة ما رماه به الأعداء و اعترض بين الأمر بصيغة المصدر (مهلا) و النهي (لا تقدفي) - و كلامها يفيد الالتماس أو الاستعطاف - اعترض بينهما بجملتي الفداء ، فهو يفتديه ضارعا إليه بالناس كلهم ، و يفتديه بالمال و الولد ، و هذه « الفدية » الغالية جملتان: جملة (فداء لك الأقوام) و جملة و (ما أثمر) إن قدر فيها (فداء) خبرا محدوفا لدلالة السياق عليه .

و قد سبقت الإشارة ⁽²⁾ إلى ما تُسبب إلى الزمخشري من القول بالاعتراض بسبع جمل في آيات الأعراف ، و تحقيق ابن هشام القول فيه بأنها ثلاثة جمل.

و لم أرأ أحدا من تعرضت لآرائهم حد حدا أقصى للجمل المفترض بها في كلام واحد.

و هذا القسم من الاعتراض أقل من القسم الأول لطوله ، و من شأن الاعتراض إلا يطول حتى يسمح للسامع بأن يستجتمع في ذهنه أجزاء الكلام المفصولة بعضها عن بعض ، فإن كان الغرض منه توكيـد الكلام فإن طوله قد ينسـيه سـامـعـه إذا طـالـ.

(1) ديوان النابغة الذهبياني ، ص 36 وهو في خزانة الأدب 6/181 ، وقد جعل (فداء) اسم فعل منقولا من المصدر .

(2) ينظر عمل ابن هشام في الفصل السابق (الاعتراض في مباحث البلاغيين و النحاة) ص 28-29 .

القسم الرابع: الاعتراض في أسلوب الشرط و الاعتراض.

1 - اعتراض الشرط على الشرط:

عقد الزركشي فصلاً لاعتراض الشرط على الشرط⁽¹⁾ و عرض فيه الآيات توارد فيها شرط على شرط و أورد فيها أقوال النحاة.

كما نقل السيوطي في "الأشباه و النظائر" رسالة ابن هشام في هذه المسألة⁽²⁾.

و خلاصتها : أنه إذا توارد شرطان على جواب واحد (ذكر بعدهما) فالشرط الثاني معترض بين الشرط الأول وبين الجواب، و ذلك في غير هذه الحالات الخمس:

1 - أن يكون الشرط الأول مقتربنا بجوابه ثم يأتي شرط ثان بعد ذلك.

2 - أن يكون الشرط الثاني مقتربنا بفاء الجواب لفظاً، فهو وجوابه جواب للأول .

3 - أن يكون الشرط الثاني مقتربنا بفاء الجواب تقديرًا نحو "فاما إن كان من المقربين فروح و ريحان"⁽³⁾ ، فالتقدير : أما فإن كان ...

4 - أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر.

5 - أن يكون جواب الشرطين مخدوفاً و مثاله قول الشاعر:

إن تستغثوا بنا إن تذعرعوا تجدوا *** منا معاقل عز زانها كرم⁽⁴⁾.

فخلاصة رأيه في هذا البيت أن الجواب جواب الشرط الثاني، و الشرط الثاني و جوابه جواب للشرط الأول.

(1) "البرهان" ج 2 ، ص 369 .

(2) "الأشباه و النظائر في النحو" مراجعة و تقديم فايز ترجيبي ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1984 ج 3، ص 103-111 .

(3) الواقعية 88 .

(4) البيت مذكور في الأشباه و النظائر، و لم يذكر قائله.

الاعتراض في الاعتراض :

و ذلك حين يكون اعتراضا باعتبار موقعه و باعتبار المترض به معا، أعني أن يعترض بجملة بين أجزاء جملة معتبرة، أو بين جملتين متصلتين، و هذا النوع من الاعتراض قليل، وقد مر شاهده و هو قول زهير:

و ما أدرى - سوف - إحال - أدرى - *** أقوم آل حصن أم نساء؟

فإن جملة (و سوف إحال أدرى) معتبرة، و قد وقع فيها اعتراض بفعل (إحال) بين حرف التنفيس (سوف) و الفعل (أدرى) الثاني، فهو اعتراض في اعتراض، و هذا القسم من الاعتراضأشبه بقصص "كليلة و دمنة" في تركيبها و دلالتها.

فاما دلالتها، فإن الرواذي كان يقرر الحكم ثم يستشهد له بما يؤكده و يقرره، و أما تركيبها فإن القصة لا تكاد تتم حتى يأخذ أحد أشخاصها - و هو يحاور آخر - في فصل قصة أخرى، فإذا أتمها، عاد ليتم القصة الأولى، فتكون قصة في قصة، و مثال ذلك "باب الناسك و ابن عرس" إذ طلب الملك من الفيلسوف أن يضرب له مثل المتعجل و عاقبته، فراح الفيلسوف يروي له قصة الناسك الذي حملت امرأته بعد أيام، ففرح و راح يحدثها عما سيكون عليه الولد، فنهاه عن ذلك حتى لا تكون عاقبته كعاقبة الرجل صاحب حرة العسل و السمن، ثم أحذت تروي قصته، و بعد تمامها عاد الفيلسوف ليروي قصة الناسك و إقدامه على قتل ابن عرس كان له وقد رأى الدم في فمه ظنا منه أنه أساء إلى ولده، و ندمه لما رأى الولد سليما، و يختتم الفيلسوف القصة بتأكيد عاقبة العجلة عائدا بذلك إلى كلامه الأول مع الملك⁽¹⁾.

و إذا جاز لي تشبيه الاعتراض في الاعتراض بقصص "كليلة و دمنة" ، ذلك الأثر الأدبي الممتع، في حبكته و أسلوبه و مضمونه، فإني وجدت بعض الدارسين توقف لدراسة الاعتراض في القصة الحديثة لدى يحيى حقي و قد أخذ قصة "صح النوم" نموذجا درس فيه الاعتراض و دلالاته و أخذ عليه مأخذ⁽²⁾. و قد أعود لهذه الدراسة في موضع آخر.

(1) "كتاب كليلة و دمنة" ، مكتبة مصر ، القاهرة - دار سخنون ، تونس، بدون تاريخ ، ص 184-187.

(2) د. عبد الفتاح عثمان ، "الأسلوب الفصصي عند يحيى حقي" ، مكتبة الشباب، القاهرة، 1990 ، ص 193 و ما بعدها.

خلاصة:

يمكّني أن أستخلص، مما عرضت في هذا الفصل، الآتي :

- 1 - الاعتراض أسلوب مأثور في الكلام العربي يوتى به لأغراض أهمها التأكيد.
 - 2 - يقع الاعتراض بين أجزاء الكلام و يكون قبيحاً إذا كان الجزآن شديدي الاتصال كأنهما جزء واحد، و هو حينئذ يعد من قبيل الضرائر، يجوز في الشعر بخلاف النثر.
 - 3 - كما يقع بين كلامين متصلين معنى ، و أما الاعتراض في آخر الكلام فووددت لو أنه أخرج من باب الاعتراض و سمي تذيلاً منعاً لتدخل مفاهيم المصطلحات البلاغية.
 - 4 - والأصل في الاعتراض أن يكون بجملة أو أكثر، و لعن سمي النحاة إدخال (كان) الزائدة و ضمير الفصل ، فصلاً ، فإنهم لم يصرحوا برأيهم في اعتبارهما من الاعتراض.
 - 5 - يضم إلى باب الاعتراض بعض الأساليب الشائعة في العربية كأسلوب الاختصاص، و فعل الظن المتوسط بين معموليه الملغى عمله.
 - 6 - ولا يمتنع وقوع الاعتراض بالقسم أو بالنداء أو بالشرط، فذلك من الشائع.
 - 7 - إلا أن القول باعتراض الجملة الحالية يوقع في التناقض مع ما تأسس عليه مفهوم الاعتراض، و يراعي في ذلك جهود النحاة في التمييز بين الجملتين الحالية و الاعترافية و في تبيان أحرف الاعتراض .
 - 8 - و من المفيد التذكير بتحديد حالات الاعتراض بالشرط في أسلوب الشرط، و الاعتراض في الاعتراض و هما من الاعتراض المستعمل على قلته.
- و سأعود في الفصل الآتي لتبیان أقسام الاعتراض و ما ورد منها في القرآن الكريم.

الفصل الثاني:

الامتناع راضٍ نبي

القرآن المحرر

الاعتراض في القرآن الكريم من خلال "الكشف".

تمهيد :

سبقت الإشارة في الفصل السابق⁽¹⁾ إلى ما أثاره "الكشف" من نشاط علمي في كثير من علوم اللغة العربية، ويعني منها في هذا المقام ما تعلق بموضوع الاعتراض، وقد رأيت دراسة الاعتراض في القرآن الكريم من خلال "الكشف" لأنني وجدته من أكثر التفاسير القرآنية استعانة بالنحو و البلاغة، حافلا بالأراء النحوية و البلاغية ،كثير التخريجات ، وذلك لأن مؤلفه الزمخشري من أساطين النحو و البلاغة ، و هو صاحب "المفصل" و "الأنموذج" و "المفرد" و "المؤلف" و "الأمالي" و "نكت الإعراب في غريب إعراب القرآن" و "شرح كتاب سيبويه" جميعها في السهو ، و مؤلفات أخرى في اللغة منها "أساس البلاغة" و "صميم العربية" و جواهر اللغة" ... و غيرها كثير من فنون أخرى⁽²⁾.

و تفسير كـ "الكشف" مؤلفه في مقام الزمخشري حديث بالدراسة . هذا أهم ما جعلني أستعين به لدراسة الاعتراض في القرآن الكريم ، و سبب آخر هو أنني تعرفت على "الكشف" منذ وقت وطال « تعاملي » معه ، فأرجو حسن الاستفادة منه و حسن التوفيق.

و قد رأيت أن أرتيب هذا الفصل على غط الفصل السابق ، وأن أجعل شواهد الاعتراض مقصورة على القرآن الكريم ، معتمدا على ما ورد في "الكشف".

(1) ينظر (عمل الزمخشري في الكشف) ص 25 من هذا المخطوط.

(2) د. مصطفى الصاوي الجوهري، "منهج الزمخشري في تفسير القرآن و بيان إعجازه"، دار المعارف، ط 3 ، (د.ت)، ص 50.

المبحث الأول:

أقسام الاعتراض

في القرآن بالاعتبار موقعة .

المبحث الأول: أقسام الاعتراض في القرآن باعتبار موقعه .

القسم الأول: الاعتراض بين أجزاء الكلام.

1 - الاعتراض بين أجزاء الجملة الاسمية .

1.1 - الاعتراض بين المبتدأ و الخبر.

ذكر الزمخشري من شواهد الاعتراض بين المبتدأ و الخبر عدداً من الموضع، منها:

- قوله تعالى : "الله - لا إله إلا هو - ليجتمعكم إلى يوم القيمة .."⁽¹⁾ و اعتبر قوله تعالى(لا إله إلا هو) معتبراً بين المبتدأ و الخبر على أحد وجهين، وهو أن يكون (ليجتمعكم) خبراً للمبتدأ (الله)، و وجده الآخر أن يكون (لا إله إلا هو) خبراً للمبتدأ ، فلا اعتراض فيه⁽²⁾.

- ومنها قوله سبحانه: " و الذين آمنوا و عملوا الصالحات - لا نكلف نفساً إلا وسعها - أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون "⁽³⁾ .

فالزمخشري يجعل (لا نكلف نفساً إلا وسعها) اعتراضاً بين المبتدأ (الذين) و هو اسم موصول، و خبره الجملة الاسمية: (أولئك أصحاب الجنة).

- ومنها قوله تعالى : " تنزيل الكتاب - لا ريب فيه - من رب العالمين "⁽⁴⁾ ، و المؤلف يعد (لا ريب فيه) اعتراضاً على تقدير (تنزيل الكتاب) مبتدأ و خبره شبه الجملة (من رب العالمين) و يرجع الضمير في (فيه) إلى مضمون الجملة لا إلى المبتدأ، أي : "لا ريب في كونه منزلاً من رب العالمين "⁽⁵⁾. و قوله تعالى (لا ريب فيه) ورد في ثلاثة مواضع أخرى أحدها في البقرة⁽⁶⁾، ولكن الزمخشري لم يعده اعتراضاً، بل قال إن الجملة وردت فيه متৎقة من غير حرف عطف⁽⁷⁾ و قوله هذا لا يمنع كونه اعتراضاً ، و يكون على ذلك اعتراضاً بين كلامين متصلين معنى .

(1) من النساء 87.

(2) الكشاف 261/1.

(3) الأعراف 42.

(4) السجدة 2.

(5) الكشاف 25/5 . وقد يكون (لا ريب فيه) حالاً من "الكتاب" إذا كان "تنزيل" خبراً لمبتدأ ، أو كان مبتدأ خبره "من رب" ، وقد يكون خبراً لـ "تنزيل" إذا كان هذا مبتدأ. ينظر : أبو البقاء العكيري ، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد الجاوي، (د.ت)، (د.ط)، ج 2، ص 189.

(6) البقرة 2.

(7) الكشاف 21/1-22.

- و من مواضع الاعتراض بين المبتدأ و الخبر كذلك قوله تعالى : " و الذين آمنوا و عملوا الصالحات و آمنوا بما نزل على محمد - وهو الحق من ربهم - كفر عنهم سبئاً لكم و أصلح بالهم " ⁽¹⁾ ، فقوله تعالى : (و هو الحق من ربهم) اعتراض واقع بين الموصول المبتدأ و خبره الجملة الفعلية (كفر عنهم سبئاً لكم) ⁽²⁾ .

هذه هي الموضع التي ذكر الزمخشري الاعتراض فيها بين المبتدأ و الخبر .

2.1 - الاعتراض بين ما أصله المبتدأ و الخبر :

- من الاعتراض الواقع في هذا الموضع قوله تعالى : " إن الذين كفروا - سواء عليهم أأنذرهم أم لم تذرهم - لا يؤمنون " ⁽³⁾ .

فتكون جملة التسوية (سواء عليهم أأنذرهم أم لم تذرهم) معتبرة بين ما أصله المبتدأ ، وهو (الذين) و بين الخبر وهو الجملة (لا يؤمنون) ، وقد دخلت (إن) على المبتدأ و الخبر ، فـ (الذين) اسمها في محل نصب و (لا يؤمنون) خبرها في محل رفع ؛ و قد قال الزمخشري إن جملة (لا يؤمنون) يمكن اعتبارها مؤكدة ⁽⁴⁾ ، وعلى هذا الاعتبار فهي توكيده لجملة التسوية التي تكون خبراً للاسم الموصول ، فلا اعتراض ⁽⁵⁾ .

- و من الاعتراض في هذا الموضع كذلك قوله تعالى : " ... قال هل عسيتم - إن كتب عليكم القتال - ألا تقاتلوا ... " ⁽⁶⁾ . وقد سماه الزمخشري " فصلاً " و لم يصرح بتسميته اعتراضًا ، فقال إن المصدر المؤول (ألا تقاتلوا) خبر لـ (عسيتم) و الشرط فاصل بينهما ⁽⁷⁾ .

(1) محمد 2.

(2) الكشاف 5/260.

(3) البقرة 6.

(4) الكشاف 1/29.

(5) وجملة (سواء عليهم) تحتمل أكثر من وجه إعرابي : فمنها أن يكون (سواء) خبراً مقدماً للمبتدأ المؤخر المؤول من (أأنذرهم أم لم تذرهم) ، والتقدير : سواء عليهم الإنكار وعدمه ؛ ووجه آخر لإعراب أن يكون (سواء) مبتدأ خبره المصدر المؤول . ينظر : د. فؤاد أحمد السيد الخطاب ، سورة بس بين النحوة والفسرين ، دار الطباعة الخديوية ، القاهرة ، ط 1 ، 1988 ، ص 37. و كذلك ينظر : د. إمبل بديع بعقوب ، ملحق في إعراب سورة الفاتحة و حمس وعشرين آية من سورة البقرة ، ضمن المعجم المفصل في الإعراب ، تأليف طاهر يوسف ، مراجعة د. إمبل بديع بعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 3، 2000.

(6) البقرة من الآية 246.

(7) الكشاف 1/141.

و أما قوله تعالى : " (و لو شاء الله ما اقتلوا)⁽¹⁾ ، فقال إن الغرض من تكراره هو التأكيد و لم يصرح فيه باعتراض⁽²⁾ .

- و منه كذلك قوله تعالى : " إن الذين آمنوا و الذين هادوا - و الصابرون - و النصارى من آمن بالله و اليوم الآخر و عمل صالحا فلا حروف عليهم و لا هم يحزنون "⁽³⁾ .
 فهو يجعل (الصابرون) مبتدأ حذف خبره و تقديره : (كذلك) ، أي : " و الصابرون كذلك " وقدمت الجملة على نية التأخير فووقيعت بين معمولي (إن) و (هما) (الذين) اسماء لها و (لا حروف عليهم...) خبرا لها .

و جملة (الصابرون كذلك) معطوفة على جملة (إن الذين آمنوا ...) في أصل التركيب فلما تقدمت صارت معرضة⁽⁴⁾ .

- و من الاعتراض في هذا الموضع قوله تعالى : " إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات - إنما لا نضيع أجر من أحسن عملا - أولئك لهم جنات عدن ... "⁽⁵⁾ ، و صاحب " الكشاف " يجعل (إنما لا نضيع أجر من أحسن عملا) اعتراضا بين الموصول الواقع اسماء لـ (إن) و بين الجملة الاسمية (أولئك لهم جنات عدن ...) . الواقع خبرا لها .

(1) البقرة من الآية 253 .

(2) الكشاف 145/1 .

(3) المائدة 69 .

(4) الكشاف 2/39 . و ينظر ابن حي حيث جعل عددا من الجمل التي وقع فيها تقديم و تأخير، جعلها من الاعتراض، و منها قوله تعالى على لسان نبيه سليمان للهدى : " اذهب بكابي هذا فألقهم إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم " (النمل 28) ، الخصائص 2/412 ، و ينظر كذلك : ص 22 من هذا المخطوط، و ينظر كذلك للاستزاده ، د. فؤاد أحمد السيد الخطاب ، سورة يس بين النحاة و المفسرين ، دار الطباعة الحمدية ، القاهرة ، ط 1 ، 1988 ، ص 37 . وكذلك ينظر : د. إميل بديع يعقوب ، ملحق في إعراب سورة الفاتحة و خمس عشرين آية من سورة البقرة ، ضمن المعجم المفصل في الإعراب ، تأليف طاهر يوسف ، مراجعة د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 3 ، 2000 . ص 101 وما بعدها .

(5) الكهف 30-31 .

2 - الاعتراض بين أجزاء الجملة الفعلية:

1.2 - بين الفعل و نائب الفاعل :

لم أعثر في " الكشاف " على موضع للاعتراض بين الفعل و الفاعل، و لكن ذكر الزمخشرى قوله تعالى : " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت - إن ترك خيرا - الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين " ⁽¹⁾ .

فجعل (الوصية) فاعلا لـ (كتب) ⁽²⁾ ، و لعله يقصد : نائب الفاعل ، إذ الفعل مبني للمجهول و فاعله - لو ذكر - هو لفظ الحاللة (الله) و (الوصية) مفعول به في أصل التركيب أي : كتب الله عليكم الوصية ... فلما لم يذكر الفاعل ، ناب عنه المفعول فيكون الشرط (إن ترك خيرا) معتبرا بين الفعل و نائب الفاعل .

و (إذا) ظرف زمان قد يكون متعلقا بالفعل ، بمعنى (حين) . و سأعود لهذه الآية في (اعتراض الشرط على الشرط) .

2.2 بين الفعل و معموله:

1.2.2 - بين الفعل و المفعول به :

- من الاعتراض بين الفعل و المفعول قوله تعالى : " و لا يحسن الذين كفروا - إنما نملي لهم خير لأنفسهم - إنما نملي لهم ليزدادوا إنما و لهم عذاب مهين " ⁽³⁾ ، و ذلك على قراءة (إنما) الأولى بالكسر و الثانية بالفتح ، و هي قراءة نسبها الزمخشرى لبيحى بن وتاب ⁽⁴⁾ ، فتكون جملة (إنما نملي لهم خير لأنفسهم) اعتراضا بين الفعل (يحسن) و معموله (إنما نملي لهم ليزدادوا إنما) و (أن) سدت مسد معمولي فعل الحسنان ، إذ هو من الأفعال المتعددة إلى مفعولين ، و المعنى على هذه القراءة : لا يحسن الذين كفروا أن إملاءنا لهم (أي إمهالهم) بعرض زيادة الإثم عليهم ، و إنما هو خير لهم إن تابوا...) ⁽⁵⁾ .

(1) البقرة 180.

(2) الكشاف 1/109.

(3) - آل عمران 178.

(4) - الكشاف 1/216.

(5) نفسه، الجزء و الصفحة.

و أما إذا قرئت (أنا) الأولى بالفتح و الثانية بالكسر، كما هي في أكثر القراءات، فإن جملة (أنا نلني لهم خير لأنفسهم) معمولة لفعل الحسبان، سدت مسد مفعوليه، و جملة (إنما نلني لهم ليزدادوا إنما) استثنافية فلا اعتراض على هذا الاعتبار.

- و من الاعتراض في هذا الموضع كذلك قوله تعالى : " و لئن أصابكم فضل من الله ليقولن - كأن لم تكن بينكم و بينه مودة - يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما " ⁽¹⁾ ، فقوله (كأن لم تكن بينكم و بينه مودة) اعتراض يراد به النهك ⁽²⁾ ، وقع بين فعل القول و معموله الذي هو مقول القول ، أي جملة التمني : (يا ليتني كنت معهم ...)، ولو جاء غير معترض فيه لكان : (ليقولن : يا ليتني كنت معهم ... كأن لم تكن بينكم و بينه مودة).

- و مثله في الاعتراض بين فعل القول و مفعوله ، قوله تعالى : " قال رجلان من الذين يخالفون أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا - ادْخُلُوهُمَا عَلَيْهِمَا الْبَابَ ... " ⁽³⁾ ، فجملة (أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا) اعتراضية لا محل لها ⁽⁴⁾ إن أريد بها الدعاء لهما أو تبشيرهما بإنعام الله عليهما، و تكون ذات محل إن كانت خبرية، لوصف الرجلين فتكون حينئذ صفة لهما في محل رفع، أي أن المعنى : قال رجلان منعهم عليهما .

- و كذلك قوله تعالى: " قل أَفْغَيْرَ اللَّهِ - تَأْمُرُونِي - أَعْبُدُ أَيْهَا الْجَاهِلُونَ " ⁽⁵⁾ ، فإن جملة (تأمروني) معترضة بين الفعل (أعبد) و مفعوله المقدم عليه للتخصيص (غير الله) ⁽⁶⁾.

(1) النساء 73.

(2) الكشاف 1-256.

(3) المائدة من الآية 23.

(4) الكشاف 2/21.

(5) الزمر 64.

(6) الكشاف 5/169.

2.2.2 : بين الفعل و المفعول المطلق :

- منه قوله تعالى : " يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ... (إلى قوله) - آباءكم و أبناءكم لا تدرؤن أيهم أقرب لكم نفعا - فريضة من الله إن الله كان عليما حكيمـا " ⁽¹⁾. يقر الزمخشري باعتراض قوله تعالى : (آباءكم و أبناءكم لا تدرؤن أيهم أقرب لكم نفعا) و لكنه لم يذكر المعترض فيه ⁽²⁾، فإن قدر (فريضة) مفعولا مطلقا لفعله المذوق ، أو لفعل (يوصيكم) على اعتبار أنه يتضمن بعض معناه ، فيكون نائب مفعول مطلق ، كان الاعتراض واقعا بين الفعل و معموله ، و قد يقدر الفعل فيه بعد الاعتراض ، فلا يكون اعتراضا بين الفعل و معموله و لكن بين كلامين متصلين معنى .

2.2.3. بين الفعل و المفعول لأجله :

- منه قوله تعالى : " ... و لكن الله حب إليكم الإيمان و زينه في قلوبكم و كره إليكم الكفر و الفسق و العصيان - أولئك هم الراشدون - فضلا من الله و نعمة و الله علـيم حـكيم " ⁽³⁾. يجعل المصنف الجملة الاسمية (أولئك هم الراشدون) معتبرة بين الفعل و المفعول لأجله إذا قدر (فضلا) مفعولا لأجله للفعل المسند لله تعالى ⁽⁴⁾ و هو (حب الإيمان) وكذلك (زينه و كره الكفر ...) أي : حب إليكم الإيمان فضلا و نعمة منه .

(1) النساء 11.

(2) الكشاف 1/233.

(3) الحجرات 7/8.

(4) الكشاف 6/17.

4.2.2 بين الفعل و ما يتعلق به :

- منه قوله سبحانه : " يسألونك - كأنك حفي - عنها ... "⁽¹⁾ ، وفي هذه الآية لم يصرح الزمخشري بالاعتراض، ولكنه أورد أحد الأقوال مفاده تعلق شبه الجملة (عنها) بالفعل (يسألونك) ⁽²⁾، أي : يسألونك عنها ، و عليه فحملة (كأنك حفي) معترضة بين الفعل و ما يتعلق به، و أما إذا علق (عنها) بالخبر (حفي) أي : حفي عنها، فلا اعتراض.

- و منه قوله تعالى: " ثم نجى رسلنا و الذين آمنوا كذلك - حقا علينا - ننجي المؤمنين " ⁽³⁾.

قال الزمخشري : إن (حقا) منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل مذوف، أي : حق ذلك علينا حقا ⁽⁴⁾ فتكون جملة تامة، معترضة بين الفعل (ننجي) و شبه الجملة (كذلك) المتعلقة به، أي: ننجي المؤمنين كذلك، أو : ننجي المؤمنين كما ننجي رسلنا...).

3.2 - الاعتراض بين المستثنى منه و المستثنى :

- منه قوله تعالى: " و جعلوا بينه و بين الجنة نسبا و لقد علمت الجنة إنهم لمحضرون سبحان الله عما يصفون - إلا عباد الله المخلصين " ⁽⁵⁾ ، و الاعتراض فيه وقع بجملة التنزيه (سبحان الله عما يصفون) بين المستثنى منه و هو الضمير في (لمحضرون) العائد على (الجنة)، وبين المستثنى و هو (عباد الله المخلصين) ⁽⁶⁾.

.187 .(1) الأعراف من الآية

.149 .(2) الكشاف 2/

.103 .(3) يونس

.27/3 .(4) الكشاف

.160-158 .(5) الصافات

.128/5 .(6) الكشاف

- و منه كذلك قوله تعالى : " قل إني لا أملك لكم ضرا و لا رشدا - قل إني لن يجيرني من الله أحد و لن أجده من دونه ملتحدا - إلا بلاغا من الله و رسالته ... " ⁽¹⁾، فإذا قدر (بلاغا) مستثنى من (رشدا)، فإن الآية (الثانية والعشرين) كلها اعتراض بين المستثنى منه و المستثنى، أي : لا أملك لكم ضرا و لا رشدا إلا بلاغا من الله ... ⁽²⁾.

- و منه قوله : " فذكر - إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسطر - إلا من تولى و كفر" ⁽³⁾، فالمصنف يجعل (من تولى و كفر) مستثنى من (فذكر) أي : (فذكر إلا من تولى و كفر)، و يجعل الجملتين: جملة الحصر و جملة النفي (إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسطر) اعتراضًا بين المستثنى منه و المستثنى ⁽⁴⁾.

4.2 - الاعتراض بين المتبوع و التابع :

1.4.2 - الاعتراض بين الموصوف و الصفة :

منه قوله تعالى : " و إنك لقسم - لو تعلمون - عظيم " ⁽⁵⁾، فإن الشرط (لو تعلمون) اعتراض بين (قسم) الموصوف و بين صفتة (عظيم) ⁽⁶⁾، ولو كان غير معترض فيه لكان : إنه لقسم عظيم لو تعلمون . ولم أغتر في " الكشاف " على مثال آخر للاعتراض بين الموصوف و الصفة في ما اطلعت عليه ⁽⁷⁾.

(1) الحن 23-21 . (2) الكشاف 6/168 .

(3) العاشية 23-21 . (4) الكشاف 6/229 .

(5) الواقعة 76 . (6) الكشاف 6/79 .

(7) وما يتحمل أن يكون من الاعتراض بين الموصوف و الصفة و لم ينص عليه في الكشاف، قوله تعالى : " و لم يحاف مقام ربه جتنا - فبأي آلاء ربكم تكذبان - ذواتاً أفالن " (الرحمن 46-48) فإذا لم تقدر (ذواتاً أفالن) خيراً لم تبلغاً محدودة تقديره هما، فإنها تقدر صفة مرفوعة لـ (جتنا)، و الآية المتكررة في سورة الرحمن (بأي آلاء ربكم تكذبان) معترضة بين الموصوف و الصفة، ينظر : الألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثان ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج 27/117.

و كذلك يكون منه قوله تعالى : " و من دونهما جتنا - فبأي آلاء ربكم تكذبان - مدھامتان " (الرحمن 62-64)، فالتقدير و من دونهما جتنا مدھامتان (حضراؤان) فأي آلاء ربكم تكذبان ... فإن (مدھامتان) صفة لـ (جتنا) و الآية بينهما اعتراض . ينظر: الألوسي، روح المعاني، ج 27/121.

و قائمة الاعتراض بهذا السؤال الإنكار على المكذبين بنعم الله و آله و لعل الغرض من الاعتراض به بين الصفة و الموصوف أن تكذيب كل منهما موجب للإنكار، و لذلك كان على المؤمنين أن يقولوا (آمنا به كل من عند ربنا) سواء ، في الإيمان به، الموصوف و صفتة.

2.4.2 - الاعتراض بين المؤكّد والتوكييد :

لم أتعثر كذلك على مثال للاعتراض بين المؤكّد و توكيد المفردین في ما اطلعت عليه في "الكتاف" ، و أما توکید الجملة للجملة فهو كثير ، و سأذکره في (الاعتراض بين كلامین متصلین معنی) .

3.4.2 - الاعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف :

أكثر ما ذكره الزمخشري من شواهد الاعتراض في هذا الموضوع ، هو من الاعتراض بين الجمل المعطوفة بعضها على بعض ، و سأذکر ذلك في (الاعتراض بين كلامین متصلین لفظاً و معنی) .

- ومن الاعتراض بين المفردات قوله تعالى : "... ثانية أزواج من الضأن اثنين و من الماعز اثنين

- قل آلذکرین حرم أم الأثنيين أم ما اشتتملت عليه أرحام الأثنيين نبئوني بعلم إن كنتم صادقین

- و من الإبل اثنين و من البقر اثنين ..." ⁽¹⁾ ، فإن لم يقدر في قوله : (و من الإبل اثنين) ، الفعل

الذی يقدر في قوله : (ثنائية أزواج من الضأن اثنين ...) وهو الفعل (أنساً) المذكور في الآية

السابقة ⁽²⁾ ، وهي قوله تعالى : " وهو الذي أنشأ جنات معروفات وغير معروفات " ، و ذکر

نعمه معطوفة على (جنات ...) و ذکر كذلك الأنعام ، و ذلك هو المفهوم من كلام الزمخشري إذ

قال : " قد وقع الفاصل بينهما (بعض المعدود و بعض) اعتراض غير أجنبي من المعدود " ⁽³⁾ ؛ و

على اعتبار (من الإبل اثنين) معطوفاً على (من الضأن اثنين) فيكون لفظ (اثنين) الثاني معطوفاً

على الأول ، و هو مفرد لفظاً ، فإن الاعتراض واقع بين متعاطفين مفردین ، و المعترض به قوله

تعالى : " قل آلذکرین حرم أم الأثنيين ..." إلى آخر الآية.

- و منه كذلك قوله تعالى : " و يجعلون لله البنات - سبحانه - و لهم ما يشتهون " ⁽⁴⁾ ، فإن

الموصول في (ما يشتهون) معطوف على (البنات) ، و عبارة التنزیه (سبحانه) معتبرة بينهما ،

و لم يصرح فيها الزمخشري باعتراضها و لكن قال إلها تنزیه أو تعجب ⁽⁵⁾ .

(1) الأنعام 143-144.

(2) الأنعام 141.

(3) الكشاف 2/92.

(4) النحل 57.

(5) الكشاف 3/152.

- وكذلك قوله تعالى: "فسبحان الله حين تمسون و حين تصبحون - و له الحمد في السموات والأرض - و عشياً و حين تظهرون "⁽¹⁾، فإن التقدير : فسبحان الله حين تمسون و حين تصبحون و عشياً و حين تظهرون و له الحمد ...، فيكون (عشياً) ظرفاً معطوفاً على الظرف (حين تمسون)، و قوله (و له الحمد في السموات والأرض) معتبراً بين المعطوف عليه و المعطوف ⁽²⁾.

هذه مواضع الاعتراض بين متعاطفين مفردين في ما ذكره الزمخشري من الاعتراض بين المعطوف عليه و المعطوف، و أكثره واقع بين جملتين كما سبقت الإشارة .

4.4.2 - الاعتراض بين المبدل منه و المبدل :

و في هذا الموضع يقع الاعتراض بين جملتين تكون الثانية بدلاً من الأولى، و لكنني سأذكر هنا الاعتراض بين ما سوى الجمل.

- و منه قوله تعالى: "و يستفونك في النساء، قل الله يفتיקم فيهن - و ما يتلى عليكم في الكتاب - في ينامى النساء ... "⁽³⁾ .

و في هذه ذكر الزمخشري ثلاثة أوجه:
أحدها أن تكون (ما يتلى عليكم في الكتاب) جملة اسمية معتبرة، الموصول فيها مبتدأ، و (يتلى عليكم) صلة، و شبه الجملة (في الكتاب) خبر المبتدأ، و يكون (في ينامى النساء) بدلاً من (فيهن) و كلتاهم شبه جملة.

و أما الوجهان الآخرين فأن تكون جملة قسم ، أو معطوفة على لفظ الحاللة (الله) ⁽⁴⁾ .

.18-17 (1) الروم

.5/5 (2) الكشاف

.127 (3) النساء

.275/1 (4) الكشاف

- و منه قوله تعالى : " إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله - و أولئك هم الكاذبون - من كفر بالله بعد إيمانه ... " ⁽¹⁾ .

إذا قدر (من كفر بالله) أعني الموصول الذي فيه، بدلا من الموصول في (الذين لا يؤمنون)، فإن الجملة الاسمية (أولئك هم الكاذبون) معتبرضة بين المبدل منه و البديل ⁽²⁾ و كلاهما اسم موصول، الأول خاص و الثاني عام.

- و كذلك قوله تعالى : " و اذكر في الكتاب إبراهيم - إنه كان صديقا نبيا - إذ قال لأبيه يا أبات لم تعبد ما لا يسمع و لا يبصر و لا يعني عنك شيئا " ⁽³⁾ .
إذا جعل (إذ) في (إذ قال لأبيه ...) بدلا من (إبراهيم)، فإن قوله سبحانه (إنه كان صديقا نبيا)
معترض بين المبدل منه و البديل. وجوز الزمخشري تعلق (إذ) بـ (كان) أو بـ (صديق) ⁽⁴⁾
و هو عندئذ ظرف زمان لا بدل.

- و منه كذلك قوله : " فلا اقتحم العقبة - و ما أدرك ما العقبة - فل رقبة " ⁽⁵⁾ ، و ذلك
على تقدير (فل رقبة) بدلا من (العقبة) الأولى ، أعني التي في قوله (فلا اقتحم العقبة) و ذلك
يقتضي نصب (فل)، و تكون جملة (ما أدرك) معتبرضة بين البديل و المبدل منه، و أما إذا كان
(فل رقبة) بدلا من(العقبة) الثانية فلا اعتراض، و قد ذكر المؤلف وجها آخر للاعتراض فيه و هو
كونه بين مفسر و تفسير ⁽⁶⁾.

(1) الحل 105-106.

(2) الكشاف 3/163.

(3) مريم 41-42.

(4) الكشاف 4/9.

(5) البلد 11-13.

(6) الكشاف 6/235. و قريب منه ما ذهبت إليه د. عائشة عبد الرحمن إذ جعلت (فل رقبة) بيانا للعقبة، و استبعدت التفسيرات الأخرى، ينظر : التفسير البياني للقرآن الكريم، دار المعارف القاهرة، ط 7، (د.ت)، ج 1، ص 185.
وينظر كذلك: "مشكل إعراب القرآن" لأبي محمد القيسبي (ت 437هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط 2، 1405 هـ ج 2، ص 819، حيث جعله بدلا من (العقبة) أو خيرا لم يتبناه محفوظ تقديره (هي).
وينظر كذلك: البيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكيري ، ج 2، ص 279، وقد جعله تفسيرا لـ (العقبة).

5.2 - الاعتراض بين الحال و صاحبها :

الاعتراض في هذا الموضوع قليل و لم أغتر فيه إلا على شاهدين هما : قوله تعالى : " و طائفة قد أهتمهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر شيء - قل إن الأمر كله لله - يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك ... " ⁽¹⁾.

إذن الجملة الفعلية (يخفون) في محل نصب على الحالية ، وصاحب الحال هو الضمير في (يقولون) ، أي: يقولون مخففين ... ، وعليه فما بينهما اعتراض بين صاحب الحال و الحال وهو قوله (قل إن الأمر كله لله) ⁽²⁾.

- والشاهد الثاني هو قوله تعالى : " فلما دخلوا على يوسف آوى إليه أبويه و قال ادخلوا مصر - إن شاء الله - آمين " ⁽³⁾ ، قوله (إن شاء الله) جملة شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ، وتقديره : إن شاء الله دخلتم ، وقد اعترض الشرط بين صاحب الحال وهو الضمير في (ادخلوا) و الحال وهي (آمين) ⁽⁴⁾.

- وأما قوله تعالى : " الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً فيما " ⁽⁵⁾ ، فإن الرحمن لا يعرب (فيما) حالاً من (الكتاب) ، بل يقدر فيه فعل (جعل) ، فيكون مفعولاً ثانياً له ؛ أي جعله فيما ⁽⁶⁾ ، وعلى هذا التقدير فلا اعتراض ، وحجته هنا أن قوله (ولم يجعل له عوجاً) جزء من صلة الموصول فهي جملة معطوفة على جملة (أنزل ...) و هي من الصلة كذلك . فلا يعرض بجزء من الصلة في أثناء الصلة.

(1) آل عمران من الآية 154 .

(2) الكشاف 1/208 .

(3) يوسف 99 .

(4) الكشاف 3/95 . و مثل هذه الآية قوله تعالى : " لتدخلن المسجد الحرام - إن شاء الله - آمين " (الفتح 27) ، فإن جملة المشيئة، معتبرة بين الحال و هي (آمين) والأحوال الأخرى المعطوفة عليها (محلقين، مقصرين ، لا تغافلون) و بين صاحبها الضمير في (لتدخلن) أي : أنتم .

(5) الكهف 1 .

(6) الكشاف 3/197 . و ينظر : التبيان في إعراب القرآن ج 2 ، ص 98 ، حيث نقل قولًا يتضعيف كونه حالاً من (الكتاب) لأن في ذلك تفريقاً بين أجزاء الصلة ، وجعله حالاً منصوباً بفعل مخدوف (أي: جعله) و أورد احتمال كونه حالاً من الضمير في (لم يجعل له) .

5.2 - الاعتراض بين الحال و صاحبها :

الاعتراض في هذا الموضوع قليل و لم أعثر فيه إلا على شاهدين هما : قوله تعالى : " و طائفة قد أهتمهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر شيء - قل إن الأمر كله لله - يخونون في أنفسهم ما لا يبدون لك ... " ⁽¹⁾.

فإن الجملة الفعلية (يخونون) في محل نصب على الحالية ، وصاحب الحال هو الضمير في (يقولون) ، أي : يقولون مخففين ... ، وعليه فما بينهما اعتراض بين صاحب الحال و الحال وهو قوله (قل إن الأمر كله لله) ⁽²⁾.

- والشاهد الثاني هو قوله تعالى : " فلما دخلوا على يوسف آوى إليه أبوه و قال ادخلوا مصر - إن شاء الله - آمنين " ⁽³⁾ ، فقوله (إن شاء الله) جملة شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ، وتقديره : إن شاء الله دخلتم ، وقد اعترض الشرط بين صاحب الحال وهو الضمير في (ادخلوا) و الحال وهي (آمنين) ⁽⁴⁾.

- وأما قوله تعالى : " الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا فيما " ⁽⁵⁾ ، فإن الزمخشري لا يعرب (فيما) حالا من (الكتاب) ، بل يقدر فيه فعل (جعل) ، فيكون مفعولا ثانيا له ؛ أي جعله فيما ⁽⁶⁾ ، وعلى هذا التقدير فلا اعتراض ، وحجته هنا أن قوله (ولم يجعل له عوجا) جزء من صلة الموصول فهي جملة معطوفة على جملة (أنزل ...) وهي من الصلة كذلك ، فلا يعترض بجزء من الصلة في أثناء الصلة.

(1) آل عمران من الآية 154.

(2) الكثاف 1/208.

(3) يوسف 99.

(4) الكثاف 3/95. و مثل هذه الآية قوله تعالى : " لتدخلن المسجد الحرام - إن شاء الله - آمنين " (الفتح 27) ، فإن جملة المشيّعة، معترضة بين الحال و هي (آمنين) والأحوال الأخرى المعطوفة عليها (مخلقين ، مقصرين ، لا تخافون) و بين صاحبها الضمير في (لتدخلن) أي : أنت.

(5) الكهف 1.

(6) الكثاف 3/197. و ينظر : التبيان في إعراب القرآن ج 2 ، ص 98 ، حيث نقل قوله بتضييف كونه حالا من (الكتاب) لأن في ذلك تقريراً بين أجزاء الصلة ، وجعله حالا منصوباً بفعل محدوف (أي : جعله) و أورد احتمال كونه حالا من الضمير في (لم يجعل له).

6.2 - الاعتراض بين الموصول و الصلة :

منه قوله تعالى : " هذا ما - توعدون - لكل أواب حفيظ "⁽¹⁾ ، فإذا أعرب اسم الإشارة (هذا) مبتدأ ، خبره (ما) الموصولة و (لكل أواب حفيظ) صلة الموصول ، فإن جملة (توعدون) من الفعل المبني لما لم يُسم فاعله و نائب الفاعل فيه و هو الواو ، تعد اعتراضًا بين (ما) الموصولة و صلتها (لكل أواب...)⁽²⁾ .
و لم أعثر على شاهد غيره للاعتراض بين الموصول و الصلة.

7.2 - الاعتراض بين الاسم و ما يتعلق به :

و هذا يقارب الاعتراض بين الموصول و صلته ، إذ تتعلق شبه الجملة بالاسم كما تتعلق الصلة بالموصول .

و مثاله قوله تعالى : " و ما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله و لكن تصديق الذي بين يديه و تفصيل الكتاب - لا ريب فيه - من رب العالمين "⁽³⁾ ، و فيه يتعلق الجار و المخbor (من رب العالمين) بـ (تفصيل الكتاب) ، و جملة (لا ريب فيه) معتبرضة بينهما ⁽⁴⁾ .

.32 (1) ف

.29/6 (2) الكشاف

.37 (3) يونس

.13/3 (4) الكشاف

3 - الاعتراض بين المتلازمين :

1.3 الاعتراض بين الشرط و جوابه:

- من الاعتراض في هذا الموضع قوله سبحانه: "و لا الذين إذا ما أتوك لتحملهم - قلت لا أجد ما أحملكم عليه - تولوا و أعينهم تفيف من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون" ⁽¹⁾ و الآية معطوفة على التي قبلها، وقد تضمنت نفي الخرج عن الضعفاء و المرضى ...، و التقدير : ليس على الضعفاء ... حرج و لا على الذين إذا ما أتوك ...، أو هي معطوفة على (ما على المحسنين من سبيل) . و الاعتراض في هذه الآية في تقدير الزمخشري ⁽²⁾ قوله تعالى (قلت لا أجد ما أحملكم عليه)، و قد وقع بين الشرط (إذا ما أتوك لتحملهم) و بين جوابه (تولوا و أعينهم تفيف من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون).

- و مثله قوله : "قل أرأيتم إن أناكم عذابه بياتاً أو خاراً - ماذا يستعجل منه المحرمون - أثم إذا ما وقع آمتم به الآن و قد كنتم به تستعجلون" ⁽³⁾ ، فإذا جعل الاستفهام (أثم إذا ما وقع آمتم به الآن ...) جواباً للشرط (إن أناكم عذابه بياتاً أو خاراً) ، فإن الاستفهام الأول (ماذا يستعجل منه المحرمون) يقع اعتراضاً بين الشرط و جوابه ⁽⁴⁾.

و قد تكون هذه الآية شاهداً لاعتراض الشرط على الشرط، و سأذكره في موضعه.
- و منه كذلك قوله عز و جل : "و من يدع مع الله إلها آخر - لا برهان له به - فإنما حسابه عند ربه، إنه لا يفلح الكافرون" ⁽⁵⁾.

و في هذه الآية ذكر صاحب الكشاف وجهين ⁽⁶⁾: الأول أن تكون جملة (لا برهان له به) في محل نصب صفة لازمة لـ (إلهًا).

(1) التوبه 92.

(2) الكشاف 209/2.

(3) يونس 50.

(4) الكشاف 15/3.

(5) المؤمنون 117.

(6) الكشاف 112/4.

وقد يكون (إلهًا) حالاً من لفظ الحالات ، ومفعول (يدع) مخدوفاً تحقيراً للشأنه ، أي : من يدع مع الله إلهًا شيئاً آخر...⁽¹⁾ ، وجملة (لا برهان له به) صفة لـ (شيئاً) معمول الفعل . وعلى هذا الوجه الأول فلا اعتراض .

وأما الوجه الثاني فهو أن تكون معتبرة بين الشرط (من يدع مع الله إلهًا آخر) وبين حوابه (إنما حسابه عند ربه ...).

2.3 - الاعتراض بين القسم وجوابه:

- منه قوله تعالى : "... فيقسمان : بالله - إن ارتبتم - لا نشتري به ثنا ولو كان ذا قربى"⁽²⁾ و موضوع الآية شهادة شاهدين ذوي عدل في موضوع الوصية، و هذه الآية تتضمن نص القسم، و عليه فإن قوله (بالله) لا يتعلّق بفعل (يقسمان) لأنّه مسند إلى غائب لا إلى متكلّم، و إنما يتعلّق بفعل (نقسم) المقدر، و قوله (لا نشتري...) حواب القسم أي: نقسم بالله لا نشتري به ثنا، و يكون - على هذا التقدير - قوله (إن ارتبتم) وهو شرط، يكون معتبراً بين جملة القسم و جملة الحواب⁽³⁾ .

- وكذلك من هذا الاعتراض قوله عز و جل : "قال فالحق - و الحق أقول - لأملاك جهنم منك و من تبعك منهم أجمعين"⁽⁴⁾ ، و هما آياتان وردتا في سياق حوار محكي بين الخالق سبحانه، و بين إيليس اللعين، و قوله تعالى (و الحق أقول) جملة اعتراضية بين القسم (فالحق) و حوابه (لأملاك ...) و للزمخنري تخريجات كثيرة على اختلاف القراءات في لفظي (الحق)⁽⁵⁾ :

- فقراءهما مرفوعين، على تقدير الأول مبتدأ مخدوف الخبر نحو (لعمرك قسمى)، فيكون التقدير: فالحق قسمى لأملاك ...

(1) ينظر: د. بسيون عبد الفتاح فيود، من هدي القرآن الكريم، تفسير بلاغي لسورة المؤمنون، جامعة الأزهر، ط١، 1989، ص 155.

(2) المؤمنون من الآية 106.

(3) الكشاف 52/2.

(4) ص 84-85.

(5) الكشاف 151.

- وقراءهما منصوبين على أن الأول منصب كما في قوله : « إن عليك أن تباعا » و التقدير هنا فإن علي الحق لأمان ... و يكون (الحق) الثاني منصوبا على المفعولية للقول.
- وقراءهما بمحورين : على إضمار حرف القسم في الأول ، و حكاية لفظ القسم في الثاني، و هو يحسن حكاية لفظ القسم به و يبني عليها.
- وقراءة أخرى للأول مرفوعا و محورا، و الثاني منصوبا . و في جميع تلك القراءات يكون قوله تعالى (و الحق أقول) اعتراضا بين القسم و جوابه .
- وكذلك قوله تعالى : " فلا أقسم بموقع النجوم - و إنه لقسم لو تعلمون عظيم - إنه لقرآن كريم ..." ⁽¹⁾ فإن فيه اعتراضا بين القسم و هو (لا أقسم بموقع النجوم) و جوابه و هو (إنه لقرآن كريم) ⁽²⁾ ، و الاعتراض هو جملة (و إنه لقسم لو تعلمون عظيم) ، و قد تضمن اعتراضا بالشرط ، و سأذكره في (الاعتراض في الاعتراض).
- و أما قوله تعالى : " لا أقسم بهذا البلد و أنت حل بهذا البلد و والد و ما ولد لقد خلقنا الإنسان في كبد " ⁽³⁾ ، فإن قوله (و أنت حل بهذا البلد) اعتراض ⁽⁴⁾ ، ولكنه واقع في جملة القسم بين بعض المقسم به وبعض ، لا بين القسم و الجواب ، و عليه فموضعه في الاعتراض بين المعطوف عليه و المعطوف ، إلا إذا قدر (و والد و ما ولد) معطوفا على (البلد) الثاني ، أعني الذي في قوله و أنت حل بهذا البلد فتكون الآياتان الثانية و الثالثة كلتاهم اعتراضا بين القسم و الجواب.

(1) الواقعة 75-80.

(2) الكشاف 6/79.

(3) البلد 2.

(4) الكشاف 6/234. و ترجح د. عائشة عبد الرحمن في هذه الآية قوله تعالى : " و أنت حل بهذا البلد " الحالية لا الاعتراض ، ينظر : التفسير البصري للقرآن الكريم ، ج 1، ص 173.

القسم الثاني : الاعتراض بين كلامين متصلين :

1 - الاعتراض بين كلامين متصلين معنى و لفظا (بين جملتين متعاطفتين) .

إن الاعتراض في هذا الموضع في القرآن الكريم من الكثرة بحيث يعد أكثر أقسام الاعتراض، وقد سبق في الفصل الثاني أن أوضحت مفهوم الاتصال اللفظي و المعنوي، و أذكّر بأن المقصود من الاتصال اللفظي هو عطف الجمل على بعضها بحروف العطف، و أما الاتصال المعنوي فكونها مرتبطة دون حرف عطف، و سأعرض أولا للاعتراض بين جملتين متعاطفتين.

- فمنه قوله تعالى: "و إذ قتلت نفسا فادئأتم فيها - و الله مخرج ما كنتم تكتمون - فقلنا اضربوه ببعضها..."⁽¹⁾ ، و جملة القول فيه معطوفة بالفاء على جملة (إدئأتم) ، و قوله تعالى : (و الله مخرج ما كنتم تكتمون) اعتراض بينهما⁽²⁾ .

- و قوله : " و على المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف - لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها و لا مولود له بولده - و على الوارث مثل ذلك ..."⁽³⁾ ، فقوله (و على الوارث مثل ذلك) معطوف على قوله (على المولود له رزقهن...)⁽⁴⁾ ، و جملتا التفي معتبرستان بين الجملتين المتعاطفتين.

- و قوله في شأن أم مريم : " فلما وضعتها، قالت رب إني وضعتها أنسى - و الله أعلم بما وضعت و ليس الذكر كالأنسى - و إني سميتها مريم ..." ⁽⁵⁾ ، و فيه عطفت جملة التسمية (إني سميتها مريم) على جملة (إني وضعتها)⁽⁶⁾ ، والجملتان اللتان بينهما من كلام الله لا من كلامها .

(1) البقرة 72-73.

(2) الكشاف 75/1.

(3) البقرة من الآية 233.

(4) الكشاف 1/136.

(5) آل عمران 36.

(6) الكشاف 1/171. و ينظر المعنى 2/514.

- قوله : "... ليقطع طرفا من الذين كفروا أو يكتبهم فينقلبوا خائبين - ليس لك من الأمر شيء - أو يتوب عليهم أو يعذبهم ظالمون" ⁽¹⁾ ، وفيه عطف بالحرف (أو) قوله (يتوب عليهم) على قوله (ليقطع) ، والاعتراض هو قوله (ليس لك من الأمر شيء) ⁽²⁾ .

- قوله : "و الذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا الذنبهم - ومن يغفر الذنوب إلا الله - ولم يصرروا على ما فعلوا وهم يعلمون" ⁽³⁾ .

و فيه اعترضت جملة الاستفهام (ومن يغفر الذنوب إلا الله؟) بين الجملتين المتعاطفتين: جملة (ذكروا الله) أو (فاستغفروا) المعطوف عليها (و لم يصرروا) ⁽⁴⁾ .

- قوله : "... و يتفكرون في خلق السماوات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطل - سبحانك فقنا عذاب النار" ⁽⁵⁾ و عبارة التنزية (سبحانك) معتبرضة بين قوله : (ما خلقت هذا باطل) و قوله (فقنا عذاب النار) ⁽⁶⁾ .

- قوله : "فاستحباب لهم رهم أي لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنشى - بعضكم من بعض - فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سيلي و قاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سينائهم ..." ⁽⁷⁾ .

فإذا قدر (فالذين هاجروا) معطوفا على (أي لا أضيع عمل عامل...) أي : لا أضيع عمل عامل و لأكفرن عن الذين هاجروا...، كانت الجملة الاسمية (بعضكم لبعض) اعترضا بين المعطوف عليه و المعطوف، و أما إذا قدر (فالذين هاجروا) استئنافا فالاعتراض واقع بين كلامين متصلين معنى و لفظا على سبيل الاستئناف لا على سبيل العطف، و لم يصرح الزمخشري برأي في إعرابها سوى أنه قال إنها "جملة معتبرضة بينت شركة النساء و الرجال فيما وعد الله عباده العاملين" ⁽⁸⁾ .

(1) آل عمران 127-128.

(2) الكشاف 1/199.

(3) آل عمران 135.

(4) الكشاف 1/201.

(5) آل عمران 191.

(6) الكشاف 1/221.

(7) آل عمران 195.

(8) الكشاف 1/222.

- و قوله: " و إن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا حناج عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً - و الصلح حير وأحضرت الأنفس الشح - و إن تحسنوا و تتقووا فإن الله كان بما تعملون خبيراً "⁽¹⁾ ، و فيه عطف الشرط الثاني و جوابه (و إن تحسنوا ...) على الشرط الأول و جوابه (و إن امرأة...) ، و ما بينهما جملتان معتبرستان و هما (و الصلح حير) و (أحضرت الأنفس الشح)⁽²⁾ .

- و قوله: " و قالت اليهود يد الله مغلولة - غلت أيديهم - و لعنوا بما قالوا، بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء "⁽³⁾ .

و الرمخشري يجعل (غلت أيديهم) دعاء معتبرضاً، إما بالغل حقيقة و إما على المجاز أي يعني الخذلان⁽⁴⁾ ، و على هذا التقدير يكون (غلت أيديهم) معتبرضاً بين جملتي (قالت اليهود) و (لعنوا بما قالوا) .

و على تقدير آخر، يكون الاعتراض بين معطوف عليه و معطوف و هما (قالت اليهود) و (بل يداه مبسوطتان)، فإن (بل) حرف عطف للإضراب و ذلك إذا جعلت الجملتان الدعائيتان (غلت) و (لعنوا) معتبرضتين، فإن الثانية كما يمكن تقديرها خبراً عنهم بوقوع اللعن عليهم، يمكن تقديرها دعاء عليهم باللعنة؛ و لم يصرح صاحب الكشاف بهذا التقدير الثاني.

- و قوله: " و إذ قال إبراهيم لأبيه آزر أتحذ أصناماً آلة إني أراك و قومك في ضلال مبين و كذلك نري إبراهيم ملوكوت السموات والأرض و ليكون من المؤمنين - فلما جن عليه الليل رأى كوكباً ... "⁽⁵⁾ ، و لقد اعترضت الآية الخامسة والسبعين كلها و هي قوله (و كذلك نري إبراهيم ...) إلى قوله (المؤمنين) بين الجملتين (إذ قال إبراهيم) و المعطوفة عليها (فلما جن عليه الليل ...)⁽⁶⁾ .

(1) النساء 128.

(2) الكشاف 275/1

(3) المائدة 64.

(4) الكشاف 37/2

(5) الأنعام 74-75.

(6) الكشاف 74/2

- و قوله: "اتبع ما أوحى إليك من ربك - لا إله إلا هو - و أعرض عن المشركين"⁽¹⁾.
و للزمخشري فيها تقديران⁽²⁾، أحدهما : أن تكون جملة التهليل (لا إله إلا هو) حالاً من (ربك)
و على هذا التقدير فلا اعتراض، وأما الآخر فإن يكون اعتراضاً بين حملتي الأمر، فالأمر الثاني :
(أعرض عن المشركين) معطوف على الأمر الأول (اتبع ما يوحى إليك)، وفي كلا التقديرتين
تفيد جملة التهليل معنى التوكيد.

- و قوله : "فأخذناهم بعثة و هم لا يشعرون - و لو أن أهل القرى آمنوا ... (إلى)
يكسبون - فأمن أهل القرى أن يأتיהם بأسبابنا و هم نائمون "⁽³⁾، وقد سبقت الإشارة في
الفصل الأول إلى هذه الآية⁽⁴⁾، وإذا جعل قوله (أفأمن أهل القرى) معطوفاً على قوله
(فأخذناهم بعثة و هم لا يشعرون)، كانت الآية السادسة والتسعون كلها اعتراضاً، أعني جملة
الشرط و جوابه و الجمل المعطوفة عليها و جملة الاستدراك و المعطوفة عليها.

- و قوله : " تلك القرى نقص عليك من أنبيائها ... (إلى قوله) كذلك يطبع الله على قلوب
الكافرين - و ما وجدنا لأكثرهم من عهد، و إن وجدنا أكثرهم لفاسقين - ثم بعثنا من بعدهم
موسى... "⁽⁵⁾ اعترضت فيه جملتا (ما وجدنا) و (إن وجدنا)⁽⁶⁾ بين المعطوف (بعثنا)
و المعطوف عليه و لعله جملة (لقد جاءكم رسالهم بالبيانات).

- و قوله : "إِن تَابُوا وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ فَإِخْرَانُكُمْ فِي الدِّينِ - وَ نَفْصُلُ الْآيَاتَ
لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ - وَ إِن نَكْثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَ طَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتَلُوا أَئِمَّةَ الْكُفَّارِ ... "⁽⁷⁾
و الاعتراض فيه وقع بجملة (نفصل الآيات ...) بين شرطين متعاطفين، فإن الشرط الثاني (و إن
نكثوا أيماهم) معطوف على (إن تابوا).

(1) الأنعام 106.

(2) الكشاف 2/82. و مثلها في الاعتراض بجملة التهليل الآية (102) من سورة الأنعام و (62) من سورة غافر ، لكنه لا
يعدهما اعتراضاً، ولم أتبين وجه منع اعتراضهما.

(3) الأعراف 95-97.

(4) ينظر عمل الزمخشري و ابن هشام في هذا البحث، ص 23 و 25.

(5) الأعراف 101-103.

(6) الكشاف 2/123. و لم يذكر صاحبه الحملتين المتعاطفتين.

(7) التوبة 11-12.

- و قوله: " وقال موسى ربنا إنك آتيت فرعون وملاه زينة و أموالا في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك - ربنا اطمس على أموالهم وشدد على قلوبهم - فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم " ⁽⁴⁾

و الاعتراض فيه على تقدير جملة (فلا يؤمنوا) معطوفة على جملة (ليضلوا) و تكون الجملتان الدعائitan (اطمس على أموالهم) و (أشدد على قلوبهم) و جملة النداء قبلهما و هي (ربنا) على تقدير الفعل فيها مذدوفا، تكون جميعها معرضة بين الجملتين المتعاظفتين ⁽²⁾.

- و قوله في حكاية كلام فتى موسى: " قال أرأيت إذ أؤينا إلى الصخرة فإن نسيت الحوت - و ما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره - و اتخذ سبيله في البحر عجبا " ⁽³⁾، و فيه جعلت جملة (اتخذ) في الإخبار عن الحوت، معطوفة على جملة (إن نسيت الحوت) و جملة القصر (ما أنسانيه إلا الشيطان) معرضة بينهما ⁽⁴⁾.

- و قوله: " و ما أهلتنا من قرية إلا لها منذرون - ذكرى - و ما كنا ظالمين " ⁽⁵⁾
وللزمخشري فيه تخريجات كثيرة منها:

* أن يكون لفظ (ذكرى) نائب مفعول مطلق لـ (منذرون) لأنه يقارب (مذكورون) و هو بمعنى (تذكرة) فيكون منصوبا باسم الفاعل (منذرون).
* أو أن يكون مفعولا لأجله منصوبا باسم الفاعل.
* أو أن يكون حالا من الضمير في (منذرون).

* أو أن يكون مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ مذدوف تقديره (هذه)، أي هذه ذكرى، فتكون الجملة من المبتدأ و الخبر معرضة بين الجملتين : (ما أهلتنا من قرية...) المعطوف عليها جملة (ما كنا ظالمين) ⁽⁶⁾.

(1) يونس 88.

(2) الكشاف 23/3.

(3) الكهف 63.

(4) الكشاف 3/214. وفي الآية اعتراض بجملة القصر، و يعرب المصدر المؤول من (أن أذكره) بدلا من هاء الضمير في (أنسانيه)، ينظر : ابن هشام، المعنى، (ط. المكتبة العصرية) 2/526.

(5) الشعراء 208-209.

(6) الكشاف 4/185.

- و قوله : " إِنَّمَا تَنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالغَيْبِ وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ - وَ مَنْ تَرَكَ فِيمَا يَتَرَكَ لِنَفْسِهِ - وَ إِلَى اللَّهِ الْمُصِيرُ " ⁽¹⁾ و الاعتراض فيه هو قوله (و من ترکی فیما یترکی لنفسه) و فائدته تأکید الخشیة لأنها من الترکی ⁽²⁾.

- و قوله في سياق قصة موسى(ع) : " فَالْتَّقْطَهُ آلُ فَرْعَوْنَ لِيَكُونُ لَهُمْ عَدُوًا وَ حَزْنًا - إِنْ فَرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ جَنودَهُمَا كَانُوا حَاطِئِينَ - وَ قَالَتْ امْرَأَةُ فَرْعَوْنَ قَرْةُ عَيْنِ لِي وَ لِكَ " ⁽³⁾. فإن جملة القول (قالت امرأة فرعون) معطوفة على جملة (التقطته آل فرعون)، و ما بينهما اعتراض لتأکید خطتهم، قال صاحب الكشاف : " وَ مَا أَحْسَنَ نَظَمَ هَذَا الْكَلَامَ عِنْدَ الْمُرْتَاضِ بِعِلْمِ مَحَاسِنِ النَّظَمِ " ⁽⁴⁾.

- و قوله في شأن إبراهيم : " وَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَيْهِ وَ قَوْمَهُ : إِنِّي بِرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فِيْ إِنَّهُ سَيَهْدِيْنِ وَ جَعَلَهَا كَلْمَةً بَاقِيَّةً فِيْ عَقْبِهِ لِعَلِيهِمْ يَرْجِعُونَ - بَلْ مَتَعَتْ هُؤُلَاءِ وَ آبَاءِهِمْ حَتَّىْ جَاءَهُمُ الْحَقُّ وَ رَسُولٌ مُّبِينٌ - وَ لَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا : هَذَا سُحْرٌ وَ إِنَا بِهِ كَافِرُونَ " ⁽⁵⁾. فقوله تعالى : (وَجَعَلَهَا كَلْمَةً...). أي : قول إبراهيم في البراءة من الشرك بالله، أو رثه ذريته، و جملة (لَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ...) معطوفة على جملة (جَعَلَهَا كَلْمَةً بَاقِيَّةً...). و قوله المصدر بـ(بل) من كلامه سبحانه، معتبرض في أثناء كلامه، و ذلك على قراءة الفتح في (متَعَتْ) ⁽⁶⁾.

- و قوله : " وَ عَدْكُمُ اللَّهُ مَعَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخِذُوهَا فَعَجَلَ لَكُمْ هَذِهِ وَ كَفَ أَيْدِي النَّاسِ عَنْكُمْ - وَ لَتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ - وَ يَهْدِيْكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا " ⁽⁷⁾. يصرح فيه الزمخشري باعتراض قوله تعالى : (ولتكون آية للمؤمنين) أي : تكون الكفة آية للمؤمنين، و لم يذكر أن (يهديكم) من الاعتراض ⁽⁸⁾.

(1) فاطر من الآية 18.

(2) الكشاف 5/82.

(3) القصص 8-9.

(4) الكشاف 416.

(5) الزخرف 26-30.

(6) الكشاف 5/224.

(7) الفتح 20.

(8) الكشاف 7/7.

فإن كان منه، و الفعل فيه منصوب عطفا على (لتكون) أي : لتكون و ليهديكم، فالمعترض فيه على هذا الوجه هو الجملتان (فعجل لكم هذه) المعطوف عليهما جملة (وأخرى لم تقدروا عليها) إذا لم تقدر (أخرى) مفعولا لـ (عجل) السابق، فإن قدرت مفعولا به له فالاعتراض واقع بين معطوفين مفردین هما: (أخرى) و (هذه)، و التقدير : فعجل لكم هذه و أخرى .

و إن لم يكن (يهديكم...) من الاعتراض فإن المعترض فيه هو الجملتان : (يهديكم) معطوفة على (عجل) أو على (وعدكم مغامم) على تقدير (أن) مضمرة في (يهديكم) المنصوب، أي : وعدكم مغامم و وعدكم أن يهديكم، كما قال سبحانه: " و الذين جاهدوا فينا لنهدى نهم سبلنا " ⁽¹⁾. وقد يكون معطوفا على (تأخذونها) و الله أعلم و أحکم.

- قوله: "إنه فكر وقدر - فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر - ثم نظر" ⁽²⁾، و التقدير فيه : إنه فكر و قدر ثم نظر، فيكون (نظر) معطوفا على (فكرا) و ما بينهما دعاء معتضا، و يعلل الزمخشري التكرار بأن الكرة الثانية أبلغ ⁽³⁾.

- وأخيرا من الاعتراض بين الجمل المعطوفة بعضها على بعض قوله تعالى: " سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله - إنه يعلم الجهر و ما يخفي - و نيسرك لليسرى " ⁽⁴⁾، فجملة (نيسرك) معطوفة على (سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله)، و قوله (إنه يعلم الجهر و ما يخفي) معترض بين الجملتين ⁽⁵⁾.

هذه - على سبيل الذكر لا الحصر - مواضع الاعتراض بين معطوفين جملتين مما ذكر صاحب (الكساف) من الاعتراض.

و هناك مواضع تحتمل الجملة الثانية فيها أعني الجملة المعطوفة أن تكون مستأنفة.

(1) العنكبوت 69.

(2) المدثر 18-21.

(3) الكشاف 179/6.

(4) الأعلى 6-8.

(5) الكشاف 226/6.

2 - الاعتراض بين كلامين متصلين معنى :

1.2 - بين جملتي المبدل منه والبدل :

- منه قوله تعالى: " شهد الله _ أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط - لا إله إلا هو العزيز الحكيم - _ إن الدين عند الله الإسلام " ⁽¹⁾. و لاختلف القراءات دور في توجيه الإعراب كما مر في آيات سابقة وفي هذه الآية كذلك ⁽²⁾ :

* فعلى قراءة همزة (أن) مفتوحتين في (أنه) وفي (أن الدين) يكون قوله (لا إله إلا هو العزيز الحكيم) اعتراضاً بين المبدل منه (أنه لا إله إلا هو) والبدل (أن الدين عند الله الإسلام).

* وعلى قراءة الهمزة الأولى بالكسر والثانية بالفتح يكون (إنه لا إله إلا هو) اعتراضاً بين الفعل (شهد) و معهوله (أن الدين عند الله الإسلام).

* وعلى قراءة الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة يكون قوله (لا إله إلا هو العزيز الحكيم) معتبراً بين كلامين متصلين معنى ، إذ إن قوله (إن الدين...) استئناف مؤكداً لمعنى الشهادة المذكورة آنفاً.

- و من الاعتراض في هذا الموضع كذلك قوله على لسان عيسى (ع) : " و جتنكم بأية من ربكم - فاتقوا الله وأطیعون - أن الله ربی و ربکم فاعبدوه هذا صراط مستقيم " ⁽³⁾ ، فإن قوله (أن الله ربی و ربکم) بقراءة همزة (أن) مفتوحة، بدل من (آية) أي : جتنكم بأية ... أن الله ربی و ربکم، و ما بينهما (فاتقوا الله وأطیعوه) اعتراض.

و أما بقراءة الهمزة مكسورة فهو استئناف ⁽⁴⁾.

(1) آل عمران 18-19.

(2) الكشاف 1/165.

(3) آل عمران 50.

(4) الكشاف 1/176.

و من هذا الاعتراض مما لم يذكره الزمخشري، قوله تعالى: " و فيهن خيرات حسان - فبأي آلاء ربکما تکذبان - حور مقصورات في الخيام " (الرحمن 70-72)، فإن قوله تعالى: (حور مقصورات) بدل من (خيرات حسان) وما بينهما اعتراض باللازمية القرآنية (فبأي آلاء ربکما تکذبان)، ينظر: الألوسي ، روح المعاني، ج 27، ص 123.

2.2 - الاعتراض بين المبين والبيان (التفسير والمفسر) :

- منه قوله تعالى : " فإذا تطهرون فأتوهن من حيث أمركم الله - إن الله يحب التوابين و يحب المتطهرين - نساوكم حرت لكم فأتوا حرثكم أني شتم " ⁽¹⁾ ، فإن قوله : (نساؤكم حرث لكم...) بيان لقوله (أتوهن من حيث أمركم الله) ⁽²⁾ و قوله (إن الله يحب التوابين و يحب المتطهرين) اعتراض بين البيان والمبين.

- و منه قوله تعالى : " ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ي يريدون أن تضلوا السبيل و الله أعلم بأعدائكم - و كفى بالله و ليا و كفى بالله نصيرا - من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه " ⁽³⁾ ، و الرمخشري يجعل جملتي (كفى بالله) اعتراضا إذا علق (من الذين هادوا) بـ (أعدائكم) فهو بيان له ، و قد يتعلق بـ (الذين أتوا الكتاب) ، و في هذه الحال يكون قوله تعالى (و الله أعلم بأعدائكم) و جملتنا (كفى بالله) كله اعتراضا إذ يكون (من الذين هادوا) بيانا لـ (الذين أتوا الكتاب) ⁽⁴⁾.

و أما ابن هشام فيجعل قوله تعالى (يشترون الضلالة) إلى قوله (و كفى بالله نصيرا) كله اعتراضا ⁽⁵⁾.

- و منه قوله تعالى : " و قل لعبادتي يقولوا التي هي أحسن - إن الشيطان ينزع بينهم - إن الشيطان كان للإنسان عدوا مبينا - ربكم أعلم بكم إن يشا يرحمكم أو إن يشا يعذبكم " ⁽⁶⁾. و عبارة صاحب الكشاف تجعل (إن الشيطان ينزع بينهم) فقط اعتراضًا بين المفسر و هو قوله : (يقولوا التي هي أحسن) و تفسيره و هو (ربكم أعلم بكم...) ⁽⁷⁾.

و المفهوم من كلامه أن الجملتين المخbir بما عن الشيطان كلتيهما اعتراض بين التفسير و المفسر.

(1) البقرة 222-223.

(2) الكشاف 1/129 و المغني 2/514.

(3) النساء 44-45.

(4) الكشاف 1/249.

(5) المغني 2/514 - 515.

(6) الإسراء 53-54.

(7) الكشاف 3/182. و ينظر : د. إبراهيم عوضين ، مع البيان القرآني في سورة الإسراء ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، (د.ط)، 1988، ص 121-122. و قد جعل (يقولوا التي هي أحسن) معترضًا بين (قل لعبادتي) و (إن الشيطان ينزع بينهم) ، ثم علل حرم الفعل (يقولوا) بأنه جواب الأمر السابق (قل لعبادتي) ، و هو - برأيي - تقدير مستبعد ، فكيف تكون جملة (يقولوا) معترضة - و المعتبرة مستقلة - ثم تكون معمولة للجملة السابقة؟

- و منه قوله تعالى : " و وصينا الإنسان بوالديه - حملته أمه وهنا على وهن و فصاله في عامين - أن اشكر لي ولوالديك إلى المصير "⁽¹⁾ ، فإن قوله (أن اشكر) تفسير لمضمون الوصية التي في قوله (وصينا الإنسان)، و ما بينهما اعتراض ⁽²⁾ و هما جملتان : (حملته أمه) و (فصاله في عامين).

- وكذلك قوله : " و اذكر أخوا عاد إذ أنذر قومه بالأحقاف - و قد خلت النذر من بين يديه و من خلقه - ألا تعبدوا إلا الله "⁽³⁾ ، و فيه ورد قوله (ألا تعبدوا إلا الله) مفسرا للإنذار و الجملة بينهما معترضة ⁽⁴⁾.

- و منه كذلك قوله : " فلا اقححم العقبة - و ما أدرك ما العقبة - فك رقبة "⁽⁵⁾ ، فإذا لم يقدر قوله (فك رقبة) بدلا - كما مر - فهو تفسير للعقبة (الأولى)، و يكون الاعتراض واقعا بين مفسّر و مفسّر.

3.2 - الاعتراض بين كلامين الثاني استئناف بياني :

سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى الاستئناف البياني ، حيث تكون الجملة متصلة معنى بالي التي قبلها و ذلك إذا كانت جوابا لسؤال مقدر.

- و منه قوله تعالى : " ألم يأتكم نبأ الذين من قبلكم قوم نوح و عاد و ثمود - و الذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله - جاءهم رسليهم بالبيانات فرددوا أيديهم في أفواههم "⁽⁶⁾ ، فإذا جعل (الذين من بعدهم) معطوفا على (قوم نوح) ، فإن الاعتراض هو قوله (لا يعلمهم إلا الله) ، و أما إذا أعرّب مبتدأ و خبره جملة (لا يعلمهم إلا الله) ، فإن الاعتراض يكون بالجملة الاسمية من المبتدأ و الخبر ⁽⁷⁾ .

(1) لقمان 14.

(2) الكشاف 19/5.

(3) الأحقاف 21.

(4) الكشاف 256/5.

(5) البلد 11-12-13.

(6) إبراهيم من الآية 9.

(7) الكشاف 113/3 - 114.

و ينظر كذلك: د. فؤاد أحمد السيد الخطاب، سورة يس بين النحاة و المفسرين، ص 104، حيث جعل قوله تعالى: (لهم فيها فاكهة و لهم ما يدعون)، (يس 56-57)، جعله استئنافا بيانيا بعد قوله تعالى: (هم و أزواجهم في ظلال على الأرائك متكون).

و على التقديرين كليهما فإن الاعتراض واقع بين كلامين ، الثاني منهما استئناف ببأني ، إذ إنه جواب عن سؤال محتمل أثاره السؤال الذي تضمنه الكلام الأول (ألم يأتكم نبأ الذين من قبلكم) .

و السؤال المقدر هو : ماذا عنهم ؟ أو ما نبأهم ؟ فيأتي الجواب : (جاءهم رسليم ...) .
- وقد يكون منه قوله تعالى : " و أنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر - و هم في غفلة
و هم لا يؤمنون - إنا نحن نرث الأرض و من عليها و إلينا يرجعون "⁽¹⁾، فإذا قدرت الجملتان
(و هم في غفلة) و (و هم لا يؤمنون) حالين من ضمير الغائب في (أنذرهم) ، فإن المعترض به هو
قوله (و أنذرهم) إلى (لا يؤمنون) و أما إذا علق (و هم لا يؤمنون) بقوله (في ضلال مبين) فإن
المعترض به هو قوله : (و أنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر) فيكون بين معطوفين على هذا
التقدير الثاني .

و أما على التقدير الأول فالاعتراض بين كلامين يمكن أن يكون الثاني استئنافا يصلح جوابا
لسؤال مقدر عن مضمون (الأمر المضي) .

- و منه كذلك قوله تعالى في شأن موسى و قومه و السحر و هو حكاية لقولهم : " فأجمعوا
كيدكم ثم انتوا صفا - وقد أفلح اليوم من استعلى - قالوا يا موسى إما أن تلقي و إما أن
نكون أول من ألقى "⁽²⁾، وفيه اعتراض (و قد أفلح اليوم من استعلى) ، والظاهر أنه من
كلامهم ⁽³⁾ ، و موقعه بين قولهم الأول الذي منه (فأجمعوا كيدكم) و قولهم الثاني الوارد على
سبيل الاستئناف حيث إن القارئ أو السامع يتساءل عن الحدث التالي فكأنما يقول : ماذا حرى
بعد ذلك ؟ فيكون الجواب : (قالوا) المتضمن تحذيرهم لموسى (ع) فيمن يكون المبادر بالإلقاء .

- و منه قوله تعالى : " طس تلك آيات القرآن و كتاب مبين هدى و بشري للمؤمنين الذين
يقيمون الصلاة و يؤتون الزكاة - و هم بالآخرة هم يوقفون - إن الذين لا يؤمنون بالآخرة
زينا لهم أعمالهم فهم يعمرون "⁽⁴⁾ ، وللزمخشري في الآية تقديران :
الأول أن يكون قوله تعالى : (و هم بالآخرة هم يوقفون) من الصلة أي معطوفا على
(يقيمون الصلاة) .

(1) مريم 39-40.

(2) طه 64-65.

(3) الكشاف 4/38.

(4) النمل 1-4.

و الثاني - و هو يرجحه - أن لا يكون من جملة الصلة، بل جملة معتبرضة⁽¹⁾، فيكون المعترض فيه على هذا التقدير كلامين متصلين اتصالاً معنوياً، فإن الكلام السابق تضمن وصف المؤمنين و تبشيرهم و ذلك يثير سؤالاً محتملاً هو : ما شأن غير المؤمنين في رد الكلام الثاني مستأنفاً متضمناً جواب السؤال المقدر، و فيه وعيد بسوء العاقبة.

- و قد يكون منه قوله تعالى: " فأعرض عن ذكرنا و لم يرد إلا الحياة الدنيا - ذلك مبلغهم من العلم - إن ربك هو أعلم من ضل عن سبيله و هو أعلم من اهتدى"⁽²⁾ و الزمخشري يقول باعتراض جملة (ذلك مبلغهم من العلم)⁽³⁾، و واضح أن الكلام بعدها مستأنف.

- وكذلك قوله : " يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلاً نصفه أو انقض منه قليلاً أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلًا - إنا سنلقى عليك قولاً ثقيلاً - إن ناشئة الليل هي أشد وطأة و أقوم قيلاً "⁽⁴⁾ و فيه جاء قوله تعالى (إن ناشئة الليل) استثنافاً و جاء قوله (إنا سنلقى عليك قولاً ثقيلاً) معترضاً⁽⁵⁾.

(1) الكشاف 189/4.

(2) النجم 30-29.

(3) الكشاف 50/6.

(4) المزمل 1-5.

(5) الكشاف 171/6.

4.2 الاعتراض بين المسبب والسبب أو المعلل والتعليق :

من أشكال الاتصال المعنوي أن تكون الجملة متضمنة معنى السبب أو العلة للجملة التي ترد قبلها وقد يقع الاعتراض بينهما.

- و منه قوله تعالى على لسان الفتية أهل الكهف : " و إذ اعترلتموه و ما يعبدون - إِلَّا اللَّهُ فَأَوْرُوا إِلَى الْكَهْفِ " ⁽¹⁾.

إذا جعل قوله (إِلَّا اللَّهُ) استثناءً منقطعاً ⁽²⁾ أي (إِلَّا اللَّهُ فَلَا تَعْتَزِلُوهُ)، يكون اعتراضاً بين التعليل، وقد تقدم مصدراً بـ (إِذ) التعليلية ، وهو قوله (و إذ اعترلتموه) و بين المعلل و هو الأمر بالأولي (مصدر : أوى) إلى الكهف.

- و منه قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قَدْ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ (إِلَى قَوْلِهِ) وَ امْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِنَبِيٍّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ - قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَ مَا مَلَكُتْ أَيْمَانَهُمْ - لَكِبِلاً يَكُونُ عَلَيْكَ حِرْجٌ وَ كَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا " ⁽³⁾. و التعليل فيه - و هو نفي الحرج عن النبي (ص) - متعلق بـ (خالصة لك) ⁽⁴⁾، و قوله (قد علمنا ما فرضنا عليهم) اعتراض بين المعلل و تعليله.

- و منه قوله : " و إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْتَأْرَتْ قُلُوبُ الظِّنِّينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ (إِلَى قَوْلِهِ) إِنَّمَا مِنَ الْإِنْسَانِ ضُرُّ دُعَائِنَا " ⁽⁵⁾.

و على قول صاحب الكشاف ⁽⁶⁾، فإن قوله تعالى: (إِنَّمَا مِنَ الْإِنْسَانِ ضُرُّ دُعَائِنَا) مسبب عن (و إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْتَأْرَتْ قُلُوبُ الظِّنِّينَ لَا يُؤْمِنُونَ)، و عليه تكون الآيات الثلاث (السادسة و الأربعون والسابعة والأربعون و الثامنة والأربعون) وهي قوله: " قُلْ اللَّهُمَّ (إِلَى قَوْلِهِ) يَسْتَهْزَئُونَ" معتبرة بين السبب و المسبب عنه.

(1) الكهف 16.

(2) الكشاف 3/200.

(3) الأحزاب 50.

(4) الكشاف 5/50.

(5) الزمر 45-49.

(6) الكشاف 5/166.

- و كذلك قوله تعالى : " إِنَّمَا كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا وَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا كَذَابًا - وَ كُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا - فَذُوقُوا فِلْنَ نَرِيدُكُمْ إِلَّا عَذَابًا " ⁽¹⁾.

و (الأمر بذوق العذاب) مسبب عن (تكذيبهم و عدم رجائهم الحساب)، و قوله تعالى (و كل شيء أحسناه كتابا) معترض بينهما ⁽²⁾.

- و من الاعتراض في أثناء التعليل، قوله تعالى : " و تَلِكَ الْأَيَامُ نَدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَ لِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَ يَتَحْذَذُ مِنْكُمْ شَهِداءً - وَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ - وَ لِيَمْحُصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَ يَمْحُقَ الْكَافِرِينَ " ⁽³⁾.

⁽⁴⁾ فإن قوله (و الله لا يحب الظالمين) معترض بين بعض التعليل (ليعلم) و بعضه (ليممحص...) و يمكن أن يعد هذا من العطف إذ التعليل الثاني معطوف على الأول.

5.2 - الاعتراض بين المؤكدة والمتوكدة:

أمثلة هذا الموضوع من الاعتراض قليلة، و منها قوله تعالى : " فَلِمَا قَضَى زِيدٌ مِنْهَا وَ طَرَأَ زَوْجُنَاكُها لَكِيلًا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرْجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَ طَرَأَ وَ كَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا - مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرْجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ " ⁽⁵⁾.

و لعل في قوله : (ما كان على النبي من حرج) توكيدا لقوله (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) و يكون قوله (و كان أمر الله مفعولا) معترضا بينهما ⁽⁶⁾.

(1) النبأ-30.

(2) الكشاف 204/6.

(3) آل عمران 141-140.

(4) الكشاف 203/1 ..

(5) الأحزاب 38/37.

(6) الكشاف 45/5.

القسم الثالث : الاعتراض التذيلى :

قد ذكرت في الفصل السابق أن المقصود بهذا القسم من الاعتراض هو ما يقع في آخر كلام أو بين كلامين غير متصلين؛ و لعل منه قوله تعالى : " و بشر الذين آمنوا و عملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهر كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل - و أتوا به متشابها - و لهم فيها أزواج مطهرة و هم فيها خالدون " ⁽¹⁾ .

فإن قوله : (و أتوا به متشابها) و الضمير فيه عائد على (الذي رزقنا) يقع معتبرا في آخر الكلام عن نعيم الجنة ⁽²⁾ ، إذا قدر (و لهم فيها أزواج مطهرة) استئنافا و ليس هو بالاستئناف البسياني فهو مصدر باللواو، و في تقديره لا يصلح أن يجعل (أزواج) معمولا لـ (بشر) أو لـ (أن) فذلك يقتضي نصبه، و هو قد ورد مرفوعا و لعل ذلك يرجح كونه استئنافا.

- و لعل منه كذلك قوله : " و من أحسن قوله من أسلم و جهه الله و هو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفا - و اتخذ الله إبراهيم خليلا - و الله ما في السموات و ما في الأرض و كان الله بكل شيء محيطا " ⁽³⁾ ، و فيه قوله تعالى : (و اتخاذ الله إبراهيم خليلا) معتبر يفيد تأكيد وحشوب اتباع ملة إبراهيم و لا معنى لعطفه على ما قبله ⁽⁴⁾ ، و ما بعده استئناف، و عليه يكون هذا الاعتراض في آخر الكلام.

- و لعل منه كذلك قوله : " و الذين يمسكون بالكتاب و أقاموا الصلاة - إننا لا نضيع أجر المصلحين - و إذ نتقى الجيل فوقهم كأنه ظلة " ⁽⁵⁾ ، فإذا جعل (الذين يمسكون بالكتاب) معطوفا على (الذين يتقوون) السابق في قوله : " و للدار الآخرة خير للذين يتقوون " ، فيكون في محل جر؛ فإن الاعتراض هو قوله : (إننا لا نضيع أجر المصلحين)، و أما إذا جعل (الذين يمسكون) مبتدأ و خيره (إننا لا نضيع أجر المصلحين) فالاعتراض هو الجملة الاسمية من المبتدأ و الخبر ⁽⁶⁾ ، و على التقديرتين كليهما فالاعتراض وقع في آخر الكلام عن المتقين و أعماهم، و ما بعده استئناف يتضمن التذكير بشأن بنى إسرائيل.

(1) البقرة 25.

(2) الكشاف 55/1.

(3) النساء 125-126.

(4) الكشاف 274/1.

(5) الأعراف 170-171.

(6) الكشاف 145/2.

- و قد يكون منه قوله : " واتَّبَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرْفَوْا فِيهِ - وَكَانُوا مُجْرِمِينَ - وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيَهْلِكَ الْقَرْيَ بِظُلْمٍ وَأَهْلَهَا مُصْلَحُونَ " ⁽¹⁾.

فإذا قدر قوله (و ما كان ربك ليهلك القرى بظلم) استئنافا فإن قوله (و كانوا مجرمين) اعتراض تذليلي ، و أما إذا قدر عطفا على الكلام السابق فالاعتراض واقع بين معطوفتين ، و صاحب الكشاف يجعله اعتراضا على أحد الوجهين : أن يكون حكما عليهم بالتجريم أو عطفا على (اتبع الذين ظلموا) ⁽²⁾.

و أذكر بأن قوله تعالى في حكاية جواب أبناء يعقوب له : " قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكُمْ وَإِلَهُ آبَائِكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا - وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ - تَلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ... " ⁽³⁾ .

أذكر بأن كلام الزمخشري فيه يفهم منه قوله بالاعتراض في آخر الكلام ، و ذلك لأن قوله تعالى : (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) قدره معتبرضا أو حالا من فاعل (نَعْبُدُ) ⁽⁴⁾ ، فعلى تقديره معتبرضا فإن ما بعده استئناف فيكون من الاعتراض في ذيل الكلام.

(1) هود 116-117.

(2) الكشاف 3/60.

(3) البقرة 133-134.

(4) الكشاف 1/95.

المبحث الثاني :

أقسام الاعتراض

في القرآن الكريم باعتبار

المعترض به

المبحث الثاني :

أقسام الاعتراض باعتبار المعارض به

الاعتراض بالفرد :

لا أحد في ما عرضت له من آيات الاعتراض التي نص عليها صاحب "الكتاف" مثلا للاعتراض بالفرد ، سواء تعلق الأمر بـ (كان) الزائدة أو بضمير الفصل . و قد ذكرت في الفصل الأول أنه يفهم من كلامه عدم القول باعتراض المفرد و أن أقل ما يعترض به عنده هو الجملة .

- فإنه لم يعد (كان) زائدة أو معتبرة في قوله تعالى: "قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا" ⁽¹⁾، بل قال إنها "إيقاع مضمون الجملة في زمان ماض منهم يصلح لقرييه و بعيده" و هو هنا لقرييه خاصة... ⁽²⁾ .

فالمفهوم من كلامه أنها مقيدة للجملة بزمان ماض ، فليست زائدة ، و على هذا التقدير يكون (صبيا) معمولا طما منصوبا على الإخبار لا على الحالية كما لو قدرت (كان) زائدة . كما أنه لا يعد ضمير المتكلم (أنا) معتبرا في قوله تعالى: "إن ترني أنا أقل منك مالا و ولدا" ⁽³⁾ ، بل ذكر إعرابه على اختلاف قراءة ما بعده و هو لفظ (أقل) ؛ فقراءاته بالنصب تجعل الضمير للفصل و (أقل) مفعولا ثانيا لـ (ترني) و مفعوله الأول هو ياء الضمير المتصلة و قد أسقطت في الرسم القرآني .

و أما قراءته بالرفع فعلى تقدير (أنا) مبدأ و (أقل) خبرا ، و تقدير الجملة الاسمية من المبدإ و الخبر مفعولا ثانيا للفعل ⁽⁴⁾ .

- و في قوله تعالى : "لقد كتمتم أنتم و آباءكم في ضلال مبين" ⁽⁵⁾ يعده توكيدا للضمير في (كتمتم) و التوكيد جزء من الجملة المتضمنة للمؤكّد فلا يصلح تقديره معتبرا لعدم استقلاله . و على ذلك فليس في ما ذكره الزمخشري اعتراض بمفرد ، فلا يكون أحد أقسام الاعتراض.

(1) مريم 29.

(2) الكتاف 4/8.

(3) الكهف 39.

(4) الكتاف 3/208.

(5) الأنبياء 54.

(6) الكتاف 4/64.

القسم الأول : الاعتراض بالجملة (على اختلاف الأساليب) .

1 - الاعتراض بالجملة :

هذا القسم أكثر أقسام الاعتراض ، سواءً كانت الجملة اسمية أم فعلية ، فإن شواهده كثيرة ، وقد سبق تعليل ذلك ، فإن الاعتراض يقل كلما طال المعرض به .

1.1 - الاعتراض بالجملة الاسمية:

1.1.1 - الاعتراض بالمبتدأ و الخبر:

- يعد منه قوله تعالى: " يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت - والله محيط بالكافرين - يكاد البرق يخطف أبصارهم "⁽¹⁾، فقوله (والله محيط بالكافرين) جملة اسمية ، لفظ الجملة فيها مبتدأ و خبره (محيط) ، و (بالكافرين) شبه جملة متعلقة بالخبر ، والجملة الاسمية معترضة⁽²⁾ .

- و مثله قوله تعالى : " والله مخرج ما كتم تكتمون " ⁽³⁾ فإنه اعتراض بين قوله (وإذ قتلتم نفسها فادارتم فيها) و بين قوله (فقلنا : اضربوه ببعضها) ⁽⁴⁾، و هذه الجملة و إن كانت مركبة فإنها جملة واحدة ، لفظ الجملة فيها مبتدأ و (خرج) خبره ، و (ما) الموصولة مفعول للخبر لأنه اسم فاعل ، و (كتم تكتمون) صلة الموصول ، و (تكتمون) خبر الفعل الناقص (كان) المستد إلى الجمع المخاطب .

- و مثله قوله في شأنبني إسرائيل : " ثم اخذتم العجل من بعده - و أنتم ظالمون - و إذ أخذنا ميثاقيكم .. " ⁽⁵⁾، فقوله (و أنتم ظالمون) جملة اسمية ، الضمير فيها مبتدأ و (ظالمون) خبره و هي تحتمل الحالية كما تحتمل الاعتراض ⁽⁶⁾ .

- و كذلك قوله : " تلك أماناتهم " ⁽⁷⁾ ، فهو معترض بين قوله : " و قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصاري " و بين قوله (قل هاتوا برهانكم) ⁽⁸⁾ ، و جملة الاعتراض مركبة من المبتدأ و هو اسم الإشارة و الخبر و هو (أماناتهم) .

(1) البقرة 19-20.

(2) الكشاف 45/1.

(3) البقرة 72-73.

(4) الكشاف 75/1.

(5) البقرة 92-93.

(6) الكشاف 82/1.

(7) البقرة 111.

(8) الكشاف 87/1.

- وكذلك قوله : "وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" الوارد على لسان أبناء يعقوب (ع)⁽¹⁾، الضمير فيه مبتدأ و خبره (مسلمون) ، وهي جملة اسمية تحتمل الاعتراض و الحالية⁽²⁾ .
- ومنه قوله تعالى : "وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ"⁽³⁾ المعترض بين بعض التعليل و بعض⁽⁴⁾ .
- وكذلك قوله : "بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ"⁽⁵⁾ جملة اسمية معترضة⁽⁶⁾ ، (البعض) الأول فيها مبتدأ و المخار و المخور (من بعض) خبر للمبتدأ .
- وكذلك قوله تعالى : "آباؤكُمْ وَأَبْناؤكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيْهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نِفَاعًا"⁽⁷⁾ ، وهذه الجملة المعترضة⁽⁸⁾ اسمية واحدة و إن كانت جملة كبرى المبتدأ فيها (آباؤكم) و خبره الجملة الفعلية (لا تدرؤون) .
- قوله تعالى : "وَمَا يَتْلُى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ"⁽⁹⁾ يكون جملة اسمية معترضة إذا قدر (ما يتلى) أعني الموصول فيه مبتدأ خبره (في الكتاب)⁽¹⁰⁾ .
- وكذلك يكون قوله تعالى : "وَالصَّابِئُونَ"⁽¹¹⁾ جملة اسمية معترضة إذا قدر مبتدأ حذف خبره و تقديره (كذلك)⁽¹²⁾ .
- قوله: "عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ"⁽¹³⁾ جملة اسمية معترضة⁽¹⁴⁾ ، قدم خبرها (عليهم) على المبتدأ (دائرة السوء) .
- وأما قوله تعالى : "مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ"⁽¹⁵⁾ فيكون اعتراض⁽¹⁶⁾ بجملة اسمية إذا أعربت (ما ذا) منفصلة فتكون (ما) الاستفهامية مبتدأ، و (ذا) الموصولة خبراً له و الجملة الفعلية (يستعجل منه المجرمون) صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب .
- و أما إذا أعربت (ماذا) كاملة ف تكون مفعولاً به مقدماً في محل نصب بالفعل (يستعجل)، فيكون المعترض به جملة فعلية لا اسمية على هذا التقدير.

(1) البقرة 133. (2) الكشاف 95/1.

(3) آل عمران 140. (4) الكشاف 203/1.

(5) آل عمران 195. (6) الكشاف 228/1.

(7) النساء 11. (8) الكشاف 233/1.

(9) النساء 127. (10) الكشاف 275/1.

(11) المائدة 69. (12) الكشاف 39/2. و هنا التقدير أرجح عند ابن هشام، وقد ضعف تقدير خير (إن) السابقة معنوفاً تقديره : فرحون، أو مأمورون أو آمنون، و تقدير (الصابيون)

مبتدأ خبره ما بعده، أي (من آمن)، ينظر: المغني، (ط. المكتبة العصرية) 547/2.

(13) التوبه 98. (14) الكشاف 210/2.

(15) يونس 50. (16) الكشاف 15/3.

- و من الاعتراض بالجملة الاسمية كذلك قوله تعالى : "أولئك هم الكاذبون" ⁽¹⁾ ، اسم الإشارة فيها مبتدأ و خبره الجملة الاسمية (هم الكاذبون) اعترضت بين البدل و المبدل منه ⁽²⁾.
- وكذلك يكون قوله تعالى : "ذكري" ⁽³⁾ جملة معترضة إذا قدر خبرا و المبتدأ مخدوفا، تقديره (هذه) ⁽⁴⁾ ، و أما إذا أعرّب نائب مفعول مطلق أو حالا، فلا وجه لجعله اعتراضا.
- و قوله : "و هم بالآخرة هم يوتفون" ⁽⁵⁾ اعتراض بجملة اسمية كذلك ⁽⁶⁾ إذ الضمير الأول مبتدأ و الجملة الاسمية من الضمير الثاني الواقع مبتدأ و الجملة الفعلية الواقعة خبرا له، خبر للضمير الأول، و هذه الجملة و إن كانت كبرى إلا أنها جملة واحدة لا ثلث جمل.
- و قوله تعالى: "وله الحمد في السموات والأرض" ⁽⁷⁾ جملة اسمية معترضة ⁽⁸⁾ تقدم فيها الخبر (له) على المبتدأ (الحمد).
- و قوله سبحانه: "و الحق أقول" ⁽⁹⁾ على قراءة لفظ (الحق) بالرفع ⁽¹⁰⁾ يكون اعتراضا بجملة اسمية، (الحق) فيها مبتدأ ، خبره جملة القول.
- و قوله عز وجل: "و هو الحق من رحمه" ⁽¹¹⁾ جملة اسمية بسيطة وقعت اعتراضا كذلك ⁽¹²⁾.
- و قوله: "أولئك هم الراشدون" ⁽¹³⁾ يقع اعتراضا على تقدير(فضلا) بعده معمولا للفعل (حبيب) المذكور قبله ⁽¹⁴⁾، و في هذه الجملة المعترض لها يقع اسم الإشارة (أولئك) مبتدأ و الجملة الاسمية من الضمير الواقع مبتدأ، و خبره تكون خبرا لاسم الإشارة بوصفه مبتدأ.
- و مثله قوله تعالى: "ذلك مبلغهم من العلم" ⁽¹⁵⁾، فهو معترض ⁽¹⁶⁾، و هو جملة اسمية، اسم الإشارة فيها مبتدأ و (مبلغهم) خبره .

-
- | | |
|-------------|-----------------|
| .163/3 (2) | .105 (1) النحل |
| .185/4 (4) | .209 (3) الشعاء |
| .489 (6) | .3 (5) النمل |
| .5/5 (8) | .18 (7) الروم |
| .151/5 (10) | .85 (9) ق |
| .260/5 (12) | .2 (11) محمد |
| .17/6 (14) | .7 (13) الحجرات |
| .50/6 (16) | .30 (15) النجم |

- و قوله تعالى : "وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصِنَاهُ كِتَابًا" ⁽¹⁾ معتبر أياً، و جعل الزمخشري (كل) مرفوعاً على الابتداء ⁽²⁾ و تكون جملة (أحصيناه) خبراً للمبتدأ في محل رفع.
- و قوله : "وَأَنْتَ حِلٌّ لِهَذَا الْبَلْدَ" ⁽³⁾ جملة اسمية وقع الضمير فيها مبتدأ و خبره (حل) و الجار و المخbor و المضاف إليه متعلق بالخبر، و هو اعتراض بين المعطوف عليه و المعطوف ⁽⁴⁾.
- وأخبرنا من الاعتراض بالجملة الاسمية قوله تعالى : "وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقْبَةُ" ⁽⁵⁾، و هو معتبر بين التفسير و المفسر أو بين البدل و المبدل منه ⁽⁶⁾ ، و هو جملة اسمية إذا أعربت (ما) الاستفهامية الأولى مبتدأ خبره الجملة الاسمية من (ما) الاستفهامية الثانية و خبرها (العقبة).

2.1.1 - الاعتراض بما أصله المبتدأ و الخبر :

المقصود (بما أصله المبتدأ و الخبر)، كما سبق في الفصل الأول (ص 35)، هو الجملة الاسمية بعد دخول أحد الحروف المشبهة بالأفعال عليها، أعني (إن) أو إحدى أنواعها.

- و منه قوله تعالى: "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" ⁽⁷⁾ أو ("إنه لا إله إلا هو العزيز الحكيم") إذا قرئ بكسر المهمزة في (إنه) وفتحها في (أن الذين) الذي بعده ⁽⁸⁾؛ فعلى التقدير الأول تعرّب (لا) نافية للجنس عاملة عمل (إن) و يعرب (إله) اسمها منصوباً، و خبرها محنّوف تقديره (موجود) و لفظ الحاللة بدل.

و على التقدير الثاني فإن (لا) و معموليها في محل رفع خبر لـ (إن) الداخلة عليها و اسم (إن) هو ضمير الشأن المتصل بها. و على كلا التقديرتين يكون المعتبر به جملة اسمية أصلها مبتدأ و خبر.

(1) النبا 29.

(2) الكشاف 204/6.

و على قراءة (كل^ا) بالنصب يكون منصوباً بفعل محنّوف، و (كتاباً) حال أي مكتوباً، أو نائب مفعول مطلق لـ(أحصيناه)، ينظر : البيان في إعراب القرآن، ج 2 ، ص 279.

(3) البلد 2.

(4) الكشاف 234/6.

(5) البلد 12.

(6) الكشاف 235/6.

(7) آل عمران 18.

(8) الكشاف 165/1.

- و منه كذلك قوله : "إِنَّمَا نُحْلِي لَهُمْ خَيْرَ لِأَنفُسِهِمْ" ⁽¹⁾ بقراءة همزة (إنما) مكسورة، و كلام الزمخشري يفهم منه أنه يتعتر (ما) مصدرية فقد أنها و الجملة الفعلية بعدها بمصدر، فقال : " و معناه أن إملاءنا خير لأنفسهم إن عملوا فيه ... " ⁽²⁾ ، و على هذا التقدير فال المصدر المؤول من (ما) و صلتها في محل نصب اسم (إن) و خبرها **خوب**.

و يمكن - في تقديري - اعتبار هذه الآية اعتراضًا بما أصله المبتدأ و الخبر كذلك إذا أعربت (ما) اسمًا موصولاً و جملة (غلي) صلته و الموصول معمول (إن) في محل نصب .
و أما إذا قدرت (ما) كافية لـ (إن) عن العمل فلا يكون اعتراضًا بما أصله المبتدأ و الخبر .

- و منه كذلك قوله تعالى : "كَانَ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مُوَدَّةً" ⁽³⁾.
فإن (كان) فيه مخففة من (كأن) و تعمل عملها، و اسمها ضمير الشأن المذوق، في محل نصب و خبرها هو جملة (تكن) المنفية و معمولها .

- و من هذا الاعتراض كذلك قوله تعالى : "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ" ⁽⁴⁾ و هو اعتراض بجملة التمهيل كالذى في الشاهد الأول، و لكنه هنا يكون اعتراضًا إذا قدرت الجملة بعده (ليجعلونكم) خبراً للفظ الحاللة المتقدم قبله ⁽⁵⁾.

- و مثله قوله تعالى : "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ" في سورة الأنعام ⁽⁶⁾ يقع اعتراضًا إذا لم يقدر حالاً ⁽⁷⁾.
- و منه قوله سبحانه : "إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ" ⁽⁸⁾ و هو جملة اسمية معتبرة ⁽⁹⁾، دخلت عليها (إن). و الضمير المدغم في (إن) اسمها في محل نصب، و أما خبرها فهو الجملة الفعلية (لا نضيع أجر المصلحين) .

(1) آل عمران 178.

(2) الكشاف 1/216.

(3) النساء 173 و الكشاف 1/256.

(4) النساء 78.

(5) الكشاف 1/261.

(6) الأنعام 106.

(7) الكشاف 2/82.

(8) الأعراف 170.

(9) الكشاف 2/145.

- و شبيه به قوله تعالى : "إنا لا نضع أجر من أحسن عملا" ⁽¹⁾ ، فهو معرض على تقدير اسم الإشارة بعده حبرا لـ (إن) في (إن الذين آمنوا...) السابق عليه ⁽²⁾ ، و هذه الجملة مشابهة للجملة السابقة من حيث تركيبها و معناها.

- و منه كذلك قوله تعالى : "كأنك حفي" ⁽³⁾ اعتراض بما أصله المبتدأ و الخبر، إذا تعلق (عنها) الذي بعده بالفعل (يسألونك) الذي قبله ⁽⁴⁾ ، وفيه الكاف الثانية في (كأنك) اسم (كأن) في محل نصب، و (حفي) حبرها .

- و أما قوله : "لا ريب فيه" فهو متكرر في عدة مواضع من القرآن الكريم، وقد عده الزمخشري معتبرا في بعضها ⁽⁵⁾ . و الغرض منه في جميعها التوكيد ، و هو جملة اسمية و فيها أصل لفظ (ريب) مبتدأ و (فيه) حبر وقد دخلت عليها (لا) النافية للجنس فنصبت المبتدأ و جعلت الخبر في محل رفع .

- و منه قوله تعالى في شأن إبراهيم (ع) : "إنه كان صديقا نبيا" ⁽⁶⁾ و هو معرض على تقدير (إذ) الذي بعده بدلا من إبراهيم) المذكور قبله ⁽⁷⁾ ، و فيه الضمير معمول (إن) الأول في محل نصب، و جملة (كان) و معموليهما في محل رفع معمول (إن) الثاني أي حبرها.

- و من الاعتراض في هذا الموضع قوله تعالى : "لا برهان له به" ⁽⁸⁾ ، فإنه إن لم يقدر صفة لـ (إله) السابق عليه، فإنه اعتراض ⁽⁹⁾ . و هو من حيث تركيبه يقارب قوله (لا ريب فيه) .

- وكذلك منه قوله تعالى : "و إنه لقسم لو تعلمون عظيم" ⁽¹⁰⁾ الضمير فيه في محل نصب اسم (إن) و حبرها (قسم) مرفوع.

(1) الكهف 30.

(2) الكشاف 206/3.

(3) الأعراف 187.

(4) الكشاف 149/2.

(5) يونس 37. السجدة 2. الشورى 7 ، و ينظر مواضعها في الكشاف على الترتيب : 13/3. 25/5. 206/5.

(6) مرム 41.

(7) الكشاف 9/4.

(8) المؤمنون 117.

(9) الكشاف 112/4.

(10) الواقعة 76.

و هو من حيث دخول (إن) فيه على المبتدأ والخبر، يعد من قبيل الاعتراض بما أصله المبتدأ والخبر، وأما من حيث تضمنه اعتراضًا فهو من قبيل الاعتراض في الاعتراض.

- و منه قوله تعالى : " إنا سنلقي عليك قولا ثقيلا " ⁽¹⁾ معتبرض كذلك ⁽²⁾ ، وقد دخلت (إن) على ضمير المتكلم وهو اسمها في محل نصب، والجملة الفعلية (سنلقي) خبرها في محل رفع.
- و منه أخيرا قوله سبحانه : " إنه يعلم الجهر و ما يخفى " ⁽³⁾ معتبرض بين جملتي (سنقرئك) و (نيسرك) ⁽⁴⁾ و إيراده في هذا الموضوع، يعني (الاعتراض بجملة) على اعتبار جملة (يُخفى) صلة لـ (ما) الموصولة، و (ما) معطوفة على (الجهر) و هو مفعول به لـ (يعلم).

فجملة (يُخفى) ليست مستقلة كما أن جملة (يعلم) غير مستقلة بل هي معمولة لـ (إن) في محل رفع خبرها ، و اسمها هو الضمير .

و هناك مواضع أخرى للاعتراض بالجملة الاسمية إلا أن المعتبرض به فيها أكثر من جملة فتأثر إيرادها في الاعتراض بأكثر من جملة.

2.1 - الاعتراض بالجملة الفعلية :

- من هذا الاعتراض قوله تعالى : "إِنْ لَمْ تَفْعِلُوا - وَ لَنْ تَفْعِلُوا- فَاتَّقُوا النَّارَ" ⁽⁵⁾ ، فجملة (لن تفعلوا) معتبرضة بين الشرط و جوابه ⁽⁶⁾ ، وهي جملة فعلية نصب فعلها بـ (لن) و علامة نصبه حذف النون لأنها من الأفعال الخمسة.

- وكذلك قوله : "وَ أَتُوا بِهِ مُتَشَابِهَا" ⁽⁷⁾ و هو "معتبرض" في آخر كلام ⁽⁸⁾ و هو جملة فعلية فعلها لم يسم فاعله و الواو نائب فاعل.

- و منه قوله : " قل إِنَّ الْهَدِيَ هُدِيُ اللَّهُ " ⁽⁹⁾ و اعتباره جملة واحدة على تقدير جملة (إن) و معموليها مقول القول فهي في محل نصب على المفعولية لفعل القول .

(1) المرسل 5.

(2) الكشاف 6/171.

(3) الأعلى 7.

(4) الكشاف 6/226.

(5) البقرة 24.

(6) الكشاف 1/52.

(7) البقرة 25.

(8) الكشاف 1/55.

(9) آل عمران، 73 و ينظر للكشاف 1/180. و ينظر : الألوسي، روح المعاني، ج 3، ص 200 - 201.

- و مثله قوله تعالى : " قل إن الأمر كله لله "⁽¹⁾ ، فيه جملة (إن) و ما دخلت عليه مفعول للقول .

- و مثله قوله تعالى : " قلت لا أجد ما أحملكم عليه " ⁽²⁾ فجملة (لا أجد) مقول القول .

- قوله : " و قل رب أعوذ بك من همزات الشياطين و أعوذ بك - رب - أن يخضرون " ⁽³⁾
و اعتباره جملة واحدة على تقدير جملتي (أعوذ) مقولاً منصوباً بفعل القول على أنه مفعول به فهي
و إن كانت مركبة إلا أنها واحدة .

- وكذلك قوله : " و الحق أقول " ⁽⁴⁾ على فراءة (الحق) بالفتح على أنه مفعول للفعل (أقول)
مقدم عليه .

- وكذلك قوله سبحانه : " قل إني لن يحييني من الله أحد و لن أجد من دونه ملتحدا " ⁽⁵⁾ ،
و قد تضمن المقول جملتين أيضاً و هما (إني لن يحييني) و (لن أجد) و باعتبارهما مقولاً فالجملة
المعترضة جملة واحدة .

- و من الاعتراض بالجملة الفعلية قوله تعالى : " ليس لك من الأمر شيء " ⁽⁶⁾ ، فإن الجملة و إن
كان أصلها (مبتدأ و خبر) إلا أنها تعد فعلية بعد دخول الفعل الناقص عليها فصار المبتدأ المؤخر
فيها (شيء) اسماً لـ (ليس) مرفوعاً و (لك) خبرها في محل نصب .

- و مثله قوله تعالى : " و ما كانوا ليؤمنوا " ⁽⁷⁾ و قوله : " و كانوا مجرمين " ⁽⁸⁾ و قوله : " و كان
أمر الله مفعولا " ⁽⁹⁾ .

و في جميعها دخلت (كان) على المبتدأ و الخبر فجعلتهما معمولين لها فالجملة فعلية باعتبارها
مصدرة بالفعل و إن كان ناقصا .

(1) آل عمران 154 و الكشاف 208/1.

(2) التوبه 92/2 و الكشاف 209/2.

(3) المؤمنون 97-98 و ينظر الكشاف 109/4.

(4) ص 85 و الكشاف 151/5.

(5) الجن 22 و الكشاف 168.

(6) آل عمران 128 و الكشاف 199/1.

(7) يونس 37 و الكشاف 5/3.

(8) هود 116 و الكشاف 60/3.

(9) الأحزاب 37 و الكشاف 45/5.

- و أما قوله تعالى : " و ل تكون آية للمؤمنين " ⁽¹⁾ فإن صاحب الكشاف يقدر فيه فعلاً أي : ل تكون الكفة آية للمؤمنين فعل ذلك ⁽²⁾ ، و على هذا التقدير فجملة (تكون) و (أن) المصدرية المضمرة في تأويل مصدر محور بلام التعليل ، و الجار و المحور متعلق بـ (فعل) المقدر ، و هي جملة واحدة و إن قدر (ليهديكم) معطوفاً على (تكون) .

- و من الاعتراض في هذا الموضع ، الاعتراض بجملة التنزية ، و قد عدتها الزمخشري اعتراضية في بعض الموضع و لم يصرح باعتراضها في أخرى .

فمما جعله معتبراً قوله تعالى : " ر بما ما خلقت هذا باطلا - سبحانك - فقنا عذاب النار " ⁽³⁾ و قوله : " سبحان الله عما يصفون " ⁽⁴⁾ و أما جملة التنزية في قوله تعالى : " و يجعلون الله البنات سبحانة و لهم ما يشتهون " ⁽⁵⁾ ، فقال إنما للتعجب أو للتتنزية .

و في جميعها يعد (سبحان) مصدراً منصوباً بفعل مخدوف ، و عليه فالمعترض به جملة .

- و مثله في حذف الفعل قوله تعالى : " حقا علينا " ⁽⁶⁾ ، أي : حق علينا حقا .

- و قريب منه الاعتراض بالجملة الدعائية و مثالها قوله تعالى : " غلت أيدهم " ⁽⁷⁾ و هو دعاء على اليهود إذ قالوا : (يد الله مغلولة) .

- و مثله قوله : " فقتل كيف قدر..." ⁽⁸⁾ فهو اعتراض بدعاً إلا أنه تضمن جملتين .

- و من الاعتراض بالجملة قوله تعالى في سياق الحديث عن إبراهيم (ع) : " و اتخذ الله إبراهيم حليلاً " ⁽⁹⁾ ، و فائدتها التأكيد .

- و قوله تعالى : " قال رجالان - أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا - ادْخُلُوهُمُ الْبَابَ " ⁽¹⁰⁾ ، فإن جملة (أنعم) إن لم تعرّب صفة فهي معتبرة ⁽¹¹⁾ و هي فعل و فاعل و الجار و المحور متعلق بالفعل .

(1) الفتح 20.

(2) الكشاف 7/6.

(3) آل عمران 191 و الكشاف 221.

(4) الصافات 159 و الكشاف 5/128.

(5) النحل 57 و الكشاف 3/152.

(6) يونس 103 و الكشاف 3/27.

(7) المائدة 64 و الكشاف 2/37.

(8) المدثر 19-20 و الكشاف 6/179.

(9) النساء 125.

(10) المائدة 23.

(11) الكشاف 2/21.

- وكذلك قوله تعالى : " لا تكلف نفسا إلا وسعها " ⁽¹⁾ و قوله : " و نفصل الآيات لقوم يعلمون " ⁽²⁾ و قوله : " يضاعف لهم العذاب " ⁽³⁾ و قوله : " لا يعلمهم إلا الله " ⁽⁴⁾ و قوله : " و ما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره " ⁽⁵⁾ و قوله : " تأمروني " ⁽⁶⁾ و قوله : " توعدون " ⁽⁷⁾ ، كلها قد وقعت معتبرة و كل منها جملة واحدة لا أكثر، فإن جملة (يعلمون) في محل جر صفة لـ (القوم) و (أن أذكره) في تأويل مصدر منصوب على الإبدال من مفعول (أنساني) الثاني.

- و لا يختلف عنه في كونه جملة واحدة قوله : " و أنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر و هم في غفلة وهم لا يؤمنون " ⁽⁸⁾ فإن جملة (و هم لا يؤمنون) معطوفة على (و هم في غفلة) وهي حالة و (قضى الأمر) مضارف إليها (إذ) ، و (إذ) معمولة لـ (أنذرهم).

و كذلك قوله : " قد علمنا ما فرضا عليهم في أزواجهم و ما ملكت أيمانهم " ⁽⁹⁾. فهو جملة من فعل وفاعل و مفعول، فـ (علمنا) فعل و فاعل و (ما) الموصولة مفعول به و (فرضا عليهم...) صلتها و (ملكـت أيمانـهم) صلة (ما) الثانية المعطوفة على (أزواجـهم) المحرر. و جميع هذه الم العلاقات عائدة إلى المفعول به.

و لا أجد في ما بين يدي من الاعتراض مثلا للاعتراض بجملة الاختصاص و لا بجملة فعل الظن الملغى.

(1) الأعراف 42 و الكشاف 107/2

(2) التوبـة 11 و الكشاف 183/2

(3) هود 20 و الكشاف 34/3

(4) إبراهـيم 9 و الكشاف 113-114/3

(5) الكـهف 63 و الكـشاف 214/3

(6) الزمر 64 و الكـشاف 169/5

(7) ق 32 و الكـشاف 29/6

(8) مريم 39 و الكـشاف 9/4

(9) الأحزـاب 50 و الكـشاف 50/5

2 - الاعتراض بالشرط :

- منه قوله : "إن كتب عليكم القتال" ⁽¹⁾ المعترض في الكلام الوارد على لسان أحد أنبياء بنى إسرائيل و كذلك قوله : "إن ارتبتم" ⁽²⁾ في موضوع الشهادة و قوله : "إن شاء الله" ⁽³⁾ المعترض في الكلام الوارد على لسان يوسف ⁽⁴⁾ .

و في هذه الشواهد جميعها وقع الاعتراض بجملة الشرط و أعني بذلك جملة الشرط بجزائها : جملة الشرط و جملة الجواب فهما متلازمتان و إن حذف الجواب في هذه الشواهد لدلالة السياق عليه، ويمكن تقديره في الأول إن كتب عليكم القتال فقاتلوا و في الثاني : إن ارتبتم فأشهدوا ذوي عدل.... و في الثالث قدره الرمخشري : إن شاء الله دخلتم ⁽⁴⁾ و مثله قوله تعالى : "لتدخلن المسجد الحرام - إن شاء الله - آمين مخلقين رؤوسكم و مقصرين لا تخافون" ⁽⁵⁾ و لم يصرح باعتراضه بل ذكر وجوهاً لمحىء هذا الشرط المتضمن لمشيئة الله في كلامه سبحانه و هي أن يكون على سبيل التعليم لعباده أو أن يكون من كلام الملك أو أن يكون حكاية لقول الرسول (ص) ⁽⁶⁾ ، و هو برأيي يتحمل الاعتراض، و جوابه مذوف كذلك و تقديره كتقدير الآخر.

- و في قوله: "من ترکی فیئما یترکی لنفسه" ⁽⁷⁾ اعتراض بجملة الشرط كاملة، فإن (من) اسم شرط و جملة (ترکی) هي جملة الشرط و (یترکی) جملة الجواب، و قد يرد التركيب الشرطي كاملاً أعني أن لا يحذف جوابه، من ذلك قوله تعالى : "و إن تكذبوا فقد كذب أمم من قبلکم ..." ⁽⁸⁾ فقد ذكر جواب الشرط إلا أنه اعتراض بأكثر من جملة ⁽⁹⁾ .

(1) البقرة 246 و الكشاف 1/141.

(2) المائدة 106 و الكشاف 2/52.

(3) يوسف 99 و الكشاف 3/95.

(4) الكشاف 3/95.

(5) الفتح 27.

(6) الكشاف 6/9.

(7) فاطر 18 و الكشاف 5/82.

(8) العنكبوت 18.

(9) جعل في الكشاف الآيات 18-23 كلها معترضة ، وهي 16 جملة.

3 - الاعتراض بالقسم :

لا أجد صاحب "الكساف" يصرح بقسم معتبر، و لكن يفهم من كلامه اعتبار قوله تعالى : "لعمك إِنَّمَا لِفِي سُكْرَتِهِمْ يَعْمَلُونَ" ⁽¹⁾ معتبرا في قصة لوط (ع) على تقديرات مختلفة منها أن يكون فيه الخطاب للنبي لوط (ع) أو للنبي محمد (ص)، وقد يكون مقولا، فهو في حكم المفعول به، على تقدير : قالت الملائكة لعمك ... ⁽²⁾.

فعلى تقديره قسما معتبرا ، فإن جملة القسم هي : (لعمك) و هو مبدأ حذف خبره و تقديره : (ما أقسم به) ، و جملة (إِنَّمَا لِفِي سُكْرَتِهِمْ يَعْمَلُونَ) جواب القسم .
- و أما في قوله تعالى : " ما أنت بنعمتك ربكم بمحنتون" ⁽³⁾ فلا يعد قوله (بنعمتك ربكم) قسما مع أن المعنى في تقديري يحتمله، بل يجعله حالا من الضمير (أنت) أي على تأويل : ما أنت من عما عليك بمحنون ⁽⁴⁾ ، و قوله (ما أنت ...) كله واقع جوابا لجملة القسم السابقة (و القلم و ما يسطرون).

- و أما قوله : " و الحق أقول " بقراءتي النصب و الجر على حكاية لفظ المقسم به، فإن لفظ (الحق) و إن كان محكيا إلا أنه معمول لفعل القول و على هذا التقدير فليس اعتراضا بجملة قسم.

.72 الحجر .(1)

.163/3 الكشاف .(2)

.2 .(3) القلم من الآية .

.(4) الكشاف 6/139. و ينظر د. عائشة عبد الرحمن، التفسير البصري للقرآن الكريم، ج 2 ص 45، إذ تشير إلى رأي «جمهور المفسرين» في اعتبارها معتبرة.

4 - الاعتراض بجملة النداء :

- منه قوله تعالى على لسان نبيه موسى (ع): "ربنا اطمس على أموالهم و اشدد على قلوبهم"⁽¹⁾ فقوله (ربنا) منادي مضاد مخذوف الأداة، منصوب بفعل النداء المخذوف (أدعوه) كما يقدرها النحاة⁽²⁾. و جملة الفعل و الفاعل المخذوفين و المفعول به المذكور، معتبرضة في كلام موسى (ع)، إلا أن الجملتين بعدها (اطمس ...) و (اشدد...) معترضتان كذلك، و عليه فهذا مثال للاعتراض بأكثر من جملة.

- وأما قوله تعالى : " و قل رب أعوذ بك من هزات الشياطين ... "⁽³⁾ فإن النداء فيه معمول لفعل القول إذ هو من جملة المقول.

و هناك اعترافات أخرى بالنداء إلا أن صاحب "الكساف" لم يذكر أنها اعتراف ، و منها في قوله تعالى : " رب إما ترني ما يوعدون - رب - فلا تجعلني مع القوم الظالمين "⁽⁴⁾ ، فإن النداء الثاني (رب) معترض بين الشرط و جوابه⁽⁵⁾ .
و خلاصة القول أن الاعتراض بالنداء و القسم قليل إذا ما قورن بالاعتراض بغيرهما من الأساليب.

(1) يونس 88 و الكشاف 23/3.

(2) ينظر مثلاً : محمد عبد الغني الأردبيلي، شرح الأنثوذج، تحقيق خضر شلال ، المؤسسة الخزائرية للطباعة، الجزائر، (د.ط)، 1992، ص 82.

(3) المؤمنون 97-98.

(4) المؤمنون 93-94.

(5) د. بسيوني عبد الفتاح فيود، من هدي القرآن الكريم، تفسير بلاغي لسوره المؤمنون، جامعة الأزهر، ط 1، 1989، ص 119.

القسم الثاني : الاعتراض بأكثر من جملة.

١ - الاعتراض بجملتين :

- منه قوله تعالى : " وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ وَ لَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأَنْشَى " ^(١) فقد وقع اعتراضا في الكلام الوارد على لسان أم مريم (ع) و هما جملتان : اسمية وهي : (وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ) و فعلية وهي : (وَ لَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأَنْشَى) ، وهذا على قراءة التاء ساكنة في (وَضَعْتُ) فليست الجملة الأولى من كلامها و إما إذا قرأت مضمومة فإنها تكون من كلامها، و لا تكون معترضة، و على التقدير الثاني يكون الشاهد من الاعتراض بجملة واحدة لا بجملتين .
- و منه كذلك قوله تعالى : " فَاتَّقُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُونَ " ^(٢) فهو مؤلف من جملتين : جملة (اتقوا) و جملة (أطِيعُونَ) .
- و قوله : " وَ كَفِيَ بِاللَّهِ وَلِيَا وَ كَفِيَ بِاللَّهِ نَصِيرًا " ^(٣) اعتراض بجملتين إذا تعلق قوله (من الذين هادوا) الذي بعده بـ (أعدائكم) في قوله (وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ) الذي قبله، و أما إذا تعلق (من الذين هادوا) بـ (الذين أوتوا نصيبا من الكتاب) المتقدم فإن المعرض به ثلات جمل : جملة (وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ) و جملتا (وَ كَفِيَ بِاللَّهِ ...) .
- وفي قوله تعالى : " وَ الصَّلَحُ خَيْرٌ وَ أَحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ الشَّحَ " ^(٤) جملتان معترضتان : اسمية وهي : (وَ الصَّلَحُ خَيْرٌ) ، و فعلية وهي (أَحْضَرَتِ الْأَنْفُسُ الشَّحَ) و فعلها مبني لما لم يسم فاعله، و (الأنفس) نائب فاعل و (الشح) مفعول به .
- قوله : " وَ كَذَلِكَ نَرِي إِبْرَاهِيمَ مُلْكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ لِيَكُونَ مِنَ الْمُوقَنِينَ " ^(٥) جملتان معترضتان أيضا و هما (نَرِي) و (لِيَكُونَ) .
- قوله : " وَ مَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَ إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِفَاسِقِينَ " ^(٦) معترض، و هو جملتان : جملة (مَا وَجَدْنَا) و جملة (إِنْ وَجَدْنَا) و كلتاهم جملة فعلية .

(١) آل عمران 36 و الكشاف 1/171.

(٢) آل عمران 50 و الكشاف 1/176.

(٣) النساء 45 و الكشاف 1/249.

(٤) النساء 128 و الكشاف 1/275.

(٥) الأنعام 75 و الكشاف 2/74.

(٦) الأعراف 102 و الكشاف 2/123.

- و أما قوله سبحانه : " لا تبديل لكلمات الله و ذلك هو الفوز العظيم " ⁽¹⁾ ، فهو جملتان اسميتان.
- و قوله : " يعلم ما تحمل كل أثني و ما تغيب الأرحام و كل شيء عنده بقدار " ⁽²⁾ ، فإنه اعتراض بجملتين: جملة (يعلم) و ما في حيزها من الموصولات و صلاتها ، و هي جملة فعلية سواء أكانت (ما) موصولة أم كانت مصدرية ، و جملة (كل شيء) و هي اسمية.
- و قوله : " فاسألو أهلا الذكر إن كنتم لا تعلمون " ⁽³⁾ اعتراض بجملتين كذلك: جملة الأمر (أسألو) و جملة الشرط (إن كنتم لا تعلمون) ، و قد حذف جوابها للدلالة عليه ؛ و الشرط و الجواب معاً جملة.
- و قوله : " إن الشيطان يسرع بينهم إن الشيطان كان للإنسان عدوا مبينا " ⁽⁴⁾ اعتراض بجملتين أيضاً ، وكلتاهم جملة اسمية كبيرة ، خبرها جملة فعلية.
- و قوله في شأن إبليس : " كان من الجن ففسق عن أمر ربه " ⁽⁵⁾ اعتراض مؤلف من جملتين فعل كل منها ماض إلا أن الأول ناقص و الثاني تام.
- و قوله : " فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر " ⁽⁶⁾ و هو اعتراض بدعاً تضمن جملتين ، أو بجملة مكررة إلا أنهما مرتبatan بالعطف.
- وأخيراً منه قوله تعالى : " إنما أنت مذكر لست عليهم بمسطر " ⁽⁷⁾ ، و هما جملتان كذلك: جملة (إنما) و جملة (لست) .
- هذه أكثر الاعتراضات بجملتين ⁽⁸⁾ .

(1) يونس 64 و الكشاف 3/18.

(2) الرعد 8 و الكشاف 3/100.

(3) النحل 43 و الكشاف 3/149. و ينظر المعنى 2/516.

(4) الإسراء 53. و الكشاف 3/182.

(5) الكهف 50 و الكشاف 3/210.

(6) المدثر 19-23 و الكشاف 6/179.

(7) الغاشية 21-22 و الكشاف 6/229.

(8) أشير كذلك إلى بعض ما لم أتناوله بالتحليل: البقرة 223، 233 ، طه 111-112.

- منه قوله تعالى : " قد حلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين " ⁽¹⁾ ؛ وفيه اعتراض بثلاث جمل و هي : (حلت) و جملة (سيروا) و جملة (انظروا).

- و قوله : " و لو أن أهل القرى آمنوا و اتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء و الأرض و لكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون " ⁽²⁾.

وعبارة الزمخشرى هنا ليست صريحة في عدد الجمل المعتبر لها و قد تقدم في الفصل الثاني ⁽³⁾ قول ابن هشام في تحقيق عددها و هو ثلات :

- الأولى هي جملة الشرط و الجواب (و لو أن ... [إلى قوله [الأرض)
- الثانية (و لكن كذبوا)
- الثالثة (فأخذناهم بما كانوا يكسبون).

و قد سبقت الإشارة إلى اعتبار قوله تعالى : " ربنا اطمس على أموالهم و اشدد على قلوبهم " اعتراضًا بثلاث جمل ⁽⁴⁾ .

- و منه قوله تعالى : " الله خالق كل شيء و هو على كل شيء وكيل له مقاييس السموات و الأرض " ⁽⁵⁾ و هو ثلات جمل و جميعها اسمية.

(1) آل عمران 137 و الكشف 1/202.

(2) الأعراف 96 و الكشف 2/122.

(3) صفحة 27 من هذا المخطوط.

(4) ينظر (الاعتراض بالنداء في البحث السابق من هذا الفصل) .

(5) الزمر 62-63 و الكشف 5/169.

3 - الاعتراض بأكثر من ثلاث جمل :3 . 1 - الاعتراض بأربع جمل :

- منه قوله تعالى : " و لو أن للذين ظلموا ما في الأرض جميعا و مثله معه لافتدوا به من سوء العذاب يوم القيمة وَبِمَا لَهُمْ مِنْ أَذْلَالٍ يَحْتَسِبُونَ " ⁽¹⁾ ، و هو أربع جمل : فجملة الشرط أعني الشرط و الجواب معا و هي (و لو أن) للذين ظلموا ...) إلى قوله (يوم القيمة) كلها جملة، و جملتا (بدا لهم) و جملة (حاق بهم).
- و منه قوله تعالى : " لا تمندن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم و لا تحزن عليهم و احفظ جناحك للمؤمنين و قل إني أنا النذير للمؤمنين " ⁽²⁾ .
- و هو أربع جمل كذلك : اثنان مصدرتان بنهي و هما (لا تمند ...) و (لا تحزن ...) و اثنان أمريتان و هما (احفظ ...) و (قل ...).

2.3 - الاعتراض بأكثر من أربع جمل :

يفهم من كلام الزمخشري أنه يجعل قوله تعالى : " ذلكم فسوق اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهm و اخشون اليوم أكملت لكم دينكم و أتممت عليكم نعمتي و رضيت لكم الإسلام دينا " ⁽³⁾ يجعله كله اعتراضا، و إذا كان كذلك فهو اعتراض بسبع جمل : (ذلكم فسوق) جملة و (اليوم يئس الذين كفروا من دينكم) جملة، و (فلا تخشوهm) جملة، و (اخشون) جملة، و (اليوم أكملت لكم دينكم) جملة، و (أتممت عليكم نعمتي) جملة، و (رضيت لكم الإسلام دينا) جملة، فعددتها سبع.

- كما أنه جعل قوله تعالى : " و إن تكذبوا ... (إلى قوله) و أولئك لهم عذاب أليم " ⁽⁴⁾ كله معتبرا في قصة إبراهيم ، فقبله وردت توجيهات إبراهيم لقومه ، و بعده قوله تعالى : " مما كان جواب قومه إلا أن قالوا اقتلوه ... " أي جواهم على تلك التوجيهات النبوية ، و ما بينهما اعتراض.

(1) الزمر 46-48 و الكشاف 5/166.

(2) الحجر 88-89 و الكشاف 3/139.

(3) المائدة 3 و الكشاف 2/14.

(4) العنكبوت 23-24 و الكشاف 4/244.

و إذا كان كذلك ، فهو اعتراض بست عشرة جملة و هي : (و إن تكذبوا فقد كذب أمم من قبلكم / و مع على الرسول إلا البلاغ المبين / أو لم يروا كيف يبدئ الله الخلق / ثم يعيده / إن ذلك على الله يسير / قل سيروا في الأرض / فانظروا كيف بدأ الخلق / ثم الله ينشئ النشأة الآخرة / إن الله على كل شيء قادر / يعذب من يشاء / ويرحم من يشاء / و إليه تقلبون / و ما أنت بمعجزتين في الأرض و لا في السماء / و ما لكم من دون الله من ولية و نصیر / و الذين كفروا بايات الله و لقائه أولئك ينسوا من رحمتي / و أولئك لهم عذاب أليم) .

و هذا الاعتراض نادر و ذلك لطوله . و المستخلص من هذا العرض أن أكثر الاعتراض يقع بالجملة الواحدة و إن كانت جملة كبرى أو كثرت متعلقاتها .

القسم الثالث : الاعتراض في أسلوب الشرط و الاعتراض :

1 - اعتراض الشرط على الشرط :

تقدم في الفصل السابق الإشارة إلى حالات ليست من هذا الاعتراض ، و في الآيات التي قال بها الرحمن ما يحتمله.

- فمنها قوله تعالى : " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراًوصية ... "⁽¹⁾ ، و هو يجعل (الوصية) فاعلا (أي نائب فاعل) لـ (كتب) ⁽²⁾ ، وفيه شرطان هما : (إذا حضر...) و (إن ترك...) ، و ليس لهما جواب ، و عليه فليس هذا من اعتراض الشرط على الشرط لأن كونه منه يقتضي وجود شرطين و جواب واحد.

و يكون منه في حالة تقدير الفاء في (الوصية) لتكون جواباً ، على تقدير الأخفش ⁽³⁾ .
- و منها قوله تعالى : " و لا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم " ⁽⁴⁾ ، و هو على لسان نوح (ع). و فيه كذلك شرطان (إن أردت ...) و (إن كان الله يريد أن يغويكم...) ، و لا جواب لهما مذكور ، و عليه فليس هذا من اعتراض الشرط على الشرط ، فلا يعد جواباً قوله (لا ينفعكم نصحي) المتقدم على الشرطين إذ لا يتقدم الجواب على الشرط بل هو دليل الجواب.

و يكون من هذا الاعتراض إذا قدر : إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي ⁽⁵⁾ .

- و منها قوله تعالى : " و امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم و ما ملكت أيماهم " ⁽⁶⁾ .

(1) البقرة 180 .

(2) الكشاف 109/1 .

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 372/2 .

(4) هود 34 و الكشاف 37/3 .

(5) البرهان 370/2، 373/2 .

(6) الأحزاب 50 .

و لم يقل الزمخشرى باعتراضه، بل جعل قوله تعالى (قد علمنا ...) فقط معتبرضاً، و اعتبر (لكيلا لا يكون عليك حرج) الذي بعده متصلًا - (خالصة ...) ⁽¹⁾ .
و في الآية شرطان : (إن وهبت ...) و (إن أراد ...) و ليس بعدهما جواب ، فهو محفوظ لدلالة السابق عليه و هو (أحللنا ...) و هو - لذلك - ليس من هذا الاعتراض ، بل يكون على تقدير : إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها أحللناها ⁽²⁾ .
و على ما تقدم فليست هذه الآيات من اعتراض الشرط على الشرط إلا بما ذكرت من تقدير.

2 - الاعتراض في الاعتراض :

منه قوله تعالى : " و إذ قال لقمان لابنه و هو يعظه يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم - و وصينا الإنسان بوالديه - حملته أمه وهنا على وهن و حمله و فصاله في عامين - أن اشكري لوالديك إلى المصير و إن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما و صاحبهما في الدنيا معروفا و اتبع سبيل من أناب إلى ثم إلى مرجعكم فأنبثكم بما كنتم تعملون - يا بني إنها إن تكون مثقال حبة من خردل فتكون في صخرة أو في السموات أو في الأرض يأت بها الله إن الله لطيف حبير " ⁽³⁾ .

فإن قوله " و وصينا الإنسان (إلى قوله) تعلمون " اعتراض بين كلام لقمان لابنه و هو (يا بني لا تشرك ...) و (يا بني إن تكون ...)، وقد تضمن الاعتراض نفسه اعتراضًا آخر هو قوله (حملته أمه وهنا على وهن و فصاله في عامين) و (حملتان) (حملته أمه) و (حمله و فصاله في عامين)، فيكون اعتراضًا في اعتراض .

- و منه كذلك قوله: " فلا أقسم ب الواقع النجوم - و إنه لقسم - لو تعلمون - عظيم - إنه لقرآن كريم في كتاب مكتنون ..." ⁽⁴⁾ ، وفيه اعتراض بين القسم و جوابه و (ما) (لا أقسم ...) و (إنه لقرآن كريم) ، و المفترض به قوله (و إنه لقسم لو تعلمون عظيم) و قد تضمن كذلك اعتراضًا و هو الشرط (لو تعلمون)، فإنه معتبر بين (قسم) الموصوف و (عظيم) صفتة و قد اعتبره الزمخشرى اعتراضين، إلا أنه اعتراض في اعتراض.

(1) الكشاف 50/5.

(2) البرهان 371/2.

(3) لقمان 14-16 و الكشاف 19/5.

(4) الراقة 75-80 و الكشاف 79/6.

خلاصة :

أخلص مما سبق إلى ما يلي :

- أن الاعتراض في القرآن الكريم كثير، وقد أحصيت منه أكثر من مئة موضع له⁽¹⁾ ، في ما اعتمدته مدونة في هذا الفصل، وهو تفسير "الكساف".
- وأن أكثر ما يقع بين كلامين متصلين اتصالاً لفظياً يعني بين جملتين متعاطفتين.
- وأنه يقل بين الجزأين شديدي الاتصال من مثل بعض التوابع، فلا أجد له أمثلة كثيرة بين التوكيد والمؤكدة ، أو بين الصفة والموصوف ، و ذلك لقلته في هذه الموضع أو لعدم التنصيص عليه في المدونة .
- وأن أكثر ما يقع بالجملة ، وقد أحصيت أكثر من سبعين موضعًا له ، و ذلك ما يوافق ما تقدم في البحث النظري من أن أقل ما يعترض به جملة، لاستقلالها عن المعارض فيه، كما يوافق الغرض من الاعتراض إذ إن الاعتراض الطويل (بأكثر من جملة) من شأنه أن ينسى السامع الكلام السابق المعارض فيه، بينما الغرض التأكيد لا التنسي.
- وأن هناك تناسباً بين الاعتراض بالجملة الاسمية و الاعتراض بالجملة الفعلية⁽²⁾ ، كما يلاحظ هذا التنااسب في الاعتراض بجملتين - و هو كثير كذلك - بين كونهما فعليتين أو اسميتين أو فعلية و اسمية .
- وأن للمعنى الأهمية كل الأهمية في تحديد الاعتراض و يتخلّى ذلك خاصّة في تعليق بعض الكلام ببعضه، و هل النظم إلا تعلق بعض الكلام ببعض ؟
- و هنا أشير إلى اختلاف القراءات القرآنية و أثر ذلك في تحديد الاعتراض و توجيهه، فاختلاف القراءة قد يؤدي إلى اختلاف المعنى و ذلك يقتضي اختلاف الاعتراض و المعارض فيه. و لا ريب أن الاعتراض في القرآن الكريم ليس منحصراً في ما نص عليه الزمخشري، و لكن تقييدي بـ "الكساف" جعلني أكتفي بما ذكر فيه و أشير أحياناً إلى ما لم ينص عليه من آيات الاعتراض.

(1) ينظر الملحق، وهو يتضمن (111) موضعًا للاعتراض.

(2) قد أحصيت بضعًا وثلاثين موضعًا لكل منها فيما ذكرت من ا Unterstütبات الزمخشري .

الفصل الثالث:

موازنة بين

المترادف في

الكلام العربي

والمحترض في

القرآن المكري.

المبحث الأول :

أعراض الاعتراض البلاغية

بين الكلام العربي و القرآن الكريم

المطلب الأول : أغراض الاعتراض في الكلام العربي :

أعني بالأغراض : الدلالات أو المعاني التي يفيدها، و قد عبر عنها في التراث البلاغي :
ـ (النكت) أو (الأسباب) أو (الفوائد)⁽¹⁾.

و كما سبق في "مبحث الاعتراض عند البلاغيين" فإن غرض الاعتراض يقيد بمعايرة "دفع الإبهام"⁽²⁾، ذلك لأن دفع الإبهام عرض الاحتراس، و سأذكر في ما يأتي أهم الأغراض التي يُؤتى لأجلها بالاعتراض.

1 - التأكيد : أهم أغراض الاعتراض التأكيد، بذلك قال ابن حني⁽³⁾ و ابن هشام⁽⁴⁾ و عبر عنه بـ "التفوية" و لا غرو أن جعل الزركشي الاعتراض أحد أقسام التأكيد⁽⁵⁾ و جعل ابن الأثير التأكيد غرضا للقسم المنيد من الاعتراض⁽⁶⁾.

و مما يتحقق هذا الغرض البلاغي الاعتراض بالقسم، فإن فائدة القسم هي تأكيد معنى القسم عليه أعني جملة حواب القسم، فإن اعتراض القسم كانت فائدته تأكيد معنى الكلام المعرض فيه.
و منه قول الشاعر: و كل أخ مفارقه أخوه *** - لعمر أبيك - إلا الفرقدان⁽⁷⁾.
فإن جملة القسم المعرضة فيه مؤكدة لمعنى البيت و هو لزوم الفراق بعد اللقاء و إن طال، فحياة البشر قصيرة و الدهر يعمل على تفريق الإخوان و الخلان.

(1) ينظر مثلا "الإيضاح" القردوبي ص 197.

(2) ينظر مبحث (الاعتراض عند البلاغيين) في الفصل الأول من هذا البحث.

(3) الحصانص 335/1.

(4) المغني 2/506.

(5) البرهان 3/56.

(6) المثل السائر ص 41.

(7) من شواهد المغني برقم 106. ط المكتبة العصرية. وهو في "خزانة الأدب" للبغدادي، 3/426، منسوباً لاثنين من الشعراء و هما حضرمي بن عامر و عمرو بن معدىكرب ، و(إلا) فيه تعرّب صفة لـ (كل) و ليست استثنائية .

2 - التقرير (الإثبات) : من الاعتراض التقريري ما كان يقول حارِ مجرى المثل أو الحكمة، و هذان يُؤتى بهما لتقرير الكلام وإثباته في الأذهان.

و منه قول زهير: لعمرك - و الخطوب مغيرات *** و في طول المعاشرة التقالي -
لقد باليت مظعن أم أوفى *** ولكن أم أوفى لا تبالي⁽¹⁾

فقد اعترض بين القسم وجوابه، و المقسم به عمر المخاطب (أو عمر الشاعر نفسه في رواية أخرى)، و المقسم عليه هو تأثره لفراق زوجته أم أوفى بعد طول معاشرة أورثت حفاء بينهما، و الاعتراض هنا بما يشبه الحقيقة المسلمة و هي أن طول المعاشرة قد يجافي بين المتحابين كما أن الأيام وما فيها من حوادث، قد تقرب المتحابين، و ذلك شأن الشاعر و زوجته، و أمثلة الاعتراضات التقريرية كثيرة.

و هو كثير في الشعر و النثر.

3 - التنبية :

و مثاله قول حميل : و قلت لها : بيبي و ببنك - فاعلمي - *** من الله ميثاق له و عهود⁽²⁾ و الاعتراض فيه بالجملة (فاعلمي) يفيد التنبية على أهمية الأمر الذي بينهما و هو مضمون الكلام المعتبر فيه (بيبي و ببنك من الله ميثاق و عهود).

و مثله قوله على لسانها: و ما قلت هذا - فاعلمن - تجنيا *** لصرم، و لا هذا بنا عنك يقصر⁽³⁾ فالاعتراض فيه يفيد التنبية - كذلك - على مقصدها من قوله السائق و هو النصح له بالابتعاد و مقصدها من محاولة إبعاده الخوف عليه و ليس الرغبة في قطع الصلة بينهما، و يدل عليه قوله على لسانها أيضا : و لكنني - أهلي فداؤك - أتقى *** عليك عيون الكاشحين و أحذر⁽⁴⁾ و لعل من الاعتراض المفيد للتنبية الاعتراض بالنداء، إذقصد من النداء هو تنبية للمخاطب على الاهتمام بمضمون الكلام، و لا أعني الخصاره فيه مطلقا، بل إنه قد يفيد معانٍ أخرى غير التنبية. و لعل مما يفيد هذا المعنى قول عمرو بن كلثوم في المعلقة، و هو في مقام الفخر:

إليكم - يا بني بكر - إليكم *** ألمًا تعرفوا منا اليقينا⁽⁵⁾.

(1) ديوان زهير، ص 57.

(2) ديوان حميل بشنة ، ص 44.

(3) و (4) نفسه ، ص 61 .

(5) الروزني ، شرح المعلقات ، ص 120.

فإن النداء (يا بني بكر) معتبر بين اسمي الفعل (إليكم) و الثاني منها توكيده للأول، و ربما أفاد النداء تخصيص المندى، بالأمر الوارد في البيت.

و كثيراً ما يكون الاعتراض بالنداء مفيداً للتبنيه في مقام التعليم و النصح، فما أكثر الحمل المعتبرة في كلام المعلمين والناصحين، يوردوها لأجل التبنيه على ما يعلمون وما ينصحون به حرصاً على استيعابه ووعيه، من مثل (انتبه ، واستمع ، ويا فلان...).

4 - التوضيح : هذا الغرض قريب مما سمي "دفع الإيهام" ، فمنه قول الشاعر :

فلا صرمه ييدو - وفي اليأس راحة - *** و لا وصله ييدو لنا فنكارمه⁽¹⁾.

فإن قوله (فلا صرمه ييدو) يدعوه إلى التساؤل : كيف يرجو الشاعر قطع المخبر عنده الصلة بينهما؟ فيأتي الجواب: إن في اليأس من الوصول راحة، أو قل إن حالة اليأس من الوصول أخف وطأنا من حالة الغموض حين لا وصل و لا قطع معلن.

و لعل منه كذلك قول أبي ماضي - من المحدثين -:

ليس الوقوف على الأطلال من خلقي *** و لا البكاء على ما فات من شيء

ولكن مصرًا - وما نفسي بناسية *** مليكة الشرق ذات النيل و الهرم -

صرفت فيها شطر الصبا فما خشيت *** نفسي العثار ولا نفسي من الوصم⁽²⁾.

5 - التزية : و هو نفي النقائص و ما لا يليق، و هو في كلام المؤمنين مقترب بذكر اسم الحلالـة، كقولنا : إن الله - سبحانه - رحيم بعباده، و كذلك قولنا : (تعالى) و (عز و جل).

6 - الدعاء : و منه قول الشاعر : إن الثمانين - و بلغتها - *** قد أحوجت سمعي إلى ترجمان⁽³⁾ و الغرض من جملة (بلغتها) الدعاء للمخاطب بطول العمر و بلوغ الثمانين، ولو تأخرت إلى آخر البيت ل كانت دعاء عليه بضعف السمع.

(1) البيت في "نقد الشعر" ص 83 و في الصناعتين ص 392.

(2) "أجمل ما كتب شاعر الطلاسم" ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د.ط)، 1996، ص 46.

(3) هو في أكثر من مرجع ينظر مثلاً : المغني 2 / 508.

و لعل منه كذلك قول النبي:

و تتحقر الدنيا احتقار بحرب *** يرى أن ما فيها - و حاشاك - فانيا⁽¹⁾.

فقوله (و حاشاك) قد يقدر احتراسا، وقد يفهم منه الدعاء بامتداد العمر، وقد يكون مفدا للتنزيه عن معنى الفناء الوارد في البيت، وإذا كان ذلك هو مقصد، فليس إلا على سبيل المبالغة، فـ (كل من عليها فان)⁽²⁾.

و من أشهر الاعتراض المقصود به الدعاء ما يرد في الكلام من جمل مثل الصلاة على الأنبياء والمرسلين و الدعاء بالرضاوان للصحابة، و الدعاء بالرحمة لمن مات ... يرد كل ذلك على سبيل الاعتراض في أثناء الكلام و ليس هو الموضوع الأصلي للكلام.

و مثله في الاعتراض بالدعاء، الدعاء على الشخص أو الشيء بما هو أذى له من مثل اللعنة و ال�لاك و غيرهما...

و أما قوله (لا أبأ لك) و (ثكلتك أمك) و أمثلهما من العبارات فإنما لا يقصد بها الدعاءحقيقة بالموت بل يقصد بها مجرد التنبيه.

7 - المدح أو الذم :

و قريب من معنى الدعاء الحسن، المدح، منه قول الحلي:

فإن من أنفذَ الرحمنُ دعوته *** - و أنت ذاك - لديه الجار لم يُضم⁽³⁾.

فإن قوله (و أنت ذاك) جملة معتبرضة أفادت نسبة الحصول المذكورة في البيت إلى المخاطب و في ذلك مدح له. و قريب منه في نسبة صفة البخل إلى المخاطب قول الشاعر:
فلو أن الباحلين - و أنت منهم - *** رأوك تعلموا منك المطلا⁽⁴⁾.

(1) ينظر : ابن القيم الجوزية ، كتاب الفوائد، ص 97. إذ جعله من الاحتراس.

(2) الرحمن 26.

(3) صفي الدين الحلي، شرح الكافية البدعية، ص 320، وهو في الديوان، دار صادر، بيروت، (د.ت)، (د.ط)، ص 701.

(4) بيت مشهور لكثير، ومن مثل به العسكري في محسن الشر و النظم ، ص 112، وقد سبقت الإشارة إليه في الفصل

الأول ص 10.

8 - الاحتجاج و الرد على الخصم :

يرد الاعتراض في سياق الحاجة ، أو بعد نقل كلام الخصوم ، قصد الرد عليه أو تكذيبه نحو قول النابغة الذهبي : ألا زعمت بنو سعد بأنِ *** - ألا كذبوا - كبير السن فاني⁽¹⁾. فإن قوله (ألا كذبوا) المعارض في البيت بين معمولي (أن) تكذيب للزعم المذكور في أوله.

9 - التعظيم : و هو تعظيم المعارض فيه لا سيما إذا كان قسما، فإن الاعتراض حينئذ يفيد تعظيم المقسم به، و ذلك نحو قول النابغة :

لعمري - و ما عمري علي بھین - *** لقد نطقت بطلا علي الأقارب⁽²⁾ .

فإنه - و هو في مقام الاعتذار للنعمان - يحاول درء التهمة عن نفسه ، و يقسم بعمره على بطلان الوشاية التي وشى بها بنو قريع لدى النعمان، و اعترض بين المقسم به، و هو عمره، و بين المقسم عليه و هو بطلان الوشاية، و فائدة الاعتراض هنا تعظيم المقسم به إذ قال: (و ما عمري علي بھین).

10 - التخصيص :

ما يؤدي هذا المعنى، الاعتراض بجملة الاختصاص، و منه الحديث الشريف : " إننا - معاشر الأنبياء - لا نورث ..." ⁽³⁾ فإن جملة (معاشر الأنبياء) بتقدير الفعل (أخص) أفادت تخصيص الأنبياء (عليهم السلام) بمنع توريث المال.

و منه قول الشاعر: نحن - بني ضبة - أصحاب الجمل *** نتعى ابن عفان بأطراف الأسل⁽⁴⁾ . فإن الشاعر يخص قومه بذكر موقفهم في معركة الجمل للمطالبة بالثار للخلفية عثمان بن عفان (ض). و جملة (بني ضبة) أفادت تخصيص بني ضبة بالحكم الوارد في البيت، و قد تكون لإفادة معنى المدح أو الفخر. و لا تنحصر أغراض الاعتراض فيما ذكرت، فلا ريب أنها تتعدد بتنوع المعانى في نفس المتكلم.

(1) ديوان النابغة ص 125.

(2) نفسه، ص 73.

(3) استشهد به في المغني ، 507/2 ، وفي شرح شذور الذهب، ص 202، وهو في "كتاب زينة البحاري" ، جمع و تصحیح الشیخ ضیاء الدین ، دار الغرب الإسلامی، بيروت ، ط 1، 1986، برقم (1051) ص 214 و قد ورد مختصرا حذفت منه جملة الاختصاص.

(4) مثل به في شرح شذور الذهب، ص 204.

2 - الاعتراض في الأسلوب القصصي :

قد وعدتُ في الفصل الأول بالعودة إلى دراسة عن الاعتراض في القصة⁽¹⁾ ، و فيها يشير الدارس إلى أن الاعتراض مأثور في القرآن الكريم، و في الشعر و لدى أرباب صناعة البيان كالملاحظ، و يذكر بعض الأغراض التي يرد من أجلها.

و في تطبيقه على قصة "صح النوم" لـ يحيى حقي، يلاحظ عليه استخدامه الجمل الاعتراضية بإسراف⁽²⁾، و من الأغراض التي أفادها : وصف المتكلمين بأوصاف حسنة في قوله : "فقال أبناء قريتنا - و سرى من قولهم أنهم أهل ظرف و تسامح و طيبة - أن المهندس..."⁽³⁾ .

- و منها نداء يتضمن التنبية و العتاب في قوله : "إننا هنا - يا أخي - على بعد فركرة كعب من خطك ..."⁽⁴⁾ .

- و قد تتضمن الجمل الاعتراضية تحسيداً للمشاهد، أو كشفاً عن سلوك الشخصيات⁽⁵⁾ . و فيما يتعلق بخصائصها التركيبية، فإن الدارس يلاحظ كونها أطول من الجمل المعرض فيها⁽⁶⁾ . و قد تنطبع بطابع التعقيب، و هو مأخذ يأخذ الدارس على كاتب القصة، فيرى أنها "توقف حركة الصراع الدرامي" و أن تتابعها يؤدي إلى تشتيت الذهن و إرهاقه بالتتابع المستمرة لحمولات المعانٍ الجديدة التي يفرغها و يتحفف منها من وقت لآخر "⁽⁷⁾ .

(1) عبد الفتاح عثمان ، الأسلوب القصصي عند يحيى حقي ، مكتبة الشباب، القاهرة (د.ط) ، (د.ت)، ص 194.

(2) نفسه ، ص 194.

(3) نفسه ، ص 195.

(4) نفسه ، ص 195.

(5) نفسه 196. و 197.

(6) نفسه ، ص 196.

(7) نفسه ، ص 199.

و إنما أتُعَدّ - برأيه - تدخلاً مباشراً سافراً، يفرض ذاتيته فرضاً على القارئ⁽¹⁾، و لشن كان هذا الأمر يجعلها ذات تأثير سلي في أسلوب القصة إلا أنه لا ينفي فوائدها مطلقاً. كما لاحظ الدارس أن الجمل الاعترافية لازمة أسلوبية لدى يحيى حقي، ليس في القصة المذكورة فقط، بل هو كذلك في قصصه الأخرى مثل (عنتر و جوليت) و (السلحفاة طير) و (كنا ثلاثة أيتام) و (كن... كان)⁽²⁾.

و ذلك ما ألاحظه أيضاً، و أحيل على قصص أخرى للكاتب مثل (قديل أم هاشم) و (القديس لا يحار) و (بني و بنات) و على سيرته الذاتية بقلمه⁽³⁾ و بعض ما كتب عنه من دراسات⁽⁴⁾.

(1) نفسه 200/201.

(2) المرجع السابق، ص 203-204.

(3) يحيى حقي، "قديل أم هاشم" (مجموعة قصصية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (د. ط)، (ضمن مطبوعات مكتبة الأسرة)، 2000.

(4) د. عبد الفتاح عثمان ، " يحيى حقي، عاشق اللغة القومية "، مجلة العربي، الكويت ، عدد 412، ص 24 ، و ينظر كذلك: د . سيد حامد النساج، " يحيى حقي، عطر الأجياب " مجلة الفيصل، الرياض ، عدد 225. (أوت 1995)، ص 40.

المطلب الثاني : أغراض الاعتراض في القرآن الكريم :

إن أغراضه كثيرة ولكنني أذكر أكثرها ترددًا و منها :

1 - التأكيد :

من الاعتراض المؤكد قوله تعالى : " وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ " ⁽¹⁾ إذا قدر حملة اعتراضية، فيكون تأكيداً لكلام أبناء يعقوب (ع)، المتضمن عبادة الله و توحيده، و اعتبرها صاحب "الكاف الشاف" اعتراضية مؤكدة أو حالية ⁽²⁾ .

- و قوله : " إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمُ بِالْقَسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ " ⁽³⁾ فإنه على قراءة (أن) الأولى بالكسر و الثانية بالفتح اعتراض مؤكد لضالعون الشهادة المعرض فيه ⁽⁴⁾ .

- و قوله : " آباؤكُمْ وَأَبْناؤكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيْمَانَ أَقْرَبِ لَكُمْ نَفْعًا " ⁽⁵⁾ المعترض في آية الميراث مؤكداً كذلك لضالعون الوصية ⁽⁶⁾ .

- و قوله : " وَاتْخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا " ⁽⁸⁾ .

- و قوله، في آية الحرمات : " ذَلِكُمْ فُسُقُّ، الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ... " ⁽⁹⁾ ، أفاد تأكيد تحرير الخيانة، وذلك من حملة الدين الكامل و الإسلام المرضي ⁽¹⁰⁾ .

- و قوله : " وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ - لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ - فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ " ⁽¹¹⁾ ، و فيه اعتراض قوله (لا برهان له به) بين الشرط و الجواب تأكيداً لنفي الألوهية عن ما سوى الله ⁽¹²⁾ .

- و قوله : " إِنَّ فَرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجِنودَهُمَا كَانُوا حَاطِئِينَ " ⁽¹³⁾ حملة معتبرضة في قصة موسى (ع) في أشاء الكلام في شأن فرعون، و فائدة الاعتراض تبيان خطتهم ⁽¹⁴⁾ .

(1) البقرة 133. (2) الكاف الشاف 95/1.

(3) آل عمران 18. (4) الكاف الشاف 165/1.

(5) النساء 11. (6) الكاف الشاف 233/1.

(7) النساء 125. (8) الكاف الشاف 274/1.

(9) المائدة 3. (10) الكاف الشاف 14/2.

(11) المؤمنون 117. (12) الكاف الشاف 112/4، و تفسير بلاغي لسوره المؤمنون ص 160.

(13) الفصل 8. (14) الكاف الشاف 116/4.

- و قوله : " و وصينا الإنسان بوالديه... إن اشكر لي ولوالديك ... " ⁽¹⁾ فإنه تأكيد لما في وصية لقمان ⁽²⁾.
- و قوله: " لَوْ مِنْ تَرَكَى فَإِنَّمَا يَتَرَكَى لِنَفْسِهِ " ⁽³⁾ و هو جملة شرطية معترضة أفادت التأكيد ⁽⁴⁾.
- و منه كذلك قوله : " قَالَ فَالْحَقُّ - وَ الْحَقُّ أَقُولُ - لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ... " ⁽⁵⁾ فإن الاعتراض فيه أفاد التوكيد والتشديد ⁽⁶⁾ إذ هو معترض في أسلوب القسم، بين القسم وجوابه، و القسم أسلوب تأكيد، فالاعتراض يفيد زيادة التأكيد.
- و أمثلة الاعتراض المؤكدة في القرآن الكريم من الكثرة بحيث تجعله الغرض الأول له، منها ما نص عليه صاحب الكشاف و منها ما لم ينص عليه.

2 - التقرير :

- منه قوله تعالى : " وَأَتَوْا بِهِ مُتَشَابِهِ " ⁽⁷⁾ فهو معترض في سياق النعم التي أعدها الله لعباده في الجنة، وقد أفاد تقرير تشابه ثمار الجنـة و ثمار الدنيا، لأن طبيعة النفس أن تأنس بالمؤلف ⁽⁸⁾.
- و مثله قوله تعالى : " وَجَعَلُوا أَعْزَةً أَهْلَهَا أَذْلَةً وَ كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ " ⁽⁹⁾.
- فإذا قدر معترضا في قصة سليمان (ع) و بلقيس ، فإن غرضه التقرير، أي تقرير كلامها السابق و هو " إِنَّ الْمَلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا "، و لعله من كلام الله لا من كلام بلقيس ⁽¹⁰⁾.

3 - التوضيح و التفسير :

ما يفيدهما قوله : " وَ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَ كَسْوَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ - لَا تَكْلُفْ نَفْسٍ إِلَّا وَسْعُهَا، لَا تَضْرِبِ الْمَوْلَدَهَا وَ لَا مَوْلُودَ لَهُ بَوْلَدَهُ - وَ عَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ " ⁽¹¹⁾، فإن قوله لا تكفل ... لا تضر (معترض لتفسير المعروف) ⁽¹²⁾، فهو نفي التكليف بما ليس في الوسع و نفي المضاربة بالوالدين.

-
- | | |
|------------------|--------------------|
| (1) لقمان 14. | (2) الكشاف 1/95. |
| (3) فاطر 18. | (4) الكشاف 5/82. |
| (5) سورة ص 85. | (6) الكشاف 5/151. |
| (7) البقرة 25. | (8) الكشاف 1/55. |
| (9) النمل 34. | (10) الكشاف 1/51. |
| (11) البقرة 233. | (12) الكشاف 1/136. |

و لعل منه كذلك قوله تعالى في شأن إبليس حين أمره و الملائكة بالسجود لأدم فأبي، فقال: " كان من الجن ففسق عن أمر ربه "⁽¹⁾.

قال الرمخنري إن هذا الكلام المعرض تعمد من الله تعالى لصيانته الملائكة عن وقوع شبهة في عصمتهم "⁽²⁾ ففائدة الاعتراض هنا توضيح ما قد يخفى على القارئ (أو السامع) من شأن إبليس، فإنه وإن كان معنِّياً بالأمر مع الملائكة بالسجود، إلا أنه ليس منهم بل من الجن، و لا هو معصوم عن الخطأ مثلهم، فإنهم " لا يعصون الله ما أمرهم و يفعلون ما يؤمرون" ⁽³⁾.

4 - التنزيه :

منه قوله تعالى على لسان المؤمنين: " ربنا ما خلقت هذا باطلًا - سبحانك - فقنا عذاب النار" ⁽⁴⁾ فقوله (سبحانك) تنزيه له من العبث و الخلق بغير حكمة ⁽⁵⁾.
- و مثله قوله تعالى: " و يجعلون الله البنات - سبحانه - و هم ما يشتهون " ⁽⁶⁾ فجملة التنزيه معتبرة بين عقائد المشركين و مزاعمهم الباطلة، و فائدة الاعتراض تنزيه الله تعالى عن تلك العقائد ، و قد تفيد التعجب ⁽⁷⁾، فإن أمرهم عجب ينسبون الله تعالى ما يكرهون
يريدُون لأنفسهم ما يحبون.

- و مثله قوله تعالى: " سبحان الله عما يصفون" ⁽⁸⁾، فهو معتبر لتنزيه الله تعالى عما وصفه به المشركون و هو جعلهم بينه و بين الجنة نسبيا، فإذا كان المقصود من (الجنة) هنا (الملائكة) ⁽⁹⁾ وصفوا بذلك من الاحتنان (أي الاستئثار)، فيكون معنى هذه الآية مقاربة لمعنى الآية السابقة و هو تنزيه الله تعالى عن زعم المشركين حين قالوا : إن الملائكة بنات الله، تعالى الله عن ذلك.

(1) الكهف 50.

(3) التحريم 6.

(5) الكشف 1/221.

(2) الكشاف 3/201.

(4) آل عمران 191.

(6) النحل 57.

(7) الكشاف 3/152 و قد وجدت من يعدها دالة على النفي ، ينظر: د. أحمد ماهر البقرى أسلوب النفي في القرآن، المكتب العربي الحديث - الإسكندرية د.ط، 1989. ص 260.

(8) الصافات 159.

(9) الكشاف 5/127.

5- الدعاء :

- منه قوله تعالى : "غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ" ⁽¹⁾ فإنه معتبر بين كلامه تعالى في شأن اليهود، وقد أفاد الدعاء عليهم بالغل مماثلة لقوفهم.
- و مثله قوله تعالى : "عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ" ⁽²⁾ فهو معتبر يفيد الدعاء على الأعراب المتربيين الدوائر بالمؤمنين ⁽³⁾.
- وكذلك قوله : "فَقُتِلَ كَيْفَ قَدِيرٌ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدِيرٌ" ⁽⁴⁾.
- وقد يكون من الدعاء قوله تعالى : "قَالَ رَجُلٌ - أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهَا - ادْخُلُوهَا" ⁽⁵⁾ فإنه معتبر في شأن الرجلين، وهو إما وصف لهما أو دعاء لهما بالإنعم.
- و منه قوله تعالى على لسان موسى : "رَبَّنَا أَطْمَسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ" ⁽⁶⁾ فهو دعاء على فرعون و قومه.

6- التعظيم :

- منه قوله تعالى : "وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأَنْشَى" ⁽⁷⁾ فإن فيه تعظيمًا لشأن مريم، وقد يفيد "التتبية لأمها على عدم التحسس، فقد وهبها الله أنسى هي أعظم من الذكر" ⁽⁸⁾.
- و منه قوله تعالى "فَلَا أَقْسَمُ بِمَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَوْ تَعْلَمُوا عَظِيمًا" ⁽⁹⁾ فالاعتراض فيه يفيد تعظيم المقسم به، ومن شأن المقسم أن يقسم بما يعظم، كنحو قول الشاعر- وقد مر-: لعمري - و ما عمري علي هَيْنَ- *** لقد نطق بُطْلًا على الأقارب.
- ولعل منه كذلك قوله تعالى: "فَلَا اقْتَحِمُ الْعَقْبَةَ - وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقْبَةُ - فَلَكَ رَبَّةٌ" ⁽¹⁰⁾. فإن الاستفهام (ما أدرك) - وهو متكرر في آيات القرآن الكريم - يفيد تعظيم شأن

المستفهم عنه.

-
- (1) المائدة 64.
- (2) التوبة 98.
- (3) الكشاف 210/2.
- (4) المدثر 19-20.
- (5) المائدة 23.
- (6) يونس 88.
- (7) آل عمران 36.
- (8) محمد علي الصابوني ، قبس من نور القرآن الكريم ، مكتبة رحاب ، الجزائر ، ط2، 1987، ج1، ص 112.
- (9) الواقعة 75-80.
- (10) البلد 12.

7 - الوعد :

من الوعد قوله تعالى : " و إن الله لا يضيع أجر المحسنين " ⁽¹⁾ و قوله : " إنا لا نضيع أجر المصلحين " ⁽²⁾ و قوله : " إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا " ⁽³⁾ فهي جميما معتبرضة مفيدة معنى الوعد بالثواب الحسن.

و كذلك قوله : " هذا ما - توعدون - لكل أواب حفيظ " ⁽⁴⁾ فإن الجملة المعتبرضة أفادت التصریح بالوعد. و قوله : " و أنت حل بهذا البلد " ⁽⁵⁾ إذا لم يقدر حالا فإن فيه وعدا للرسول بفتح مكة و إحلالها له ⁽⁶⁾.

8 - الوعيد : منه قوله تعالى : " يضاعف لهم العذاب " ⁽⁷⁾ و هو جملة اعتراضية فيها وعيد عضauseعفة العذاب للكافرين.

- و منه قوله تعالى " و لو أن للذين ظلموا ما في الأرض جميما و مثله معه لافتدوا به من سوء العذاب يوم القيمة ... " ⁽⁸⁾، فإن فيه وعيدا شديدا بسوء العذاب للمشركين الذين تشمئز قلوبهم من ذكر الله وحده.

9 - التسلية : أي التخفيف من مشقة الأمر .

- و منه قوله تعالى السابق: " و أنت حل بهذا البلد " فإن فيه تسلية للرسول (ص) عمما يکابده من مشاق الدعوة و تکذيب قومه له.

و هذا الغرض أعني التسلية من الأغراض التي يساق لأجلها القصص في القرآن، (و في غيره من كلام البشر).

- و منه قوله تعالى: " و إن تکذبوا فقد كذب أمم من قبلكم و ما على الرسول إلا البلاغ المبين " ⁽⁹⁾، فهو معتبرض في قصة إبراهيم، بين كلامه (ع) و بين الخبر عن جواب قومه، و يجيب الزمخشري عن تساؤل يتعلق بوجه تعلق الآيات بما اعترضت فيه من قصة إبراهيم، فيقول إنه تسلية للرسول محمد (ص) و إن قصة إبراهيم نفسها ليست إلا تسلية و تنفيسا عنه ⁽¹⁰⁾ .

(1) آل عمران 171. (2) الأعراف 170.

(3) الكهف 30. (4) ق 32.

(5) البلد 2. (6) الكشاف 6/234.

(7) هود 20. (8) الزمر 46-48.

(9) العنكبوت 19-23. (10) الكشاف 4/243-244.

و كذلك قصص القرآن الكريم فيها تسلية و تنفيض عنه من خلال عرضها لمعاناة الأنبياء (عليهم السلام) و ما لا يلقوه من أقوامهم.

10- الترغيب :

- منه قوله تعالى : " قد خلت من قبلكم سن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين " ⁽¹⁾ فإنه يفيد الترغيب في الإيمان ⁽²⁾ .
- و منه قوله تعالى : " و الذين آمنوا و عملوا الصالحات - لا نكلف نفسا إلا و سعها - أولئك أصحاب الجنة ... " ⁽³⁾ ، فالاعتراض فيه دل على معنى الترغيب في اكتساب النعيم بما في وسع الإنسان من العمل ⁽⁴⁾ .
- و قوله : " و نفصل الآيات لقوم يعلمون " ⁽⁵⁾ وصف فيه متأمل الآيات بالعلم، بعثا و تحريرا على تأمل ما فصل ⁽⁶⁾ .

11- التخصيص :

مثاله قوله تعالى : " و وصينا الإنسان بوالديه - حملته أمه وهنا على وهن ... " ⁽⁷⁾ فالاعتراض فيه بجملتي (حملته ... و فصاله في عامين) أفاد تخصيص الأم بذكر ما ت Kapoorده، وهي أحد الوالدين الموصى بهما ⁽⁸⁾ .

12- العبر :

- منه الاعتراض بالمشيئة في قوله تعالى على لسان يوسف (ع) : " ادخلوا مصر - إن شاء الله - آمنين " ⁽⁹⁾ و قوله : " لتدخلن المسجد الحرام - إن شاء الله - آمنين ... " ⁽¹⁰⁾ .

(2) الكشاف 202/1

(1) آل عمران .

(4) الكشاف 107/2

(3) الأعراف 12.

(6) الكشاف 183/2

(5) التوبه 11.

(8) الكشاف 19/5

(7) لقمان 14.

(10) الفتح 99.

(9) يوسف 99.

13 - الاحتجاج و الرد على الخصوم:

و ذلك مثل قوله تعالى : "قُلْ آذِنْكُرِينَ حَرَمَ أَمَّ الْأَنْعَامِ ... " ⁽¹⁾ فإنه احتجاج على من حرم تلك الأنعام، وفي هذا الاحتجاج تأكيد لضمون الكلام المعرض فيه و هو تحليلها ⁽²⁾ .

- و قوله : "قُلْ إِنَّ الْمَدْيَ هَدِيَ اللَّهُ " ⁽³⁾ المعرض في كلام طائفة من أهل الكتاب، فيه رد عليهم و إبطال لقوفهم.

- و مثله قوله : "تَلِكَ أَمَانِيْهِمْ" ⁽⁴⁾ فهو معرض للرد على أهل الكتاب الذين زعموا أنه "لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى".

14 - السخرية و التهكم :

و المقصود بالتهكم : إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال ⁽⁵⁾ و هو في القرآن الكريم أسلوب معروف، فيه حكاية للسخرية، و فيه تحقيق لها من فئات كثيرة، من الكفار : اليهود، النصارى، من العرب، المنافقين ... ⁽⁶⁾ .

و منه قوله تعالى في شأن المنافقين : "و لَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لِيَقُولُنَّ - كَانَ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُ مَوْدَةً - يَا لَيْتَنِي كُنْتَ مَعَهُمْ فَأَفْوَزُ فَوْزاً عَظِيمًا " ⁽⁷⁾ .

- فقوله تعالى (كأن لم تكن بينكم و بينه مودة) تهمّهم و سخرية منهم لسوء ما انطوت عليه أنفسهم من الأنانية و تتبع المنفعة المادية حيث وُجِدت ، مع المسلمين أو مع المشركين ⁽⁸⁾ .

(1) الأنعام 143.

(2) الكشاف 92/2.

(3) آل عمران 73. و ينظر : الألوسي، روح المعاني، ج 3، ص 72.

(4) البقرة 111.

(5) البرهان 4/58.

(6) ينظر: د. عبد الحليم حنفي، أسلوب السخرية في القرآن الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د.ط)، 1987، ص 27 و ما بعدها.

(7) النساء 73.

(8) المرجع السابق (أسلوب السخرية)، ص 327. و الكشاف 1/256.

هذه أكثر الأغراض البلاغية لأسلوب الاعتراض وأشهرها، و لا خلاف في أنّ له أغراضًا أخرى قد يهتمي إليها المتأمل فيه، وقد اقتصرتُ على ما ذكرتُ على سبيل التمثيل لا الحصر، فإن حصر معانِي الاعتراض في القرآن كغيره من أساليب القرآن ممتنع، و صدق الله العظيم إذ يقول : " قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي و لو جئنا بمثله مداداً " ⁽¹⁾.

و قد رأيت و أنا أتابع تلك الأغراض - سواء أكان الاعتراض في أسلوب القصة أم في غيره - أنها مرتبطة بالغرض العام الذي جاء لأجله القرآن الكريم وهو هداية البشر .

(1) الكهف 109.

المبحث الثاني: استخلاصات .

- الدوافع التعبيرية لأسلوب الاعتراض .
- شيوخ أسلوب الاعتراض في الكلام .
- كثرة الاعتراض بين كلامين متصلين لفظاً .
- قلة الاعتراض في بعض الموضع .
- تعليل كون الاعتراض جملة .
- الاعتراض بالجملة أكثر أنواع الاعتراض .
- استعمال الجملة الاسمية في الاعتراض .
- استعمال الجملة الفعلية في الاعتراض .
- الاعتراض التذيلي .
- الاعتراض في بعض التراكيب المعقدة .

الدّوافع التعبيرية لأسلوب الاعتراض:

لا يكاد يخلو كلام، قديماً أو حديثاً، من جملة اعترافية أو أكثر، و ذلك تعبيراً عن معنى أو أكثر من المعاني التي تتوارد على ذهن المتكلم و تُلْحِّ عليه إلحاحاً لا يقبل التأجيل فُيُضطر إلى قطع كلامه الأول الذي كان بصدده ، ليعبر عن المعنى الوارد على سبيل الاعتراض.

و لا يخفى ما بين دلالات الاعتراض اللغوية والاصطلاحية من صلات وثيقة، فإن من دلالاته اللغوية اعتراض شيء في الطريق أو في النهر كالخشبة و الحجر و نحوهما... أو كالشخص يعتريض في طريق الفارس على فرسه، فإن لم يوقفه فهو يؤخره ؛ وكذلك الاعتراض في الكلام : كلام يعتريض كلاماً آخر ، وهو من معناه قريب ، لا يخرج عن موضوعه و لا ينبع عن سمع المتبع للكلام، كما أن الخشب و الحجر .. مما يوجد في مجرى النهر أو في الطريق عادة ، فلا يستغرب أمره كما لا يستغرب أمر الاعتراض في الكلام.

و لئن بدا اعتراض هذه الأشياء في النهر أو في الطريق بفعل الصدفة مما لا يتنافى و القوانين التي وضعها الخالق - سبحانه - في هذه الطبيعة ، فإن الاعتراض في الكلام لا يخضع لأحكام الصدف، بل إنه فعل إرادي يُقدم عليه المتكلم بوعي ويقصد إليه لأداء حاجة تعبيرية تلح عليه .

إن المتكلم كالسائر في الطريق ، ولو كان الطريق مأولاً ، فإنه يظلُّ واعياً حذراً لا يغفل عما قد يقع فيه من العثار أو الزلل أو عدم إدراكه مقصده ، ولأجل ذلك فإنه كثيراً ما يقطع سيره ليستويق من عذاته وليتثبت من موقع قدمه في الدروب الصعبة، أو قد يتوقف ليحيي شخصاً صادفه أو ليعاتبه أو لينبهه على أمرٍ ما .. كذلك المتكلم قد يقطع كلامه حاجة من هذه الحاجات النفسية.

إن ما ذكرتُ من وظيفة هذا الأسلوب في كلام البشر، ينطبق تماماً على ما ورد منه في القرآن الكريم ، ولا يعني قوله هذا إمكان نسبة العثار أو الزلل إلى الله ! تعالى عن ذلك ، ولكن هذا المعنى يكون دافعاً للاعتراض في كلام البشر المحكي على لسانهم في القرآن الكريم.

شيوخ أسلوب الاعتراض في الكلام:

إن شيوخ هذا الأسلوب وكثره مما لا يحتاج إلى تدليل، وإن كتَـ أيها القارئ - في شك من هذا الحكم - وما هو بالحكم المُسْوَق تخميناً - فعليك بالرجوع إلى الشواهد التي أوردها في ما سبق - وما هي بالقليلة - سواء في ذلك الشواهد الشعرية والشواهد القرآنية - على أني قد اقتصرت على ما عدَه الزمخشري اعتراضًا - بل أدعوك - أيها القارئ - إلى عدٌ ما في هذه الفقرة من اعتراضات !

إن الدوافع التي أشرتُ إليها - على سبيل الذكر لا الحصر - وغيرها من شأنها أن يجعل أسلوب الاعتراض كثير التواتر في الكلام، وقد أوردتُ - في الفصل الأول - كلام ابن جي في "الخصائص" - و هو العَلَمُ الخبير بأساليب العربية - إذ حَكَمَ بكثرة هذا الأسلوب وحُسْنه، إنْ في الشعر أو في النثر أو في القرآن الكريم ، وفي "الكساف" وحده أكثر من مئة وعشرون موضع صريحة، وموضع آخر لم يصرح فيها بالاعتراض رغم أن كلامه يوحِي بها ، وما أكثر ما أغفله الزمخشري من اعتراضات، وقد أشرتُ إلى بعضها .

ولعل الكثرة - وليس ذلك على الإطلاق - تدل هنا على أهمية هذا الأسلوب وقيمة في الاستعمال اللغوي الذي - وإن كان محكمًا بقانون الجهد اللغوي الأدنى - فإنه يضطر المتكلم - بداعٍ الحاجة - إلى مخالفته هذا القانون ، أو قُلْ إن من طبيعة اللغة التسامح و المرونة بما يسمح بالاستثناء ، والاعتراض زيادة في الكلام ، خلافاً لقانون الاقتصاد اللغوي ، فهو - على كثره - استثناء يلحُّ إليه المتكلم محتاجاً ، ولَمَّا كثرت حاجات المتكلم كثرت اعتراضاته.

و-رأيي - فالاعتراض - بوصفه كبحاً لانسياب الكلام - لا يُعد عجزاً في المتكلم ، بل إن المقام يقتضيه أحياناً ، مثل ذلك الرجل في مقامين مختلفين : مقام تعليم أطفال مثلاً ، فهو يكثر من الاعتراضات التبيهية لحاجة الأطفال إلى التبيه، ومقام الحديث إلى نظرائه أو من يوْفِرُ لهم ، فهو لا يحتاج إلى هذا الأسلوب ، أو لا يحتاج إليه كجاجته في المقام الأول. وفي القرآن الكريم، ورد في وصية لقمان لابنه (الآية الرابعة عشرة) اعتراض في اعتراض لحاجة الموصى إلى التبيه.

كثرة الاعتراض بين كلامين متصلين لفظاً:

أعني بهذا وقوع الاعتراض بين جملتين مرتبطتين بالعطف ، وذلك لاستقلال كل منهما بنفسها مع اشتراكيهما في معنى - أو أكثر - أفاده العطف .

و تعليل كثرته في هذا الموضع ضعف ارتباط الجزأين المترَّض بينهما، بدليل احتياجهما إلى حرف العطف ، وخلافاً لذلك فتعليل قلْتُه في بعض الموضع شدة اتصال الجزأين المترَّض بينهما . وقد أحصيَتْ - من بين انتراضات الزمخشري - أكثر من خمسة وعشرين شاهداً للاعتراض بين متعاطفين ، أي نحو الخمس من "مدونته" .

و أُقلُّ منه الاعتراض بين كلامين متصلين معنى ، أعني الجملتين التي تقع الثانية منهما تفسيراً للأولى ، أو توكيداً لها أو بياناً ، و من البيان ما تكون فيه الجملة الثانية واردة على سبيل الاستناف البياني ، وذلك يَرِد - أكثر ما يَرِد - في سياق الإخبار ، ولا سيما في سياق القصة . فرغم أن الجملتين في هذه الحالات متراطمان فيما بينهما برابط المعنى ، إلا أن ذلك يفسح مجالاً للاعتراض بينهما قصد أداء معنى يقتضيه المقام .

ومن ذلك ما يَرِد من الاعتراض على سبيل التعقيب على حادثة أو تصديق قول محكي أو التنبية إلى عبرة أو تعليم أدب .. أو غير ذلك من المعانى التي عرضت بعضها ضمن أغراض الاعتراض البلاغية ، فهو مفيد في موضعه حين لا يمكن تأخيره ، حتى لا تَفُوت السامع أو القارئ فائدته ، ومنه في القرآن الكريم عديد الشواهد .

قلة الاعتراض في بعض الموضع:

القاعدة التي تحكم أسلوب الاعتراض هي أنه يكثر كلما ضعف ارتباط الأجزاء المفصل بينها بالاعتراض ويقل كلما قوي ذلك الارتباط، كما رأى ابن حني⁽¹⁾، ووفقاً لهذه القاعدة فإن الاعتراض يقل في بعض الموضع لقبحه، حيث يكون الجزآن المترض بينهما شديد الاتصال، كالموصول و صلته مثلاً ، وتعليق ذلك أن الموصول يحتاج إلى الصلة ولا يستغني عنها كي يتم معناه، لأنه اسم مبهم بالرغم من كونه معرفة ، فإن الصلة تعريف به وتوضيح لمعناه، وهي - لذلك - ملزمة له متحممة به ، وقلما يفصل بينها و بينه .

ولذا لم أجد - في ما بين يديّ من شواهد الاعتراض في القرآن الكريم - غير شاهد واحد للاعتراض في هذا الموضع ، وهو قوله تعالى: "هذا ما - توعدون - لكل أواب حفيظ"⁽²⁾ ، فإذا جعل (لكل أواب حفيظ) صلة لـ(ما) ، فإن حملة (توعدون) معتبرة بين الموصول و الصلة ، وهو - برأيي - تقدير ممكن، إلا أن ما ذكرتُ آنفاً من شدة الاتصال بين الموصول و الصلة يرجح لدى اعتبار حملة (توعدون) صلة ، واعتبار (لكل أواب حفيظ) حاراً ومحوراً متعلقين بفعل الصلة، وعليه فلا اعتراض في هذه الآية.

و ما قيل عن الاعتراض بين الموصول و الصلة يقال مثله عنه بين المضاف و المضاف إليه ، فاحتياج المضاف إلى المضاف إليه شديد كاحتياج الموصول إلى الصلة ، فهما - أي المتضادان - كالجزء الواحد فلا يحسن الفصل بينهما ، وشواهدهما في الشعر على قلتها - تفسر بالضرورة، أي ضرورة إقامة الوزن ، ولكنَّ تعلُّل الدارسون بالضرورة الشعرية ! إنما تعلة كـ"الرخصة" تسمح للشاعر بمخالفة "قانون" اللغة .

(1) ينظر عمل ابن حني، في هذا المخطوط ، ص 23.

(2) سورة ق ، الآية 32 .

و الاعتراض في مثل هذين الموضعين في القرآن الكريم - إن وُجْد - قليل وليس محسوما ، منه مثلا قوله تعالى : " و كذلك زَيْن لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلُ أَوْلَادَهُمْ - شَرِكَاتِهِمْ " ⁽¹⁾ وهو مضبوط بالشكل على القراءة المنسوبة إلى ابن عامر ، وأكثر القراءات تضييقها هكذا : " و كذلك زَيْن لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلُ أَوْلَادِهِمْ شَرِكَاتِهِمْ " ، فلا فصل فيها بين المتضاييفين (قتل أولادهم) ، وأما على القراءة الأولى فالمتضاييفان هما : (قتل شركاتهم) فصل بينهما بعمول المصدر ، وقد فسر الشركاء هنا بالأولاد .. ⁽²⁾

و إذا كان لي رأي في هذه المسألة فلن أدع المؤلف إلى الغريب و القاعدة إلى الاستثناء الذي يضطري إلى تأويل مفردات القرآن الكريم بما لا يتفق والعرف اللغوي ، ويعـدـ برأيـ - اللفظ المفصولـ بهـ بـيـنـ الـمـتـضـايـيفـينـ مـقـدـمـاـ وـ حـقـهـ التـأـخـيرـ ،ـ وـ لـيـسـ كـلـ مـقـدـمـ اـعـتـراـضاـ .ـ

ثم إنه لفظ مفرد عموم للمصدر قبله ، و لا يستقل بنفسه كما يستقل الاعتراض ، و عليه فليـستـ برـأـيـ -ـ هـذـهـ الآـيـةـ شـاهـداـ لـلـاعـتـراـضـ بـيـنـ الـمـضـافـ وـ الـمـضـافـ إـلـيـهـ .ـ

وأـمـاـ الـحـارـ وـ الـمـحـرـرـ ،ـ فـقـدـ سـبـقـ لـيـ -ـ فـيـ الـفـصـلـ الـأـوـلـ -ـ تـعـلـيـلـ قـبـحـ الـفـصـلـ بـيـنـهـماـ ،ـ وـ هـوـ أـنـ الـحـارـ يـفـقـدـ وـظـيـفـتـهـ وـهـيـ رـبـطـ الـمـحـرـرـ بـمـاـ يـرـتـبـتـ بـهـ مـنـ الـفـعـلـ وـ الـاسـمـ ،ـ إـذـاـ فـصـلـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـاسـمـ الـمـحـرـرـ بـالـاعـتـراـضـ .ـ

و مع إقرار النحاة بأن الفصل (الاعتراض) في هذه الموضع قليل ، وأنه يخضع لحكم الضرورة ، فقد قيـدـوهـ بـنـوـعـ مـنـ الـحـمـلـ الـاعـتـراـضـيـةـ كـحـمـلةـ النـداءـ أوـ حـمـلةـ الـقـسـمـ ..ـ

وـهـذـهـ الـمـوـاضـعـ أـشـبـهـ بـالـمـادـخـلـ الـخـاصـةـ فـيـ بـعـضـ الـمـبـانـيـ ،ـ لـاـ تـعـمـلـ إـلـاـ فـيـ حـالـاتـ طـارـئـةـ ،ـ وـ لـاـ يـسـتـعـمـلـ إـلـاـ فـيـ حـالـاتـ طـارـئـةـ ،ـ

يـسـتـعـمـلـهـاـ كـلـ أـحـدـ ،ـ بـلـ أـشـخـاـصـ مـعـيـنـونـ ،ـ فـجـمـلـتـاـ النـداءـ وـ الـقـسـمـ أـشـبـهـ بـهـؤـلـاءـ الـأـشـخـاـصـ الـمـرـخـصـ

لـهـمـ -ـ اـسـتـنـاءـ -ـ الدـخـولـ مـنـ تـلـكـ الـمـادـخـلـ .ـ

(1) الأنعام 137.

(2) ينظر : د.أحمد الزين على العزاوي ، الفصول والفرق عند النحاة ، ص 27 وما بعدها.

و إذا تبين ذلك ، تبين سُرُّ قلة استخدام هذا الأسلوب ، مما يجعل الاستعمال اللغوي في وئام مع منطق اللغة .

و يَسْجُدُونَ - في هذا المقام - أن أسجل هذه الملاحظة الفارقة بين أسلوب الاعتراض في الشعر وبين أسلوب الاعتراض في القرآن الكريم ، فإذا كان الشاعر يضطره الوزن الشعري لتقديم ما حَقُّهُ التأثير فيفصل بين الأجزاء المتلاحمة ، ويعرض بينها ، فإن الله - سبحانه - منزَلُ القرآن الكريم ، مُنْزَهٌ عن الاضطرار ، تعالى الله عن ذلك .

ولذلك لم يوجد في كلامه هذا النوع من الاعتراضات القبيحة التي يقع فيها المتكلمون مضطرين .

تعليق كون الاعتراض جملة :

قد عرضتُ لآراء أشهر النحاة و البلاغيين في الاعتراض بالفرد ، وأذكّر بأن القلة الذين قالوا به، كابن الأثير و ابن حمزة العلوى، لم يمثلوا الله ، ولم أعن على رأي صريح لدى النحاة يقول باعتراض المفرد، وقد عرضتُ لأقوالهم في (كان) الزائدة و ضمير الفصل، و ليس فيها رأى يحزم بجعلهما من الاعتراض .

ولعل ذلك -أى عدم جعلهما من الاعتراض- عائد إلى كونهما غير مستقلين بخلاف الكلام المعرض .

فـ(كان) الزائدة التي لا إسناد لها -أعني لا اسم وخبر لها أو لا فاعل لها- لا تستقل بنفسها كما تستقل جملة الاعتراض ؟ وكذلك ضمير الفصل لا يُعرب ، بل يؤتى به للفصل في الوظيفة الإعرافية للخبر حين تلقيس بوظيفة النعت ، وهذا المعنى- أي الفصل بين الوظيفتين الإعرافيتين - معنى نحوى، وليس من الوظائف المُعَنِّدة إلى جملة الاعتراض، فإن وظائفها - في ما أرى- دلالية لا نحوية .

و ليس ضمير الفصل من الاعتراض ، ولو أُعرب . وقد أعربه الكوفيون توكيدا ، وذلك لا يجعله منه ، لأن التوكيد تابع للمؤكّد، فليس مستقلا كما هو شأن الاعتراض .
و لا يختلف عنه - في هذا الأمر - ما ورد منه في القرآن الكريم .

و أخلص مما سبق إلى أن مفهوم (الاستقلال) مفهوم حاسم وعلامة فارقة في التمييز بين الاعتراض وما ليس منه ، وبما أن الاستقلال لا يكون إلا في الجملة، فلا اعتراض بأقل من جملة .

الاعتراض بالجملة أكثر أنواع الاعتراض :

إذا كان استقلال الجملة الاعترافية يميزها عن المفرد - كما مر آنفا - فإنه يميزها عن بعض الجمل أيضا ، حين تلتبس بها ، أعني الجملة الحالية خصوصا ، فإنها كثيرة ما تلتبس بالاعترافية . و مع أن للنحوة - كابن هشام و الجرجاني - جهدا مفيدا في التمييز بينهما ، تمثل في وضع ضوابط لكل منهما - كما أوضحت في الفصل الأول -، إلا أن هذا المفهوم - أعني مفهوم الاستقلال - يظل الضابط الأول والمقياس الأهم في أية محاولة للتمييز بينهما .

فالجملة الحالية - مع كونها جملة - إلا أنها مرتبطة بالسياق الذي ترد فيه ارتباطا عضويا ، فهي ذات محل من الإعراب بخلاف الاعترافية . إنها - أي الحالية - يمكن أن تُؤَول عرضا يقوم مقامها ، (ولعلها قامت مقامه) إذ الأصل في الجملة أنها غير ذات محل من الإعراب ، وعليه فالحالية ليست مستقلة بل تابعة أعني أنها مرتبطة بصاحب الحال و بالفعل أو ما يقوم مقامه .

و دعني أستحضر تشبيه الجرجاني للاعتراض - عند كلامه على الحشو، وقد أورده في الفصل الأول - إذ يشبهه بالطفيلي الظريف يجد له مكانا بين الأضياف !

فهو - أي الاعتراض - كالطفيلي لأنه احتل محلاما لم يخصص له ، فالطفيلي ليس له مكان بين الأضياف لأنه ليس مدعوا ، ولكنه "ظريف" لا يشير نفور الحالين بينهم ، و أما "ظرف" الاعتراض فهو ما يحمله من معانٍ مفيدة لضمون الجملة .

و بمحاراة للجرجاني ، فالاعتراض - إذا وقع بين أجزاء الكلام المتلازمة - يكون كالطفيلي "غير الظريف" حين يجلس بين صديقين حميمين !

إن الجملة المعتبرة - بما هي مستقلة عن السياق الذي ترد فيه ، وبما هي مفيدة - هي أكثر ما يُعرض به في الكلام ، إن في الشعر أو في النثر أو في القرآن الكريم .

وتعليل هذا الحكم عدة أمور منها :

* أن أكثر الشواهد التي عرضت لها - نثرا و شعرا و قرآن - قد تضمن كل منها اعتراضا بجملة واحدة، وقد أحصيَ أكثر من سبعين شاهدا للاعتراض بالجملة الواحدة من بين ا Unterstütـات الزمخشري ، أي نحو التلذتين من مجموع الشواهد ، وهذا كافٌ لتصديق الحكم.

* أنها - أي الجملة - أقل ما يُعرض به ، فلا يُجزئُ اللفظ المفرد ، على ما تَقدَّم .

* ولأن الاعتراض بأكثر من جملة من شأنه أن يطيل زمن الفصل بين أجزاء الكلام ، وذلك يؤدي إلى إضعاف الصلات بينها ، وكلما طال الاعتراض ازدادت الصلة بين أجزاء الكلام ضعفاً ، وأضطر المتكلم إلى إعادة الجزء الأول من كلامه ليستحضره في ذهن السامع ويصله بما بعده ، يصل ما قطع الاعتراض .

وإذا جاز تشبيه الاعتراض بين أجزاء الكلام بالطفيلي بين الأضياف ، فإن الاعتراض بأكثر من جملة أشبه ما يكون بالطفيلي يصطحب معه آخرين ! فإذا كان غير مُرحب به - و هو منفرد - فكيف يُرحب به وهو في جماعة من أمثاله ؟ وكذلك الاعتراض ، قد يستقل بالجملة الواحدة ، فكيف إذا كثرت الحمل المعرضة معاً ؟

* إذا كان الغرض الغالب على هذا الأسلوب هو تأكيد الكلام المعتبر بين أجزائه ، فإن الاعتراض الطويل يؤدي إلى تنسيه ، فينافي بذلك الغرض الأصلي المراد منه ، فهو كالشيء يزيد عن حَدِّه ، يُنْفَرُ منه بعد أن كان مرغوبا فيه .

لعل هذا يفسّر كون أكثر الاعتراض في الكلام إنما يقع بجملة واحدة ، كما يُفسّر قيَّمه كلما كثر عدد الحمل المعرض بما ، فالاعتراض بجملتين أقل من الاعتراض بجملة واحدة ، وأقل منهما الاعتراض بثلاث جمل وهكذا ...

استعمال الجملة الاسمية في الاعتراض :

من الأحكام المقررة في تراثنا النحوي أن الجملة الاسمية أُوكِدَ (أي أُشَدَّ توكيدها) من الجملة الفعلية ، و تعليل ذلك أن الفعلية مقيدة بزمان لتضمنها الفعل ، وهو حدث مرتبط بزمان ، بينما الاسمية مجردة من الزمان في الأغلب ، أعني أنها يمكن أن تتضمن أحياناً ما يدل على الزمان ، فهي قد تتضمن الفعل ، إلا أنها لا تُصدِّر به كما تُصدِّر به الفعلية⁽¹⁾ ؛ وقد تتضمن - أي الاسمية - بعض الظروف الدالة على الزمان ، ثم إن التعبير عن الزمان لا يقتصر على الأفعال و الظروف ، بل إنه قد يُعْبَر عنه ببعض المشتقات كاسم الفاعل و الصفة المشبهة به و اسم المفعول ..⁽²⁾

و إذا صح هذا الحكم ، فإنه - برأيي - أصلح لتعليق مجيء أكثر الحكم على نمط الجملة الاسمية، ذلك لأن الحكمة - وكذلك المثل - من الكلام الذي يُؤخذ بالتسليم ولا يكاد يلقى اعتراضاً عليه، وهو ما من الكلام المتواتر خلفاً عن سلف ، يتعدى حدود الزمان الذي قيل فيه إلى أزمنة مستقبلة ، فلا يحتاج فيه إلى استعمال الفعل المقيد له بزمان معين .

و معلوم أن الحكمة - وكذلك المثل - تُساق في سياقات تستهدف الإقناع كسياق التعليم أو المناقضة وما فيها من مُحااجة و رد تشكيك ، كل ذلك يقتضي المتكلم الاحتجاج بكلامه بما أمكن من الحُجج و توكيده بعبارات التوكيد ، و منها الحكمة ، وهي من الكلام الذي اكتسب حُجَّيَّته من صوابه أولاً ، و من قِدَمه ثانياً ، و من طبيعة الإنسان أن يأنس بما هو مألوف ، كما قيل :
خُذْ مَا تراه و دَعْ شَيئاً سمعتَ به *** في طلعة البدر ما يُغنىك عن رُحل .

و من الكلام الذي أُريد له الدوام ، فجيء به على نمط الجملة الاسمية ، ما يُشَيَّع في محيط حياتنا المعاصرة ، في الأماكن العامة وفي الطرقات ، من مثل عبارة : "متنوع التدخين" بدلاً من عبارة (يُمنع التدخين) مثلاً ، أو من مثل عبارة "حزام الأمان إجباري" و أمثلها.

و برأيي ، فاستعمالها هكذا صحيح ، لما يُرجى لها من دوام و إلزام ، إذ هي من الأحكام المُلزمة.

(1) ينظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، (باب الجملة) ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط 1، 1999 ، ج 2، ص 433 .

(2) ينظر مثلاً: عبد الله بوخلحال ، التعبير الرمزي عند النحاة العرب ، ديوان المطبوعات الخاتمة الجزائر ، (د.ط) ، 1978 ، ج 2 ،

الباب الثاني ، ص 151 وما بعدها.

وقد لا يطرد هذا في أحكام القرآن الكريم التي ورد كثير منها على نمط الجملة الفعلية المصدرة بفعل ماضٍ (وَكثِيرًا مَا وَرَدَ مِنْهَا لَمْ يُسَمَّ فاعلها) من مثل: (كُتُبٌ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ)⁽¹⁾ و (كُتُبٌ عَلَيْكُمُ القِتَالُ)⁽²⁾ و (أَحْلٌ لَكُمْ لِيَلَةَ الصِّيَامِ الرُّفْثُ إِلَى نِسَائِكُمْ)⁽³⁾ و (حُرُّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمِيَةَ وَالدَّمُ...) الآية⁽⁴⁾.

و إذا كان سُرُّ محيٍء أصناف من القول - كالعبارات المشار إليها آنفًا - على النمط الاسمي للجملة ، كامنًا في تحرُّدها من الزمان ، لاستمرار إفادتها على تعابُ الأزمنة و اختلاف الأمكنة ، فإن النص القرآني قد كتب له الاستمرار من غير حاجة إلى صيغة مخصوصة من صيغ الكلام ، ومع ذلك فليست صيغة الفعل الماضي الواردة في الآيات السابقة مما يخالف المألوف من أساليب العربية ، فإنها - أي الآيات - تضمنت أحكاماً وقررت فروضاً ، وكثيراً ما يقع ذلك - في العربية - في ما يُعرف بالإنشاء الإيقاعي⁽⁵⁾ حيث يقع الحدث بمجرد التلفظ بالكلام ، فهو: كلام - حدث ، كمثل ما يقع في ألفاظ العقود كالبيع والشراء والزواج والطلاق ، نحو: بعْثُكَ كذا ، و اشتريتُ ...

و إذا علم أن ما يصلح توكيداً ، قد ورد أكثره على نمط الجملة الاسمية ، فإن الاعتراض كثيراً ما يرد كذلك وخاصة إذا قُصد به التوكيد ، و ذلك هو الغرض الغالب عليه.

و ينطبق هذا على ما ورد منه في القرآن الكريم ، ولا أعني عدم مجبيته على نمط الجملة الفعلية ، ولكنني أعني غلبة النمط الاسمي على الاعتراضات التوكيدية.

ولا يعني ذلك - أيضاً - اختصار دلالات الجملة الاسمية في التوكيد ، بل إن الأغراض الأخرى للاعتراض لا تكاد تخلو من استعمال الاسمية ، ولكن يراعى - في هذا المقام - الظواهر الغالبة .

(1) البقرة 183 .

(2) البقرة 216 .

(3) البقرة 187 .

(4) المائدة 3 .

(5) ينظر مثلاً : الأزهر الزناد ، دروس في البلاغة العربية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت - الدار البيضاء ، ط1، 1992 ، ص 145 و ما بعدها.

وبالرجوع إلى شواهد الاعتراض المذكورة في غرض التأكيد يتضح أن أغلبها جملة من مبتدأ و خبر مجردة من الناسخ ، أو دخل عليها ناسخ حرفياً⁽¹⁾، نحو (إن) أو إحدى أحوالها مما يُفيد التوكيد أو مما يُفيد الحصر أو مما يُفيد نفي خلاف المذكور فيؤول المعنى إلى تأكيد المذكور. و أكتفي - للتمثيل ههنا - بذكر قوله تعالى : "وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَيْهَا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ - فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ"⁽²⁾؛ فإن قوله (لا برهان له به) جملة اسمية من مبتدأ ، و هو (برهان) ، و خبر مذوف يتعلق به الجار و المحروم بعده ، و تقديره : ثابت أو موجود ، أو لعل الجار والمحروم الأول في محل رفع الخبر .

وقد دخلت على الجملة (لا) العاملة عمل (إن) وهي نافية ، فنفت مضمون الجملة ، أي وجود برهان(على وجود إله آخر) أو شوئه، و اعتبرت الجملة المنفيَّة بين الشرط (من يدع مع الله إله آخر) و جوابه (فإنما حسابه عند ربِّه)، فذلك المترضة على تأكيد نفي الألوهية عمماً سوى الله⁽³⁾، كما ذلك على تأكيد استحقاق مدعى الألوهية لغير الله العذاب الشديد الذي تدل عليه جملة الجواب ، ولعل عدم التصريح ههنا بالعقوبة المستحقة أشد تهويلاً و أعظم ترهيباً، فقد يكون ترقب الخطر المعلوم أهونَ من ترقب الخطر المجهول.

ولئن كان الاعتراض ههنا بجملة اسمية واحدة، فإن شواهد الواردة على سبيل التأكيد لا تخلو من تعدد الجمل ، و ازدواجها بين اسمية و فعلية ، بل كثيراً ما ترد الجملة الاعtrapية الواحدة مركبة، فيكون خبرها جملة فعلية ، فتحتمع في الاعtrapية الاسمية و الفعلية، كقوله تعالى: "آباؤكم و أبناءكم لا تدرُونَ أَيْهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا"⁽⁴⁾ المعرض في آيات المراث تأكيداً لمضمون الوصية.

(1) إن القصد من تخصيص الناسخ بالحريفة - هنا - هو التمييز بين الاسمية و الفعلية ، إذ إن دخول الحرف على الجملة الاسمية لا يفقدها اسميتها ، ولكن دخول الفعل الناسخ يجعلها فعلية.

(2) المؤمنون 117 .

(3) تحمل الجملة في هذه الآية الاعtrap و الصفة ، كما مرَّ في (الاعتراض بين المتلازمين) في الفصل الثاني .

(4) النساء 11 .

استعمال الجملة الفعلية في الاعتراض :

إن تقدم الحديث عن استعمال الجملة الاسمية في أسلوب الاعتراض لا يعني نفي استعمال الفعلية فيه ، ولكن - كما سبق أن أوضحتُ - يلاحظ غلبة الاسمية على الاعتراضات التأكيدية .

ولا يعني ذلك - أيضاً - قلة الاعتراض بالجملة الفعلية ، بل هو كثير ، كثرة الاعتراض بالاسمية ، إلا أننيلاحظ الميل إلى استعمال الفعلية لأغراض قد توصف بالآنية في ارتباطها بالمقام الذي ترد فيه ، أو بمعنى آخر : فإن الجملة الفعلية ترد معرضة لأداء معنى مرتبط بزمان ، كالزمان الحاضر مثلاً ، و كثيراً ما يكون ذلك للتعبير عن موقف انفعالية مؤقتة ، و لا أصلح - برأيي - لشل تلك الموقف من الجملة الفعلية التي تمكّنها طبيعتها الفعلية بما تحمله من "شحنات انفعالية" من تصريف القول وفق ما يتقتضيه المقام .

وليس هذا الاستنتاج صادراً عن تحكم ، بل إنني أحده متواافقاً و ما ذهب إليه الدارسون الأوائل - وأخص منهم ابن هشام - حين فرّروا في سياق التمييز بين الاعتراضية و الحالية ، أن الجملة الاعتراضية غيرُ خبرية ، بل إنسانية⁽¹⁾ .

ومن الإنشاء النداء والقسم والدعاء للشخص وعليه، و الاستفهام و التنزيه والتبيه ... مع أن الجملة في بعض هذه الأساليب تتنازعها الاسمية و الفعلية ، كما في أسلوب القسم، على اختلاف تقدير المخوف فيه ، إنْ فعْلًا و إنْ اسمًا .

و للتدليل على ما أوردتُ أذْكُر بيت النابغة الذبياني - وقد تكرر في أكثر من موضع في هذا البحث - : ألا زعمتْ بنو عبس بأني *** - ألا كذبوا - كبير السن فاني .

إن الشاعر ههنا في مقام ردّ الزعم الباطل الذي رُميَ به ، وهو الم Horm ، فلا بدّ من أنه من فعل لذلك ، يدل عليه جملة الاعتراض المتضمنة تكذيبَ حصوه، فهي - و إن لمِست لبوس الخبرية- إلا أنها ، في تقديرني ، تحمل انفعالاً ، أعني أن الشاعر لا ينقل إلى السامع -أو القارئ- خبراً عنهم بأنهم كاذبون ، بل إنه يكذّبهم أي يُنسِّي الفعل الذي يعبر عن موقفِ يقفُه ، أو قُلْ إنه يتحدث عن نفسه لا عنهم .

(1) ينظر عمل ابن هشام، في الفصل الأول من هذا البحث.

و زِيادةً في التَّدْلِيلِ، أَذْكُر بِقَوْلِهِ تَعَالَى : " وَ قَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ - غُلْتُ أَيْدِيهِمْ وَ لُعْنُوا بِمَا قَالُوا - بَلْ يَدَاكُمْ مَبْسُوطَانِ يَنْفَقُ كَيْفَ يَشَاءُ " ⁽¹⁾ .

إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ - وَ إِنْ كَانَتْ وَارِدَةً عَلَى سَبِيلِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْيَهُودِ وَمَا انطَوَتْ عَلَيْهِ نُفُوسُهُمْ - إِلَّا أَنَّ الْجَمْلَتَيْنِ الْمُعْتَرَضَتَيْنِ فِيهِمَا إِنْسَانِيَّةٌ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ ، مَعَ أَنَّ السِّيَاقَ يَحْتَمِلُهُمَا - أَيِّ الْخَبَرِيَّةَ - فِي تَقْدِيرِيِّ .

فَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْعُو عَلَيْهِمْ بِوَقْوعِ الْعَلَى وَاللَّعْنَةِ عَلَيْهِمْ ، أَوْ أَنَّهُ - سَبَّحَهُ - يَوْقِعُهُمَا عَلَيْهِمْ بِالْفَعْلِ ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ ، تَكُونُ الْجَمْلَتَانِ مُعْتَرَضَتَيْنِ مَا دَامَتَا مُتَضَمِّنَتِينِ هَذَا الْمَعْنَى الإِنْسَانِيِّ .

وَأَمَّا إِذَا فُهِمَ مِنْهُمَا الْإِخْبَارُ عَنْهُمْ بِوَقْوعِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِزَمْنِ مَضِيِّ ، فَهُمَا - بِرأِيِّي - لَيَسْتَا مُعْتَرَضَتَيْنِ ، بَلْ هُمَا جَمْلَتَانِ خَبَرِيَّاتَانِ كَجَمْلَةِ الْقَوْلِ الْمَحْكُىُّ قَبْلَهُمَا ؛ وَوَجْهُ الْمَشَابِهَةِ هُنَّا الْخَبَرِيَّةُ لَا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ كَلَامِ اللَّهِ وَبَيْنَ كَلَامِهِمُ الْمَحْكُىُّ عَنْهُمْ ، تَعَالَى اللَّهُ ذَلِكَ .

وَإِذَا صَحَّ هَذَا التَّعْلِيلُ - أَعْنِي تَعْلِيلَ اسْتِعْمَالِ الْجَمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي الْاعْتَرَاضِ الْمُرَادُ مِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْأَفْعَالِ وَمَوَاقِفِ الْنَّفْسِيَّةِ - تَبَيَّنَ سِرُّ كثِيرَتِهِمَا بِمَا يَنْتَسِبُ وَكُثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ فِي الْاعْتَرَاضِ .

فَالْخَلاصَةُ أَنَّ اسْتِعْمَالَ كُلُّ مِنْ تَمَطِيِ الْجَمْلَةِ (الْأَسْمَيِ وَالْفَعْلِيِّ) إِنَّمَا يَخْضُعُ لِلْمَقَامِ وَالْغَرْبَضِ ، سَوَاءً فِي ذَلِكَ مَا عَرَضْتُ لَهُ مِنْ شَوَاهِدَ شَعْرِيَّةٍ وَقُرْآنِيَّةٍ .

(1) المائدة 64 .

الاعتراض التذيلي:

قد ذكرت في "مدخل" الفصل الأول، في تعريف التذليل بأنه "تعليق جملة بجملة تشتمل على معناها، بعد إتمام الكلام".

إن القول باشتمال جملة التذليل على معنى الجملة المذكورة (أي الأولى) يجعله كالاعتراض لما فيه من معنى الارتباط الدلالي بين الجملتين ، و هذا المعنى مشترك بين الاعتراض و التذليل ، إلا أن في العبارة الأخيرة من هذا التعريف تميزاً له عنه ، و الأساس الذي يبني عليه التمييز هو الموقع ، فهو في "ذيل" الكلام⁽¹⁾؛ بخلاف الاعتراض الذي "يعترض" بين أجزاء الكلام أو بين كلامين متصلين .

و إذا عُلم ذلك ، تبين أن مفهوم الموقع مما يؤخذ به في تميز الاعتراض من غيره من الأساليب الملابسة له . و رغم أن "المحدود مُرسمة" بين الاعتراض و التذليل، فلكل منهما موقعه ، إلا أن الأمر التبس على الدارسين ، فأوجدوا نوعاً ثالثاً يحمل معنى الاعتراض و يقع موقع التذليل **أسئلة** "اعتراضاً تذيلياً" .

و لعل من أسباب ذاك الالتباس تشابه موقع التذليل و موقع الاعتراض بين كلامين متصلين معنى ، و وجه المشابهة بينهما و قوتهما بعد انتهاء كلام تام ، و أما وجه الاختلاف فاشترط اتصال الكلام الذي يلي الاعتراض بالكلام الذي يسبقه ، و ذلك في الاعتراض دون التذليل .

و من الشواهد القرآنية التي اختلفت فيها الآراء ما بين قول بالتذليل و قول بالاعتراض، قوله تعالى : "إِذَا تَطَهَّرُنَ فَأُتُوهُنَ مِنْ حِيثِ أَمْرِكُمُ اللَّهُ - إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَافِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ - نَساؤُكُمْ حَرَثٌ لَكُمْ فَأُتُوا حِرَثَكُمْ أَتَى شَتَّمْ" ⁽²⁾ ، فإن قوله : (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) قد يُعد تذيلاً لما سبقه ، كما هو رأي الألوسي صاحب "روح المعانى" ، وقد يُعد اعتراضاً ، فإن ما بعده بمثابة البيان لما قبله ، فهو اعتراض بين كلامين متصلين معنى، وهذا رأي ابن هشام ⁽³⁾ .

(1) و منه اشتراق تسمية التذليل، و في ذلك دلالة على تصور الكلام في حال من المشابهة لجسم الإنسان أو الحيوان، و منه "صدر" الكلام و المراد به أوله.

(2) البقرة 233 .

(3) ينظر رأي الألوسي في تفسيره عند تعرضه للآية المذكورة ، و أما رأي ابن هشام فقد مر في الفصل الأول.

و لعل المقارنة النحوية التي انتهت إلى أن الاعتراض إنما يقع بين "متطلبين" طفت على تفكير الدارسين لهذا الموضوع ، فعدوا أمثال الآية السابقة الذكر من التذليل .

وقد يكون الاقتصر - في دراسة موضوع تنازعه حلقات دراسية مختلفة كموضوع الاعتراض - على مقاربة أحاديث مُحلاًّ ببعض جوانبه كالباحث - وما أبْرئ نفسي - لا يملك جميع الأدوات .. أو كالناظر إلى الشيء من ركن واحد.

و مثل الآية السابقة الذكر ، عَدَّ قوله تعالى : " وَأَنْجُوا بِهِ مَتَشَاهِدِهَا " ⁽¹⁾ اعتراضًا تذليلًا لما سبق وهو قوله تعالى في وصف حال المؤمنين وما يُرزقونه من ثمار الجنة : " كُلُّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلٍ " ، فإن معناه أن ثمار الجنة مُشابهة لثمار الدنيا التي أُلفوها ، وهاء الضمير فيه عائدة على (الرزق) ، ولكن إذا نظر في ما بعده وهو قوله تعالى : " وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مَطْهَرَةٌ وَهُمْ فِيهَا حَالِدُون " ، عُلِمَ أنه لا يَبْعُدُ عن معناه ، ولا يخرج عن موضوعه ، فهو استمرار لوصف نعيم الجنة ، إذ أن كُلَّاً من الشمار والأزواج من جملة النعيم الذي يُشَرِّرُ به المؤمنون ؛ وعليه فإن قوله تعالى (وَأَنْجُوا بِهِ مَتَشَاهِدِهَا) - بما هو متعلق بالكلام السابق دون اللاحق ، فقد يُفهم منه أن أزواج الجنة مُشابهة لأزواج الدنيا - يُعدُّ تذليلًا له ، و يعد ما بعده استئنافا ، لأن العطف ه هنا مُستبعد ، أعني عطف لفظ الأزواج على (جنت) الوارد من قبل في قوله تعالى : " وَبَشَّرَ الرَّبِيعَ الْمُسْكِنَ أَنَّهُمْ هُمْ جَنَّاتٍ وَأَنَّهُمْ أَزْوَاجٌ لِكَانَ لَفْظُ الْأَزْوَاجِ مَنْصُوبًا ، وهو قد ورد مرفوعا على الابتداء ، وذلك دليل الاستئناف .

و الذي يجعل الدارس لهذا الموضوع يقول بالاعتراض التذليلي في مثل هذه الآية هو توارد الأمرين معاً :

- كون الجملة مُضيفةً معنى إلى التي قبلها ، فهي من قبيل التذليل .

- كونها واقعة بين كلامين غير متطلبيين و لكنَّ بينهما نوعاً من الصلة المعنية ، فالجملة بينهما كالاعتراض ، فلأجل الجمع بين الأمرين قيل بالاعتراض التذليلي .

و قد بدا لي أولى أن يُعدُّ مثل هذا الشاهد من التذليل منعاً للالتباس بين التذليل والاعتراض .

الاعتراض في بعض التراكيب المعقّدة:

أعني بالتركيب المعقّدة ما تداخلت فيه الجمل تداخلًا يمثل نوعاً من الانقطاع في انسياط الكلام ، يَتَسَعُ عن الانتقال المفاجئ من كلام إلى آخر قبل تمام الأول ، ومن أمثلته: اعتراض في الاعتراض، واعتراض الشرط على الشرط.

ووجه التعقيد في التركيب الأول أن الاعتراض - كما هو معلوم - يقطع انسياط الكلام حين يتوسط أجزاءه ، و بينما يترقب السامع - أو القارئ - **تَسْمِة** الكلام الأول، فإذا هو "يُفاجأ" بانقطاع الكلام المعرض بسبب اعتراض آخر فيه، وعلى السامع أن **يَتَسَعُ** الاعتراض الثاني ، حتى إذا ما تمّ ، كان عليه أن يصل أجزاء الاعتراض الأول ، فإذا ما تم له ذلك ، عاد ليجمع شتات الكلام الذي هو موضوعه .

إن (الاعتراض في الاعتراض) - بما فيه من قطع و وصل - يُعد تركيباً معقّداً ، يقتضي انتباه السامع و يقظته بما يخالف المألوف، فيكون إدراك المعنى - في هذه الحال - أشقّ من إدراكه في الأحوال المعتادة لكثره العمليات الذهنية التي يتطلبها ؛ و لعل هذا هو التعليل المناسب لقلّته في الكلام ، وهو - كذلك - قليل في القرآن الكريم ، وقد أوردتُ له شاهدين اثنين ، وأوْلَاهما ما جاء في وصية لقمان لابنه⁽¹⁾ و الآخر ما جاء في شأن القرآن الكريم⁽²⁾ ، ولم أعثر على ثالث لهما في ما بين يديّ من شواهد الاعتراض .

إن الدلالة المستفادة من ذلك هي أن اللجوء لمثل هذا الأسلوب من قبيل الحاجة، لما ذكرت سابقاً في تعليل قلّته ، وكل ذلك يوافق نزوع المتكلم إلى التخفيف من الجهد اللغوي و الاقتصاد فيه، والقرآن الكريم قد وافق - في هذا الأمر - أسلوب الاعتراض في ما تعرّضتُ له من الكلام العربي شعراً و نثراً .

(1) لقمان 14 .

(2) الواقعة 75 - 80 .

وما قيل عن (الاعتراض في الاعتراض) يقال عن (اعتراض الشرط على الشرط) ، فإن التركيب الشرطي يتالف من جزأين متلازمين هما جملتا (الشرط) و (الجواب) ، فإذا اعترض بينهما شرط آخر كان لا بدّ له من جوابٍ يلزمه مذكور أو مقدر ، و لأجل ما يقتضيه ذلك من تأمُّل لإدراكه ، قلَّ توارُده في الكلام وفي القرآن الكريم ، حتى إن الشواهد المذكورة له على قلْتَها - لا تعدُّ منه إلا بعد عناه التأويل .

ومن تحصيل الحاصل القول بأن المعنى الدور الأكبر في الإعراب و تحديد " هُوَيْة " الكلمات و الجُمل ، و أسلوب الاعتراض يخضع للمعنى في تحديده ، وقد شرحت ذلك من خلال تبيان أغراضه في الكلام .

و يمكنني أن أستخلص بعض المعايير الحاسمة التي تميّز هذا الأسلوب عن غيره ، إلى جانب ما ذكر في شايا هذا البحث ، وهي :

- المعنى.
- الاستقلال .
- الإنسانية.
- الموقف .

و سأعود في الخاتمة لأنسّ بعض ما بدا لي مفيدا في ما عرضت في هذا البحث .



- 9 - إن الاعتراض، وإن كان جملة مستقلة قائمة بذاتها، فإنه مرتبط بالسياق الذي يعترض فيه، ارتباطاً لفظياً أو دلائلاً.
- 10 - يستحسن فصل "الاعتراض التذيلي" عن الاعتراض ، لأنه غير معترض ما دام في آخر الكلام.
- 11 - إن بعض أنواع الاعتراض ناتج عن تقدم ما حقه التأخير من أجزاء الكلام، وليس كل اعتراض ، فإن الاعتراض بين كلامين و الاعتراض في آخر الكلام ليسا مقدمين.
- 12 - إن دراسة أقسام الاعتراض كشفت عن موقعه، فهو كثير، لكنه يقل وقوعه بين الأجزاء شديدة الاتصال، إن في الجملة الاسمية و إن في الجملة الفعلية.
- 13 - كما يقل الاعتراض في بعض الأساليب كالاعتراض في الاعتراض، و اعتراض الشرط على الشرط ، و اعتراض الاستفهام على الشرط، و لعل ذلك احتسابا لما قد يكتنفه من تعقيد و تعاظل في الكلام.
- 14 - إن مما يميز الاعتراض هو : المعنى ، الإنسانية ، الموقع و الاستقلال .
- 15 - إن هذه الملاحظات تصدق في أكثرها على آيات الاعتراض في القرآن الكريم.
- 16 - و لئن اقتصرت - في الفصل الثاني - على ما عده الزمخشري اعتراضا ، فإني أسجل هنا أن هناك كثيرا من الآيات و أجزاء الآيات ما يصلح اعتراضا إلا أنه لم يشر إليه، إما سهوأ أو لعدم الاقتناع باعتراضه.
- 17 - و أشير إلى اختلاف القراءات القرآنية و ماله من أثر في توجيه المعنى ، و توجيهه دراسة الاعتراض بناء على ذلك.
- 18 - إن عملي في الفصل الثاني - خاصة - انصب أكثره على تصنيف آيات الاعتراض بحسب موقعه أو بحسب المعترض فيه، وقد استندت إلى "الكساف" حين وجدت صاحبه يسین المواقع أو نوع الاعتراض، و حاولت مجتهدا فعل ذلك، حين وجدته يغفله.
- 19 - إن الزمخشري ذو بصيرة في كشف الاعتراض، و في تحديد دلالاته و "كشافه" حديـر بمزيد من الدرس و البحث، و إن دارسه ليـمع في ملـامـح نـظـرـيـة النـظـمـ، بل كثـيرا من مـبـادـئـها كـماـ هوـ الشـأنـ في "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني.

و يمكن القارئ العودة إلى المبحث الثاني من الفصل الثالث ليجد بعض الاستخلاصات التي أمكنني استخلاصها عند معالجة هذا الموضوع.

و أخيراً فإن أي عمل بشري - مهما بلغ فيه صاحبه من الإجاده - محكوم عليه بالنقض و خاصة إذا تعلق بالنص المقدس - القرآن الكريم - و ليس هذا العمل استثناء، و لكن أسأل الله تعالى حسن الإفادة و حسن التوفيق.

المصادر والمراجع

المصادر و المراجع

- القرآن الكريم بالرسم العثماني بخط عثمان طه، برواية حفص عن عاصم، إشراف لجنة من العلماء، دار الخير للطباعة و النشر و التوزيع. دمشق - بيروت، ط 4، 1402 هـ .
- ابن أبي الإصبع المصري، تحرير التحبير في صناعة الشعر و النثر و بيان إعجاز القرآن، تحقيق د. حفيظ محمد شرف ، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ، 1995.
- ابن الأثير (ضياء الدين)، المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر، تحقيق أحمد الحوفي و بدوي طباعة، مكتبة هضبة مصر، (د.ط)، 1962 .
- ابن الأباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين، ومعه الانتصار من الإنصاف ،تأليف محمد محبي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، (د.ط)، 1987.
- ابن جعفر قدامة ، نقد الشعر ، عني بتصحيحه س.أ. بونياسكر ، مطبعة بريل، ليدن،(د.ط)،(د.ت).
- ابن جنفي ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية،(د.ط)،(د.ت)، ج 1. الخصائص، الهيئة العامة المصرية للكتاب ،الحقق نفسه ، ط 3، 1987، ج 2.
- ابن عصفور ، ضرائر الشعر، وضع حواشيه خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط 1 ، 1999 .
- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها، حققه و ضبط نصوصه و قدم له د. عمر فاروق الطباع، دار المعارف، بيروت، ط 1، 1993 .
- ابن قيم الجوزية،^{*} كتاب الفوائد المشوّق لعلوم القرآن و علوم البيان ، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ط)، (د.ت).
- * التبيان في أقسام القرآن ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د.ط)، (د.ت).
- ابن المعتز، البدیع ، شرح و تعليق محمد عبد المنعم خفاجی، دار الجليل، بيروت، ط 1، 1990 .
- ابن المفعع (عبد الله)، كتاب كليلة و دمنة، مكتبة مصر، القاهرة - دار سحتون، تونس، (د.ت).
- ابن منظور ، لسان العرب، دار صادر ، بيروت، (د.ط)، 1992 ، المجلد الأول، المجلد السابع.

- ابن هشام الأنباري * مغني الليسب عن كتب الأغارب، حرقه و علق عليه د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله و راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر ، بيروت، ط5، 1979، ج.2.
- * شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تقدم و تتميش و فهرسة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1996.
- * أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة، 1982، (د.ط).
- ابن يعيش ، شرح المفصل، عالم الكتب ، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- أبو موسى محمد حسين، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، دار الفكر العربي ، (د.ط)، (د.ت).
- الأردبيلي محمد عبد الغني ، شرح الأنسموذج، تحقيق خضر شلال ، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، (د.ط)، 1992.
- الأصفهاني (العلامة الراغب)، معجم مفردات ألفاظ القرآن ، تحقيق نديم مرعشلي، دار الكتاب العربي، (د.ط)، 1972.
- الألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- د. البقرى أحمد ماهر، أساليب النفي في القرآن، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية (د.ط)، 1989.
- د. بو خلخال عبد الله ، التعبير الزمني عند النحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، 1978.
- الشعالي أبو منصور ، فقه اللغة و أسرار العربية، شرحه و قدم له و وضع فهارسه د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط2، 2000.
- الجرجاني عبد القاهر، * دلائل الإعجاز، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، تقديم علي أبو زقية، (د.ط)، 1991.
- * أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2، 1999.
- د . الجويني، مصطفى الصاوي، منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، دار المعارف مصر، ط3، 1984.
- حسن عباس، النحو الوافي، دار المعارف مصر، ط7، (د.ت).

- د. الخطاب فؤاد أحمد السيد، سورة يس بين النحاة و المفسرين، دار الطباعة الحمدية، القاهرة ، ط 1 ، 1988 .
- حفي يحيى، قنديل أم هاشم (جموعة قصصية) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة (د.ط)، (ضمن مطبوعات مكتبة الأسرة 2000 ، مارس 1993).
- الحلبي صفي الدين* شرح الكافية البدعية ، تحقيق د. نسيب نشاوي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،(د.ط)، (د.ت).
- *ديوان صفي الدين الحلبي، دار صادر، بيروت، (د.ت)، (د.ط).
- د. حنفي عبد الحليم، أسلوب السخرية في القرآن الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د.ط)، 1987.
- الخطابي ، بيان إعجاز القرآن الكريم، ضمن " ثلاث رسائل في إعجاز القرآن " ، تحقيق و تعليق محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط 4 ، 1991 .
- الخطيب القزويني ، * الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق و تعليق و فهرسة د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر، و التوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 1999 .
- *تلخيص المفتاح و بهامشه شرح التفتازاني، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (د.ط)، 1965.
- الخطيب يوسف طاهر، المعجم المفصل في الإعراب، مراجعة د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط 3، 2000.
- الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر، (د.م)، ط 3، المجلد 2.
- الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 3، 1980، - ج 1-2-3.
- ج 4: الحقق نفسه ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 2، (د.ت).
- الزمخشري ، * الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأویل، تحقيق و تعليق محمد مرسي عامر، دار المصحف ، القاهرة ، ط 2 ، 1977 .
- *أساس البلاغة.دار صادر للطباعة و النشر- دار بيروت ، بيروت، 1965 .
- الزناد الأزهر، دروس في البلاغة العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط 1، 1992 .

- الزوذني ، شرح المعلقات السبع ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 2 ، 1985 .
- السكاكني ، مفتاح العلوم ، طبعة البابي الحلبي بمصر ، ط 2 ، 1990 .
- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت ط 1، 1991، (د.ت)، ج 2.
- السيرافي* شرح أبيات سيبويه، تحقيق وتقديم د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، (د.ط)، 1979 .
- * ضرورة الشعر، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1985 .
- السيوطى* المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرح وضبط وتصحيح وعنونة موضوعات وتعليق حواشٍ : محمد أحمد جاد المولى و علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل ، بيروت، (د.ط) ، (د.ت).
- * معترك القرآن ، تحقيق محمد علي البجاوي ، دار الفكر العربي.
- * الأشباه والنظائر في النحو، مراجعة وتقديم فايز ترحبيني ، دار الكتاب العربي، ط 1 ، 1984 .
- * شرح عقود الجمان في علم المعانٍ والبديع والبيان ، طبعة البابي الحلبي بمصر، (د.ط)، 1939.
- د. الشرقاوي عفت ، بلاغة العطف في القرآن الكريم، دار النهضة العربية ،بيروت، 1981 ، (د.ط).
- د. شيخون محمد السيد ، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط 1 ، 1983 .
- الصابوني محمد علي، قبس من نور القرآن الكريم ، مكتبة رحاب ، الجزائر، ط 2، 1987 ، ج 1.
- ضياء الدين (الشيخ)، كتاب زبدة البخاري، جمع و تصحيح ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط 1، 1986 .
- د . طبانة بدوي، معجم البلاغة العربية.
- د. عبد الرحمن عائشة، التفسير البياني للقرآن الكريم، دار المعارف القاهرة، ط 7، (د.ت)، ج 1، ج 2.

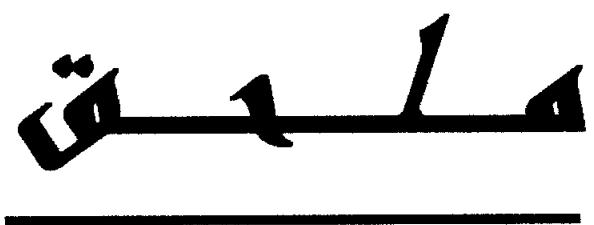
- د . عتيق عبد العزيز، في تاريخ البلاغة العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت د.ط)، (د.ت) .
- د. عثمان عبد الفتاح، الأسلوب القصصي عند يحيى حقي ، مكتبة الشباب، القاهرة، 1990 .
- د. العزاوي أحمد الزين علي ، الفصول و الفروق عند النحاة ، ط 1 ، 1993 .
- العسكري أبو هلال، * كتاب الصناعتين ، تحقيق علي محمد البحاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ط)، 1986 .
- * محاسن النظم والشعر، (د.ط)، (د.ت).
- العلوبي (يحيى بن حمزة) كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، (د.ط)، (د.ت). ج 2.
- العكيري أبو البقاء، التبیان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البحاوي، (د.ط)،(د.ت) .
- د. عوضين إبراهيم، مع البيان القرآني في سورة الإسراء ، مطبعة السعادة، القاهرة، (د.ط)، 1988 .
- فروخ عمر، تاريخ الأدب العربي ، دار العلم للملاتين ، بيروت ، ط4، 1981، ج 2 .
- د. فيود بسيوني عبد الفتاح ، من هدي القرآن الكريم، تفسير بلاغي لسورة المؤمنون، جامعة الأزهر، ط1، 1989 .
- قباوة فخر الدين، إعراب الجمل و أشیاء الجمل، دار الأصممي للنشر و التوزيع ، حلب ، ط1، 1972 .
- القبرواني ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده، تقديم و شرح و فهرسة د.صلاح الدين الهواري و د.هدي عودة ، دار و مكتبة الملال ، ط1، 1996 .
- القيسي أبو محمد مكي بن طالب (ت 437هـ)، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405 هـ .
- الكرماني محمود بن حمزة، البرهان في توجيهه متشابه القرآن لما فيه من الحجة و البيان المعروف بأسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام ، القاهرة، 1977 .
- المراغي أحمد مصطفى، تاريخ علوم البلاغة و التعريف برجاتها، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط1، 1950 .

الدواوين :

- أبو ماضي، أجمل ما كتب شاعر الطلاسم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د.ط)، 1996.
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، القاهرة، ط4،(د.ت).
- ديوان الباكيتين : الخنساء و ليلي الأخيلية، شرح د. يوسف عيد، دار الجليل، بيروت ، ط1، 1992.
- ديوان ابن رشيق القمياني، شرح د. صلاح الدين الهواري و د. هدى عودة، دار الجليل بيروت ، ط1، 1996.
- ديوان جحيل بشينة، شرح ومراجعة و تلخيص د. عبد الحميد زراقط، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1989.
- ديوان الخطيبة، شرح يوسف عيد، دار الجليل، بيروت، ط1، 1992.
- ديوان صفي الدين الحلبي، دار صادر، بيروت ، لبنان ، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج التميمي البصري، (من غير معلومات نشر) .
- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار بيروت للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشستمري، تحقيق درية الخطيب و لطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ط)، 1975.
- ديوان عنترة و معلقته، تحقيق خليل شرف الدين، دار و مكتبة الهلال ، بيروت، (د.ط)، 1997.
- ديوان الفرزدق، ضبط معانيه و شروحه و أكملها إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، مكتبة المدرسة، بيروت، ط1، 1983.
- ديوان كثير عزة ، شرح و تحقيق د. رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، ط 1 ، 1996.
- ديوان المتنبي * دار الجليل، بيروت ،(د.ط)، (د.ت).
- *شرح الشيخ ناصيف البازجي المسمى: العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ،
تقديم د. ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1995.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح كرم البستانى، دار بيروت للطباعة، بيروت، (د.ط)، 1982.

الرسائل :

- الأكتر عادل محمد محمد، تحقيق المخطوط المسمى الفريدة الجامدة للمعاني الرائعة ، رسالة ماجستير مخطوطة جامعة الأزهر، 1987 .
- خليفة قاسم اسماعيل علي، المسائل البلاغية في معنى الليب ، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الدراسات العربية والإسلامية بجامعة الأزهر ، 1989 .
- داود سالمة جمعة علي ، الاعتراض في القرآن الكريم ، دراسة بلاغية تحليلية ، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
- رفاعي رحب محمد سالم ، مسائل علم المعانٍ بين ابن الأثير و القزويني ، رسالة ماجستير مخطوطة بجامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، 1993 .
- سلمي مصطفى عطية محمد، الاعتراض تاريناً و دراسة، رسالة ماجستير بجامعة الأزهر، 1986.
- الشريف عبد الرزاق عبد العليم ريان ، ابن القيم من الناحية البلاغية، رسالة ماجستير مخطوطة، بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، 1985.
- عبد العزيز ربيع محمد، عماد الدين بن الأثير و جهوده البلاغية و النقدية من خلال كتاب جواهر الكنز، رسالة دكتوراه ، بقسم الميكروفيلم بالمكتبة المركزية بجامعة عين شمس.
- مصطفى محمد عبد المطلب، العلوي، صاحب الطراز و مكانته بين علماء البلاغة، رسالة ماجستير مخطوطة بدار العلوم بجامعة القاهرة، 1973 .
- وجيه مأمون عبد الحليم محمد، ظاهرة الفصل في الجملة العربية، رسالة دكتوراه مخطوطة بدار العلوم، جامعة القاهرة 1996 .



ملحق يتضمن الآيات التي عدها الزمخنثري من الاعتراض

الاعتراض	الآية	السورة	الرقم
إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرهم أم لم تذرهم لا يؤمنون.	06	البقرة	01
أو كصيب من السماء فيه ظلمات و رعد و برق يجعلون أصحابهم في آذائهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين يكاد البرق يخطف أبصارهم .	20-19		02
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين .	24		03
كلما رزقوا منها من ثرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابها و لهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون .	25		04
و إذ قتلتم نفسها فدارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا أضربوه ببعضها .	72		05
ولقد جاءكم موسى بالبيانات ثم اخذتم العجل من بعده و أنتم ظالمون و إذ أخذنا ميثاقكم و رفعنا فوقكم الطور .	92		06
و قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصاري تلك أهانكم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين .	111		07
قالوا نعبد إلهك و إله آبائك إبراهيم و إسماعيل و إسحاق إلهنا واحدا ونحن له مسلمون تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكن ما كسبتم .	133		08
كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراوصية للوالدين والأقربين بالمعرف حقا على المتدين .	180		09
إذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب الشوابين ويحب المتطهرين نساوكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شتم .	223		10
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعرف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تصار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلي السوارث مثل ذلك .	233		11

			12
قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا.	246		
ولو شاء الله ما اقتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءكم البينات ولنختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتلوا ولكن الله يفعل ما يريد.	253		13
شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم إن الدين عند الله الإسلام.	18	آل عمران	14
فلما وضعتها قالت رب إني وضعتها أثني والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإن سميتها مريم وإن أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم.	36		15
و جتنكم بأية من ربكم فاتقوا الله و أطیعون إن الله ربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم.	50		16
وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون ولا تؤمنوا إلا من تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أتيتم أو يجاجوكم عند ربكم.	73		17
ليقطع طرفا من الذين كفروا أو يكتبهم فينقلبوا حائين ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون.	128		18
والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصرروا على ما فعلوا وهم يعلمون.	135		19
أولئك جراؤهم مغفرة و جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ونعم أجر العاملين قد خلت من قبلكم سنن فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين هذا بيان للناس و هدى وموعظة للمتقين .	137		20

و تلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا و يتحذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين وليمحص الله الذين آمنوا ويحق الكافرين .	140		21
و طائفة قد أهتمهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر شيء قل إن الأمر كله لله يخفيون في أنفسهم ما لا يبدون لك .	154		22
يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين الذين استجابوا لله والرسول من بعدهم أصحاب القرح للذين أحسنوا منهم وانقوا أجر عظيم .	171		23
ولا يحسن الذين كفروا إنما غلبي لهم خير لأنفسهم إنما غلبي لهم ليزدادوا إنما و لهم عذاب مهين .	178		24
الذين يذكرون الله قياما وقعدا وعلى حنوثهم و يتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلة سبحانك فقنا عذاب النار .	191		25
فاستجاب لهم ربيكم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أشي بعضكم من بعض فالذين هاجروا و آخرجو من ديارهم وأوذوا في سبيلي و قاتلوا و قتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار .	195		26
يا أيها الذين آمنوا انقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها و بث منها رجالا كثيرا و نساء و انقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام إن الله كان عليكم رقيبا .	1	النساء	27

يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلنهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلنها النصف ولأبويه لكل واحد منها السادس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فألمه الثالث فإن كان له إخوة فألمه السادس من بعد وصيحة يوصي بها أو دين آباءكم وأبناءكم لا تدرؤن أيهم أقرب له نفعا فريضة من الله إن الله كان عليما حكيمـا.	11	28
ألم تر إلى الذين أوتوا نصيحا من الكتاب يشترون الضلالـة ويريدون أن تضلوا السبيل و الله أعلم بأعذائكم و كفى بالله ولـيا كفـى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلـم عن مواضعـه و يقولـون سمـعنا و عصـينا و اسـمع غير مـسمع و راعـنا لـيا بـالستـهم و طـعنـا في الدينـ.	45	29
و لـئن أصابـكم فـضلـ من الله ليـقولـ كـأنـ لمـ تـكـنـ بـيـنـكـمـ وـ بـيـنـهـ مـوـدةـ يـاـ لـيـتـيـ كـتـتـ مـعـهـمـ فـأـفـوزـ فـوـزـ عـظـيـماـ.	73	30
الـلـهـ لـاـ إـلـهـ إـلـاـ هوـ لـيـجـمـعـنـكـمـ إـلـىـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ لـاـ رـبـ فـيـهـ وـ مـنـ أـصـدـقـ مـنـ اللـهـ حـدـيـثـاـ.	87	31
وـ مـنـ أـحـسـنـ دـيـنـاـ مـنـ أـسـلـمـ وـ جـهـهـ اللـهـ وـ هـوـ مـحـسـنـ وـ اـتـبعـ مـلـةـ إـبـرـاهـيمـ حـنـيفـاـ وـ اـتـخـذـ اللـهـ إـبـرـاهـيمـ خـلـيـلاـ وـ اللـهـ مـاـ فـيـ السـمـوـاتـ وـ مـاـ فـيـ الـأـرـضـ وـ كـانـ اللـهـ بـكـلـ شـيـءـ مـحـيـطاـ.	125	32
وـ يـسـتـفـتوـنـكـ فـيـ النـسـاءـ قـلـ اللـهـ يـفـتـيـكـمـ فـيـهـنـ وـ مـاـ يـتـلـىـ عـلـيـكـمـ فـيـ الـكـتـابـ فـيـ يـتـامـيـ النـسـاءـ الـلـاتـيـ لـاـ تـؤـتـوهـنـ مـاـ كـتـبـ لـهـنـ وـ تـرـغـبـونـ أـنـ تـنـكـحـهـنـ وـ الـمـسـطـعـفـيـنـ مـنـ الـوـلـدـانـ وـ أـنـ تـقـومـواـ لـيـتـامـيـ بـالـقـسـطـ.	127	33
وـ إـنـ اـمـرـأـ خـافـتـ مـنـ بـعـلـهـاـ نـشـوـزاـ وـ إـعـرـاضـاـ فـلـاـ جـنـاحـ عـلـيـهـمـ أـنـ يـصـلـحـاـ بـيـنـهـمـ صـلـحـاـ وـ الـصـلـحـ خـيـرـ وـ أـحـضـرـتـ الـأـنـفـسـ الشـحـ وـ إـنـ تـحـسـنـواـ وـ تـقـوـاـ فـيـنـ اللـهـ كـانـ بـمـاـ تـعـمـلـونـ خـيـراـ.	128	34

حرمت عليكم الميّة والدم و لحم الخنزير وما أهل لغير الله به و المخنقة و الموقوذة و المتردية و النطححة و ما أكل السبع إلا ما ذكيم و ما ذبح على النصب و أن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق اليوم يس الدين كفروا من دينكم فلا تخشوهם و اخشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا فمن اضطر في مخصوصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم.	3	المائدة	35
قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهمما ادخلوا عليهم الباب إذا دخلتموه فإنكم غالبون و على الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين.	23		36
و قالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطن ينفق كيف يشاء..	64		37
إن الذين آمنوا و الذين هادوا و الصابئون و النصارى من آمن بالله و اليوم الآخر و عمل صالحا فلا خوف عليهم و لا هم يحزنون .	69		38
يا أيها الذين شهدتم بنيكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضررت في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت تحسونهما من بعض الصلاة فيقسمان بالله إن أرقتم لا نشتري به ثمنا ولو كان ذا قربى و لا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين.	106		39
و إذ قال إبراهيم لأبيه آزر أتخذ أصناما آلهة إني أراك و قومك في ضلال مبين و كذلك نري إبراهيم ملوك السموات و الأرض وليكون من المؤمنين فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا رب فلما أفل قال لا أحب الآفلين.	75	الأنعام	40
اتبع ما أوحى إليك من ربك لا إله إلا هو و أعرض عن المشركين.	106		41

<p>ثانية أزواج من الصأن اثنين و من المعز اثنين قل آللذكرين حرم أم الأنثيين أم ما اشتملت عليه أرحام الأنثيين نبئوني بعلم إن كنت صادقين و من الإبل اثنين و من البقر اثنين قل آللذكرين حرم أم الأنثيين أم ما اشتملت عليه أرحام الأنثيين.</p>	143		42
<p>و الذين آمنوا و عملوا الصالحات لا نكلف نفسا إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون.</p>	42	الأعراف	43
<p>ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا و قالوا قد مس آباءنا الضراء و السراء فأخذناهم بعنة و هم لا يشعرون و لو أن أهل القرى آمنوا و اتقوا لفتحنا عليهم برّكات من السماء و الأرض و لكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون فأمان أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا و هم نائمون.</p>	96		44
<p>تلك القرى نقص عليك من أنبيائها و لقد جاءكم رسالهم بالبيانات مما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا من قبل كذلك يطبع الله على قلوب الكافرين و ما وجدنا لأكثرهم من عهد و إن وجدنا أكثرهم لفاسقين ثم بعثنا من بعدهم موسى يايانا إلى فرعون و ملته فظلموا بها فانظر كيف كان عاقبة المفسدين.</p>	102		45
<p>و الذين يمسكون بالكتاب و أقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين و إذ ننقذنا الجبل فوقهم كأنه ظلة و ظنوا أنه واقع بهم خذوا ما آتيناكم بقوة و اذكروا ما فيه لعلكم تتقوون.</p>	170		46
<p>يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند رب لا يجليلها لوقتها إلا هو ثقلت في السموات و الأرض لا تستأيكم إلا بعنة يسألونك كأنك حفي قل إنما علمها عند الله و لكن أكثر الناس لا يعلمون.</p>	187		47

فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَإِخْرَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنَفْصُلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ وَإِنْ نَكْثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتَلُوا أَئِمَّةَ الْكُفَّارِ إِنَّمَا لَا أَئِمَّانَ لَهُمْ لَعْلَهُمْ يَسْتَهِنُونَ.	11	الْتَّوْبَةَ	48
لِيَسْ عَلَى الْضَّعَافِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفَقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتُوكُمْ لِتَحْمِلُهُمْ قَلْتُ لَا أَجِدُ مَا أَهْلَكُمْ عَلَيْهِ تَوْلُوا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزْنًا أَلَا يَجِدُوا مَا يَنْفَقُونَ.	92		49
وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَخَذُ مَا يَنْفَقُ مَغْرِمًا دِينًا وَيَتَرْبَصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ عَلِيمًا.	98		50
وَلَقَدْ أَهْلَكَنَا الْقَرْوَنُ مِنْ قَبْلِكُمْ مَا ظَلَمُوا وَجَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ بَخْرِيِّ الْقَوْمِ الْمُحْرَمِينَ.	13	يُونُس	51
وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يَفْتَرِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الذِّي يَعْلَمُ بِهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ لَا رِيبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ.	37		52
مَا ذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابَهُ بِيَاتٍ أَوْ نَهَارًا مَا ذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ أَثْمًا إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنَتُمْ بِهِ الْآَنَ وَقَدْ كَنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ.	50		53
الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَقَوَّنُونَ لَهُمُ الْبَشَرُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلٌ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَلَا يَخْزُنُكُمْ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ.	64		54
وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّنَا إِنَّكَ أَتَيْتَ فَرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الْدُّنْيَا رَبِّنَا لِيَضْلُّوْا عَنْ سَبِيلِكَ رَبِّنَا اطْمَسْتَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يَؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ.	88		55

فهل ينتظرون إلا مثل أيام الذين خلوا من قبلهم قل فانتظروا إن معكم من المنتظرین ثم ننجي رسلينا و الذين آمنوا كذلك حقا علينا ننج المؤمنين .	103		56
الذين يصدون عن سبيل الله و يغونها عوجا وهم بالآخرة هم كافرون أولئك لم يكونوا معجزين في الأرض و ما كان لهم من دون الله من أولياء يضاعف لهم العذاب ما كانوا يستطيعون السمع و ما كانوا يبصرون.	20	هود	57
قال إنما يأتيكم به الله إن شاء و ما أنتم بمعجزين و لا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنسح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم و إليه ترجعون.	34		58
فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا من أحنينا منهم و اتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه و كانوا مجرمين و ما كان ربكم ليهلك القرى بظلم و أهلها مصلحون.	116		59
فلما دخلوا على يوسف آوى إليه أبويه و قال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين.	99	يوسف	60
و يقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه إنما أنت منذر و لكل قوم هاد الله يعلم ما تحمل كل أنشى و ما تغيض الأرحام و ما تزداد و عنده كل شيء بمقدار عالم الغيب و الشهادة الكبير المتعال.	08	الرعد	61
ألم يأتكم بما الذين من قبلكم قوم نوح و عاد و ثمود و الذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله جاءهم رسليهم بالبيانات فردوا أيديهم في أفواههم و قالوا إنا كفرنا بما أرسلتم به و إنا لففي شك مما تدعوننا إليه مریب.	09	إبراهيم	62

قال هؤلاء بناتي إن كنتم فاعلين لعمرك أهتم لفي سكرتهم يعمهون فأخذتهم الصيحة مشرقين.	72	الحجر	63
ولقد آتيناك سبعا من المثاني و القرآن العظيم لا تخدن عينيك إلى ما فتعنا به أزواجا منهم ولا تخزن عليهم و اخفض جناحك للمؤمنين و قل إني أنا النذير المبين كما أنزلنا على المقتسمين الذين جعلوا القرآن عضين.	88		64
و ما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم فاسألهوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبيانات و الزبر و أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم و لعلهم يتفكرون.	43	النحل	65
و يجعلون لله البناء سبحانه و لهم ما يشتهون.	57		66
إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره و قلبه مطمئن بالإيمان.	105		67
و قل لعبادتي يقولوا التي هي أحسن إن الشيطان ينزع بینهم إن الشيطان كان للإنسان عدوا مبينا ربكم أعلم بكم إن يشاء يرحمكم أو إن يشاء يعذبكم و ما أرسلناك عليهم و كيلا.	53	الإسراء	68
و إذ اعتزلتهم و ما يبعدون إلا الله فأولوا إلى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته و يهديكم من أمركم مرفقا.	16	الكهف	69
إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات إنما لا نضيع أجر من أحسن عملا أولئك لهم حبات عدن تحرى من تحتها الأهوار.	30		70

و إذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه أفتخدونه و ذريته أولياء من دوني و هم لكم عدو بئس للظالمين بدلًا.	50		71
قال أرأيت إذ أؤينا إلى الصخرة فإن نسيت الحوت و ما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره و اتخذ سبيله في البحر عجبا.	63		72
أسمع بكم و أبصر يوم يأتوننا لكن الظالمون اليوم في ضلال مبين و أنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر و هم في غفلة و هم لا يؤمنون	39	مريم	73
و اذكر في الكتاب إبراهيم إنه كان صديقاً نبياً إذ قال لأبيه يا أبا لم تعبد ما لا يسمع و لا يبصر و لا يعني عنك شيئاً.	41		74
فأجمعوا كيدكم ثم اتوا صفاً و قد أفلح اليوم من استعلى قالوا يا موسى إما أن تلقني و إما أن تكون أول من ألقني.	64	طه	75
و عنت الوجوه للحي القيوم و قد خاب من حمل ظلماً و من يعمل من الصالحات فلا يخاف ظلماً و لا هضما و كذلك أنزلناه قرآننا عربياً و صرفاً فيه من الوعيد لعلمهم يتقوون أو يحدث لهم ذكراً.	111 112		76
ادفع بالتي هي أحسن السيئة نحن أعلم بما يصفون و قل رب أعود بك من همزات الشياطين و أعود بك أن يحضرن حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون.	98/97	المؤمنون	77
و من يدع مع الله إلها آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون.	117		78
و ما أهلتنا من قرية إلا لها متذرون ذكرى و ما كنا ظالمين.	209	الشعراء	79

طس تلك آيات القرآن و كتاب مبين هدى وبشرى للمؤمنين الذين يقيمون الصلاة و يؤتون الزكاة و هم بالأخرة هم يوقنون إن الذين لا يؤمنون بالأخرة زينا لهم أعمالهم فهم يعمهون.	03	النمل	80
قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها و جعلوا أعزه أهلها أذلة و كذلك يفعلون و إن مرسلة إليهم هدية فظاهرة لم يرجع المرسلون.	34		81
فالتقشه آل فرعون ليكون لهم عدوا و حزنا إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين وقالت امرأة فرعون قرة عين لي ولك لا تقتلوه عسى أن ينفعنا أو نتحذه ولدا وهم لا يشعرون.	08	القصص	82
وإبراهيم إذ قال لقومه اعبدوا الله و اتقوه ذلكم خير لكم إن كتم تعلمون إنما تعبدون من دون الله أو ثانوا و تخلقون إفكا إن الذين تعبدون من دون الله لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق و اعبدوه و اشكروا له إليه ترجعون وإن تكذبوا فقد كذب أمم من قبلكم وما على الرسول إلا البلاغ المبين أو لم يروا كيف يبدى الله الخلق ثم يعيده إن ذلك على الله يسير قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قادر يعذب من يشاء ويرحم من يشاء وإليه تقلبون وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء وما لكم من دون من ولی ولا نصیر والذين كفروا بآيات الله ولقاءه أولئك ينسوا من رحمة و أولئك لهم عذاب أليم فما كان حواب قومه إلا أن قالوا اقتلوه أو حرقوه فأنجاه الله من النار إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون.	23/18	العنكبوت	83
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون.	18	الروم	84

<p>و إذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم و وصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهذا على وهم <u>وفصاله في عاصين أن اشكر لي ولوالديك إلى المصير وإن جاهداك</u> على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما و صاحبهما في الدنيا معروفا واتبع سبيل من أناب إلي ثم إلى مرجعكم فأنبئكم بما كتتم تعملون يا بني إن تكون متعاقلا حبة من خردل فستكون في صخرة أو في السموات أو في الأرض يأت بها الله إن الله لطيف خبير.</p>	14	لقمان	85
<p>الم تزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين.</p>	02	السجدة	86
<p>فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعائهم إذا قضوا منها وطرا وكان أمر الله مفعولا ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له سنة الله في الذين خلوا من قبل و كان أمر الله قدرا مقدورا.</p>	37	الأحزاب	87
<p>يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك الباقي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات حالك وبنات حالاتك الباقي هاجرون معك و امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت آياتهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيمـا.</p>	50		88
<p>و لا تزر وازرة وزر أخرى وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى إنما تنذر الذين يخشون رهم بالغيب وأقاموا الصلاوة ومن يتزكى فإنما يتزكى لنفسه وإلى الله المصير .</p>	18	فاطر	89

و جعلوا بينه وبين الجنة نسبا ولقد علمت الجنة إنهم لم يحضرون سبحان الله عما يصفون إلا عباد الله المخلصين .	159	الصافات	90
قال فبعزتك لأغويتهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين قال فالحق والحق أقول لأملائن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين .	85	ص	91
و لو أن للذين ظلموا ما في الأرض جميعا و مثله معه لافتدوا به من عذاب يوم القيمة و بدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون و بدا لهم سيئات ما كسبوا و حاق بهم ما كانوا به يستهزئون فإذا مس الإنسان ضر دعا ثم إذا خولناه نعمة منا قال إنما أورتيه على علم عندى بل هي فتنه ولكن أكثر الناس لا يعلمون.	48/46	الزمر	92
و ينجي الله الذين اتقوا بمحاذيقهم لا يمسهم السوء ولا هم يحزنون الله خالق كل شيء له وهو على كل شيء وكيل له مقاليد السموات والأرض والذين كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون.	63/62		93
قل أغير الله تأموروني أعبد أيها الجاهلون .	64		94
و كذلك أوحينا إليك قرآننا عربيا لتتذر أم القرى ومن حولها و تتذر يوم الجمع لا ريب فيه فريق في الجنة وفريق في السعير.	07	الشورى	95
و إذ قال إبراهيم لأبيه وقومه إنني براء مما تعبدون إلا الذي فطرني فإنه سيهدين وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون بل متعت هؤلاء وآباءهم حتى جاءهم الحق ورسول مبين وما جاءهم الحق قالوا هذا سحر و إنما به كافرون.	29	الزخرف	96
و اذكر أخا عد إذ أنذر قومه بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه و من خلفه ألا تعبدوا إلا الله إن أخاف عليكم عذاب يوم عظيم.	21	الأحقاف	97

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نَزَّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَرُوا عَنْهُمْ سَيِّئَاتُهُمْ وَأَصْلَحَ اللَّهُمْ	02	محمد	98
وَعَدْكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَ أَيْدِي النَّاسِ عَنْكُمْ وَلَتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيكمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا.	20	الفتح	99
وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيهِمُ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يَطِيعُوكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ وَلَكُنَّ اللَّهُ حُبُّ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانُ وَرِزْنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكُرْهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعُصْبَانُ أَوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةُ اللَّهِ عَلِيهِمْ حَكِيمٌ.	07	الحجرات	100
وَأَزَلْفَتِ الْجَنَّةَ لِلْمُتَقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ هَذَا مَا تَوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَابٍ حَفِظٍ.	32	ق	101
إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ لَيَسْمُونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةُ الْأَنْثَى مَا هُمْ بِهِمْ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الضُّنُونُ وَإِنَّ الضُّنُونَ لَا يَعْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا فَأَعْرَضُ عَنْ مَنْ تَوَلَّ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اهْتَدَى.	30	النَّحْمَ	102
فَلَا أَقْسُمُ بِمَوَاقِعِ النَّجُومِ وَإِنَّهُ لِقُسْمٌ لَمْ يَعْلَمُوا عَظِيمٌ إِنَّهُ لِقُرْآنٍ كَرِيمٍ فِي كِتَابٍ مَكْتُوبٍ لَا يَعْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ.	80/76	الوَاقِعَةُ	103
قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًا وَرَشِداً قُلْ إِنِّي لَنْ يَجِدُنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِدًا إِلَّا بِلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَتِهِ.	22	الْجَنْ	104
يَا أَيُّهَا الْمَزْمُلُ قَمِ اللَّيلَ إِلَّا قَلِيلًا نَصْفَهُ أَوْ انْقَصَ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زَدَ عَلَيْهِ وَرَتَلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا إِنَّا سَنَلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيلِ هِيَ أَشَدُ وَطْنًا وَأَقْوَمُ قِيلًا.	05	الْمَزْمُلُ	105

ذري و من خلقت وحيدا و جعلت له مالاً ممدودا و بنين شهودا و مهدت له ثم هيدها ثم بطعم أن أزيد كلا إنه كان لا ياتنا عنينا سأرهقه صعودا إنه فكر و قدر فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر ثم نظر ثم عبس و بسر.	20/19	المدثر	106
إنهم كانوا لا يرجون حسابا و كذبوا بما ياتنا كذابا و كل شيئا أحصيناه كتابا فذوقوا فلن نزيدكم إلا عذابا.	29	النَّبِيُّ	107
سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله إنه يعلم الجهر و ما يخفى و نيسرك لليسرى.	07	الأعلى	108
فذكر إنما أنت مذكر ليست عليهم بمحسيطر إلا من تولى و كفر.	22/21	الغاشية	109
لا أقسم بهذا البلد و أنت حل بهذا البلد و والد و ما ولد لقد خلقنا الإنسان في كبد.	02	البلد	110
فلا اقتحم العقبة و ما أدرك ما العقبة فلك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيمها ذا مقربة أو مسكين ذا متربة.	12		111

فِي مَهْرَسٍ

الشُّورَاكَدَالْمُجَدِّدَة

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	القائل	البيت
61/41	زهير	فما أدرى - وسوف - إخال - أدرى- *** أقوم آل حصن أم نساء ؟
40	جميل	ولكن عصتي و استبدت بأمرها *** فأنت هواها - يا بثين - و شاؤها
38	جميل	فأحيى - هداك الله - نفسا مريضة *** طويلا بكم تهيمها وعناؤها
42	ابن هرمة	ولا - أراها - تزال ظالمة *** تحدث لي نكبة و تكواها
42	/	لن - ما رأيت أبا زيد مقاتلا - *** أدع القتال و أشهد الهمجاء
56	مسلم بن معبد	فلا - والله- لا يلفي لما ي *** ولا لlama بهم أبدا دواء
35	جميل	و أول ما قاد المحبة بيننا *** بسوادي بغرض - يا بثين - سباب
	توبه بن الحمير	وقلنا لها قولًا فحاءت بهن *** لكل كلام - يا بثين - جواب
43		ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا *** و من دون رسينا من الأرض سبسب -
		لظل صدى صوتي- و إن كنت رمة-*** لصوت صدى ليلي يهش ويطرد
47	النابغة	ولست بمستيق أنحاً لا تلمنه *** على شعث، أي الرجال المذهب ؟
55	/	باتت فوادي ذات الحال سالبة *** فالعيش-إن حم لي عيش- من العجب
53	النابغة	أتاني - أبىت اللعن- أنك لستني *** و تلك التي أهتم منها وأنصب
57	عنترة	ولي خيالا - يا عبد - طارقا *** يرى فيض حفني بالدموع السواكب
19	ابن دريد	فاعترضت دون الذي رام - وقد *** جد به الجد - اللهم الأربى
57	الفرزدق	هجرنا بيوتاً أن تزار و أهلها *** عزيز علينا - يا نوار- اجتنابها
56/36/24	كثير	و إني - وقئامي بعزة بعدهما *** تخللت مما بيتنا و تخللت-
		لكل مرجبي ظل الغمامة كلما *** تبوا منها للمقيل اضمحلت
39	رؤبة بن العجاج	ليت - وهل ينفع شيئا "ليت" - *** ليت شباباً بوع فاشترت
39	جميل	حلفت يمينا - يا بشينة - صادقا *** فإن كنت فيها كاذبا فعميت
34	معن بن أوس	وفيهن - والأيام يعشن بالفتن - *** نوادب لا يملنه و نوائح
41/14	/	فقد - والشك - بين لي - عناء *** بوشك فرالقهم صرد يصبح
43	توبه الخفاجي	ولو أن ليلى الأنحصار سلمت *** على - و دوني جندل و صفائح-
		سلمت تسليم البشاشة أو زقا *** إليها صدى من جانب القر صائح
124	جميل	و قلت لها : بیني و بینك - فاعلمي - *** من الله ميثاق له و عهود
36	جميل	ألا ليت ريعان الشباب جديده *** و دهراً تولى - يا بثين - يعود
37	جميل	يعور-إذا غارت- فوادي وإن تكون *** بتجدد، يهزم من الفواد إلى بجد

39	/	ما ظنتك - إن شبّت لظى الحرب - صالح *** فعردت فيمن كان فيها معرودا يا حادبي عيرها - وأحسبني *** أوجد ميتا قبيل أ فقدها -
52	المتنبي	قفا قليلا ها على فلا *** أقل من نظرة أزودها مهلا - فداء لك الأقوام كلهم *** وما أثمر من مال و من ولد -
59	النابغة	لتقذفي بركن لا كفاء له *** وإن تأثرك الأعداء بالردد ولولا ثلات هن من عيشة الفتى *** و جدك لم أحفل متى قام عودي
43	طوفة	أقيسي - أم كعب - واطمئني *** فإنك ما أقمت بخير دار
57	زهير	و ما قلت هذا - فاعلمن - تخبا *** لصرم، ولا هذا بنا عنك يقصرا
124	جميل	معاوي - لم ترع الأمانة فارعها *** وكن حافظا الله و الدين - شاكر
58	/	تلك الرزية لا رزية مثلها *** فاقني حياءك - لا أبا لك - و اصبرني
40	الخطيبة	إني لأعلم - و الليب خبيث - *** أن الحياة، وإن حرست ، غرور
53	المتنبي	إن - وأسطار سطون سطرا - *** لقاتل يا نصر نصر نصرا
24	رؤبة	فكدت - ولم أخلق من الطير - إن بدا *** سنا بارق نحو الحاجز أطير
15	نصيب	ولكتني - أهلي فداءك - أتقى *** عليك عيون الكاشحين وأحدر
124/36	جميل	معازيل في الهيجاء ، ليسوا بذادة *** مجازيع عند اليأس و الحر يصر
11	حدير	لعمري - وما عمري علي بهين - *** لقد نطقت بطلا على الأقمار
44/25/12	النابغة	فسقتك - يا أرض الشربة - مزنة *** منهله، يروي ثراك هموعها
37	عنترة	أخالد قد - والله - أوطأت عشوة *** وما العاشق المظلوم فيما بسارق
41	/	بسحملة، أو فوق، ما لها محل *** بين كلام، أو كلامين، اتصل
21	السيوطى	سلى - يا عبل - عمرا عن فعالى *** بأعداك الألى طلبوا قتالي
38	عنترة	ولو أن ما أسعى لأدن معيشة *** كفاني - ولم أطلب - قليل من المال
37	امرأة القيس	وبذلت - والدهر ذو تبدل - *** هيما دبوا بالصبا والشمال
38	أبو النجم	أراني - ولا كفران الله، أية *** لنفسي - لقد طالبت غير منيل
58/38/23	/	أنسى - لا هداك الله - ليلى *** و عهد شبابها الحسن الجميل
36	الطهوي	كأن - وقد أتى حول جديد - *** أثافيها حمامات مثول
14/8	النابغة	يقول رجال يجهلون خليقتي *** لعل زيادا - لا أبا لك - غافل
126/10	كثير	لو أن الباحلين - وأنت منهم - *** رأوك تعلموا منك المطالا

/58/44 124	زهير	لعمرك - و الخطوب مغیرات *** و في طول المعاشرة التقالي - لقد باليت مظعن أم أوفي *** ولكن أم أوفي لا تبالي و إن صبابتي بكم لكثيرة *** - بشين - و نسيانكم لقليل
45	جميل	ذاك الذي- وأبيك- يعرف مالكا *** و الحق يدفع ترهات الباطل
56/40	جريير	نحن - بني ضبة - أصحاب الحمل *** نسعي ابن عفان بأطراف الأسل
127/54 57	الضبي	و يقلن :إنك - يا بشين - بخيالة *** نفسي فداوك من ضدين باخعل أقول له ارحل لا تقيمن عندنا *** و إلا فكن في السر و الجهر مسلما
46	جميل	و لقد نزلت - فلا تطئي غيره - *** مبني منزلة المحب المكرم
53	عنترة	فسقى ديارك - غير مفسدتها - *** صوب الريبع و ديمة تهمي
7	ظرفة	سئت تكاليف الحياة و من يعش *** ثمانين حولا - لا أبا لك - يسام
8	زهير	فلا صرمه يبدو - وفي اليأس راحة- *** و لا وصله يصفو لنا فنكارمه
125/11 46	ابن ميادة	وتظن سلمى أنني أبيي بها بدلا *** أراها في الضلال تهيم إن يحيى - لا زال يحيى - صديقي *** و خليلي من دون هذا الأئم
13	ابن المعتز	لو كان يدرى ما المخوارة اشتكتي *** و لكن - لو علم الكلام - مكلمي
55	عنترة	إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجعوا *** منا معاقل عز زانها كرم
60		ليس الوقوف على الأطلال من خلقي *** ولا البكاء على ما فات من شيء ولكن مصراء - وما نفسي بناسية *** مليكة الشرق ذات النيل والهرم -
125	أبو ماضي	صرفت فيها شطر الصبا فما خشيت *** نفسي العثار ولا نفسي من الوصم فإن من أندى الرحمن دعوته *** - و أنت ذاك - لديه الجار لم يضم
126	الحلي	و أعلم ما في اليوم والأمس قبله *** و لكنني عن علم ما في غد عزم و نحن - إذا عمد الحي خرت *** عن الأحفاض - نسمع من يلينا
41	زهير	إن الثمانين - و بلغتها - *** قد أحوجت سمعي إلى ترجمان
34	عمرو بن كلثوم	و كل آخر مفارقة أخوه *** لعمر أبيك - إلا الفرقدان
120/35	عوف بن مسلم	ألا زعمت بنو عبس بأني *** - ألا كذبوا - كبير السن فاني
123	عمرو بن معدىكرب /حضرمي بن عامر	تعش ، فإن واثقتي لا تخونني *** نكن مثل من - يا ذئب - يصطحبان إليكم - يا بني بكر إليكم *** ألمًا تعرفوا منا اليقينا ؟
127/12 40	التابعة	شحاذك - أظن - رب العظاعينا *** ولم تعبا بعذل العاذلينا
124/37 54	الفرزدق	وبعضهم جوزه في الطرف *** وقال قوم : غير حملة يفي
21	عمرو بن كلثوم	
	/	
	السيوطى	

126 / 14	المنسي	وتحتقر الدنيا احتقار مُجْرَب *** يرى كل ما فيها - وحاشاك - فانيا خليلي لا - و الله - لا أملك الذي *** قضى الله في ليلي ولا ما قضى ليَا
56	ابن الملوح	

فِي مَهْرَسٍ

الْمُهْرَسُ مُنْصُوبًا

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

إهداء -

شكر خاص -

مقدمة -

الفصل الأول

الأختراض في مبادئ البلاغيين و النحوة

مدخل : تعريفات

3	الأسلوب – الاعتراض -----
6	الالتفات – الاحتراض -----
7	الخشو – التتميم – التكميل – الإيغال -----
8	التدليل -----

المبحث الأول: الاعتراض بين البالغين والنحاة

المطلب الأول: الاعتراض عند أشهر البالغين

المرحلة الأولى : اختلاط المصطلح بغیره

10	اختلاط الاعتراض بالالتفات -----
12	اختلاطه بالخشو -----
17	المرحلة الثانية : استقلال المصطلح و تمیزه -----

المطلب الثاني : الاعتراض عند أشهر النحاة

22	سيبویه -----
23	ابن جنی -----
25	الزمخشري -----
27	ابن هشام -----

خلاصة في المقارنة بين نظرية البالغين ونظرية النحاة إلى الاعتراض

المبحث الثاني: أقسام الاعتراض

المطلب الأول: أقسام الاعتراض باعتبار موقعه

القسم الأول: الاعتراض بين أجزاء الكلام

34	1 - الاعتراض بين أجزاء الجملة الاسمية -----
	2 الاعتراض بين أجزاء الجملة الفعلية -----
43	3 - الاعتراض بين المتلازمين -----

القسم الثاني : الاعتراض بين كلامين متصلين

45	مفهوم الاتصال المعنوي -----
	1 - الاعتراض بين كلامين متصلين معنى و لفظا -----
46	2 - الاعتراض بين كلامين متصلين معنى -----

47	القسم الثالث: الاعتراض في ذيل الكلام و علاقته في التقدم و التأخير
	<u>المطلب الثاني : أقسام الاعتراض المعتبر به.</u>
49	القسم الأول : الاعتراض بالفرد
1	- الاعتراض بـ (كان) الزائدة
50	2- الاعتراض بضمير الفصل
51	<u>القسم الثاني : الاعتراض بالجملة</u>
53	1 - الاعتراض بالجملة
	1.1 - الاعتراض بالجملة الاسمية
	2.1 - الاعتراض بالجملة الفعلية
54	3.1 - الاعتراض بجملة الاختصاص
	4.1 - الاعتراض بجملة فعل الظن الملغى
55	2 - الاعتراض بالشرط
56	3 - الاعتراض بالقسم
57	4 - الاعتراض بالنداء
58	<u>القسم الثالث : الاعتراض بأكثر من جملة</u>
	<u>القسم الرابع : الاعتراض في أسلوب الشرط و الاعتراض</u>
60	1 - اعتراض الشرط على الشرط
61	2 - الاعتراض في الاعتراض
62	خلاصة

الفصل الثاني:

الاعتراض في القرآن الكريم من خلال "الكتافه".

64	تمهيد
	<u>المبحث الأول: أقسام الاعتراض في القرآن باعتبار موقعه</u>
	<u>القسم الأول: الاعتراض بين أجزاء الكلام</u>
66	1 - الاعتراض بين أجزاء الجملة الاسمية
69	2 - الاعتراض بين أجزاء الجملة الفعلية
78	3 - الاعتراض بين المتلازمين
80	1.3 - الاعتراض بين الشرط و جوابه
80	2.3 - الاعتراض بين القسم و جوابه
	<u>القسم الثاني : الاعتراض بين كلامين متصلين</u>
82	1 - الاعتراض بين كلامين متصلين معنى و لفظا
	2 - الاعتراض بين كلامين متصلين معنى
89	1.2 - الاعتراض بين جملتي المبدل منه و المبدل
90	2.2 - الاعتراض بين المبين و البيان (التفسير و المفسر)
91	3.2 - الاعتراض بين كلامين الثاني استئناف بيان

94	4.2 - الاعتراض بين المسبب و السبب أو المعلل و التعليل -----
95	5.2 - الاعتراض بين المؤكّد و التوكيد -----
96	<u>القسم الثالث : الاعتراض التذيلي -----</u>
100	<u>المبحث الثاني : أقسام الاعتراض في القرآن باعتبار المعرض به</u> القسم الأول : الاعتراض بالجملة (على اختلاف الأساليب) -----
	1 - الاعتراض بالجملة -----
	1.1 - الاعتراض بالجملة الاسمية -----
106	2.1 - الاعتراض بالجملة الفعلية -----
110	2 - الاعتراض بالشرط -----
111	3 - الاعتراض بالقسم -----
112	4 - الاعتراض بجملة النداء -----
	<u>القسم الثاني : الاعتراض بأكثر من جملة -----</u>
113	1 - الاعتراض بجملتين -----
114	2 - الاعتراض بثلاث جمل -----
116	3 - الاعتراض بأكثر من ثلاث جمل -----
	<u>القسم الثالث : الاعتراض في أسلوب الشرط و الاعتراض -----</u>
118	1 - اعتراض الشرط على الشرط -----
119	2 - الاعتراض في الاعتراض -----
120	خلاصة -----
	<u>الفصل الثالث:</u>
	<u>موازنة بين الاعتراض في الكلام العربي</u>
	<u>والاعتراض في القرآن الكريم.</u>
	<u>المبحث الأول: أغراض الاعتراض البلاغية بين الكلام العربي و القرآن الكريم</u>
	<u>المطلب الأول: أغراض الاعتراض البلاغية في الكلام العربي.</u>
123	- التأكيد -----
124	- التقرير - التنبيه -----
125	- التوضيح - التنزيه - الدعاء -----
126	- المدح أو الذم -----
127	الاحتاج و الرد على الخصم - التعظيم - التخصيص -----
128	الاعتراض في الأسلوب القصصي -----
	<u>المطلب الثاني: أغراض الاعتراض البلاغية في القرآن الكريم</u>
130	- التأكيد -----
131	- التقرير - التوضيح و التفسير -----
132	- التنزيه -----
133	- الدعاء - التعظيم -----

134	- الوعيد - التسلية
135	- الترغيب - التخصيص - التبرك
136	- الاحتجاج و الرد على الخصوم - السخرية و التهكم
المبحث الثاني: استخلاصات	
139	- الدوافع التعبيرية لأسلوب الاعتراض
140	- شيوع أسلوب الاعتراض في الكلام
141	- كثرة الاعتراض بين كلامين متصلين لفظا
142	- قلة الاعتراض في بعض الموضع
145	- تعليل كون الاعتراض جملة
146	- الاعتراض بالجملة أكثر أنواع الاعتراض
148	- استعمال الجملة الاسمية في الاعتراض
150	- استعمال الجملة الفعلية في الاعتراض
153	- الاعتراض التذيلي
155	- الاعتراض في بعض التراكيب المعقدة
158	خاتمة
162	المصادر و المراجع
170	ملحق يتضمن الآيات التي عدها الزمخشري من الاعتراض
187	فهرس الشواهد الشعرية
191	فهرس الموضوعات